

المغرب كتاب السيرة كتاب الامامة والهدى
 ذف وطبع الطرير والذبايح

يعوى كتاب الشهادة كتاب الجمع ١١٤
 كتاب الادب ١١٥

كتاب الاكراه كتاب السنين ١١٦
 ١١٩ ~~كتاب الادب~~ ١٢٢
 ١٢٤

يا
 الفقيه
 رضا

٥٩٥



5460



9/10

595

Süleymaniye U. Kütüphanesi	
Kişi	İZMİR
Yeni	
Eski	569

ملها والاصل الكحل اذا جاز ذلك اذا ضايف الوقت فحش
 ان يتوضا فان الوقت لم يتيمم ولكن يتوضا ويصل فائسته و
 المسافر اذا قسى الماء في رجليه فينبغي له ان يذكر الماء لم يجد حلوه
 فيقول اي حنيفة محمد بن سفيان ابو يوسف رحمهم الله ليس
 على المتيمم اذا لم يغلب على ظنه ان يقر به الماء ان يطهر الماء فان
 غلب على ظنه ان هناك ماء لم يجز له ان يتيمم حتى يطلبه وان كان
 مع رفيقه ماء طلبه منه قبل ان يتيمم فان منع منه يتيمم على
باب المسح على الخفين جاز بالسنه من كل حدث
 موجب الوضوء اذا لم يمس الخفين على طهاره كامله ثم احداث
 فان كان مقيما مسح يومه وليله وان كان مسافرا مسح
 ثلثه ايام ولياليها ابتداء من اربعين الي اربعين على الخفين
 على طهرهما خطا بالاصابع يبدى من رؤوس الاصابع
 الرجل الى الساق وقص ذلك ثلثه اصابع من اصابع اليد ولا يجوز
 المسح على خفه خفيه كباينيين منه ثلثه اصابع من اصابع
 الرجل فان كان قد من ذلك جاز ولا يجوز المسح على الخفاني

في المسح على الخفين
 اذا كان الخفين
 جازين للمسح
 على الخفين
 اذا كان الخفين
 جازين للمسح
 على الخفين
 اذا كان الخفين
 جازين للمسح
 على الخفين

في المسح على الخفين
 اذا كان الخفين
 جازين للمسح
 على الخفين
 اذا كان الخفين
 جازين للمسح
 على الخفين
 اذا كان الخفين
 جازين للمسح
 على الخفين

لمن وجب

لمن وجب عليه الغسل وينقض المسح ما ينقض الوضوء
 ينقضه ايضا نزع الخف وحشي المذبة فاذا مضت نزع خفيه
 وغسل رجليه وصلى وليس عليه اعاده تيمم الوضوء ومن ابتداء
 المسح وهو تيمم فمسافر قبل تمام يومه وليله مسح ثلثه
 ايام ولياليها ومن ابتداء المسح وهو مسافر فتمام وان كان
 مسح يوما وليله او اكثر لزمه نزع خفيه وغسل رجليه وان كان
 مسح اقل من يوم وليله نعم مسح يوم وليله ومن ليس له موقف
 فوق الخن مسح عليه جاز ولا يجوز المسح على الجودين
 اي خفيه وجمعهما الله الا ان يكونا مجذبا او متعلين
 وقال لا يجوز المسح على الجودين اذا كانا سجينين
 الماء ولا يجوز المسح على العمامه والقبضه والبرقع والقفانه
 ولا يجوز المسح على الجوارب وان شققها على غير وضوء وطب
 سقطت عن غير يومه لم يبطل المسح وان سقطت عن يومه يبطل المسح
باب الحيفر اقل الحيفر ثلثه ايام ولياليها وما
 نقص من ذلك فليس يحيفر وهو استساضه والكحل من ايام ولياليها وما اذا

في المسح على الخفين
 اذا كان الخفين
 جازين للمسح
 على الخفين
 اذا كان الخفين
 جازين للمسح
 على الخفين
 اذا كان الخفين
 جازين للمسح
 على الخفين

في المسح على الخفين
 اذا كان الخفين
 جازين للمسح
 على الخفين
 اذا كان الخفين
 جازين للمسح
 على الخفين
 اذا كان الخفين
 جازين للمسح
 على الخفين

لَوْ قَدْ كَلَّ

الكتاب الثاني

باب الخامس

تطهر بالنجاسة واجب بالماء من بدن المصلي ونحوه والمكان الذي يصلي
عليه **وبحجر** تطهر النجاسة بالماء وبكل ما يبيح طاهر عكس إذا لم
به كالحل وماء العود وإن أصابه الخبز نجاسته لها جرم فحفت
فذلكه بالارض جاز والمشي تحسب غسل فيه فإذا جفت على التراب
أجزاء فيه الركز والنجاسة إذا أصابه الماء أو السيف كغنى عن
قلبه

ع اذا ولدت المرأة في فلقه احد
والدين يكونان فاسما من
الاولاد الاول هو اولاد من
اليمين والآخر من
اليسار والاولاد من اليمين
يكنون بوزن الفوق والاولاد من
اليسار يكنون من التحت
على ما هو متعارف بين افريق
العلماء على ما هو متعارف
بينهم

وإذا أصابه الأرض نجاسة فحجب بالشمس وذبح أثرها جازت الصلوة على مكانها
ولا يجوز التيمم منها ومن أصابه من النجاسة المخلقة كالدم والبول
والغالبية الخ مقدار الدرهم وما دونها جازت الصلوة معه وإن أذا

لم يجز وإن أصابه النجاسة مخففة كبول ما يؤكل لحمه جازت الصلوة معه
ماله يبلغ ربع النوب تطهير النجاسة نجس عليها على وجهين فما كان له عين لم يضر
فقطرها فطهرها زال عينها إلا أن يبقى من أثرها ما يشق إزالة ما ليس
منها عين مريض فطهرها زوالها حتى يغسل على طهه الغاسر أنه قد طهر
ولا يستحب أن يجزى فيه الحج وما يقوم مقامها بسجدة

بنيته وليس فيه عدد منسوبة وعنده بالماء أفضل فإن تجاوز النجاسة
بنيته من تحتها لم يجز فيه إلا بالماء ولا يستحب أن يمسح به ولا يرد
كتاب الصلوة الصلوة أول وقت الحج إذا

طلع إلى الثاني وهو البياض المعتصر في المشرق وأخر وقتها ما
لم تطلع الشمس وأول وقت الظهر إذا زالت الشمس وأخر وقتها ما
حجبته إذا صار ظل كل شيء مثله سوى الزوال وقال أبي يوسف
ومحمد رحمهما الله إذا صار ظل كل شيء مثله وأول وقت العصر إذا خرج

الصلوة في وقتها
عن الدعاء الشرعية
مطلوبة وأفعال
كانت عماد الدين
الأوقات استباحة
وجوب الصلوة قد ذكرها
تأمل في هذه المصنف

وقت الظهر

اختلاف في قولين وآخر وقتها ما لم تغرب الشمس وأول وقت
المغرب إذا غربت الشمس وأخر وقتها ما لم تغرب الشمس وهو البياض
الذي يرى في الأفق بعد الحجب عند الغروب حجبته وقال أبو يوسف ومحمد هو

هو الحق وأول وقت العشاء إذا غاب الشفق في الليلين وآخر وقتها ما لم
يطلع فجر الثاني وأول وقت الوتر بعد العشاء وآخر وقتها ما لم تطلع فجر الثاني
ويستحب الإسفار بالحي والبر بالخير في الصيف وتقدمها في الشتاء
فتأخير العصر ما لم تغرب الشمس وتعمل المغرب وتأخير العشاء إلى ما قبل
ثلث الليل ويستحب في النوم أن يركب الصلوة قبل أن يأخذ الوتر إلى آخر الليل

فإن لم يشق بالاستيقاظ أو تر قبل النوم **باب** **الأذان** الأذان
ستة موكدة للصلوة الخمس واجبة دون ما سواها ووضعه

الأذان أن يقول الله أكبر الله أكبر إلى آخره ولا ترجع فيه وتزيد
في أذان الفجر بعد الفلاح الصلوة خير من النوم مرتين بالاقامة

خل الأذان الآخرة يزيد فيها بعد الفلاح قد قامت الصلوة مرتين
وتترسل في الأذان وتكرر في الإقامة ويستقبل بها القبلة وإذا بلغ يمشي
إلى الصلوة والفلاح حول وجهه يمينا وشمالا أو يؤذن للقبلة

فإن أذن بالصلوة
أذن بالصلوة

باب الصلاة
باب الأذان
باب الأذان

والتبرجيع في الشهادتين
الأصوات بها تكمل

ويقيم فان فاتته صلاوة اذن للاوي واقام وكان مخيرا في الثانية

ان شاء اذن واقام وان شاء اقتصر على الإقامة ويستحب ان يؤذن

في يمينه على ظهره فان لا فائدة في وضوءه جاز ويكره ان يقيم على غير وضوء

او يؤذن وهو جنب ولا يؤذن قبل دخول وقتها الا ان يفي عند ابو

باب شروط الصلاة في تقدمها بحج على المصلي ان يقدم الطهارة من

الاحداث والنجاس على ما قد مضى ويستعير عورة والعورة من

الرجل ما تحت الشرة الى الركبة والركبة من العورة وبين المراء

الى كاهل عورة لزوجها وكفها وقدمها وما كان

عورة من الرجل فهو عورة من الامة وبطنها وظهرها عورت

وما سوى ذلك من بدنهما ليس بعورة ومن لم يجد ما يذيل

به النجاسة صلى معهما ولو يصعد ومن لم يجد ثوبا صلى

عريانا قاعدا يوحى بالركوع والسجود فان صلى قائما اجزاءه والاول

اقبل وينوب للقلوة فيهما الى يدخل فيها بنسبة لا يفضل

بينهما وبين النخبة بعمل ويستقبل القبلة الا ان يكون خائفا

فيصلي الى اي جهة قدم فان اشتبهت عليه القبلة وليس بخطا

في المصلي

من سئل

من سئل عنهما اجتمعا وعلى فان علم انه اخطأ بعد ما صلى

فلا اعاده عليه وان علم ذلك وهو في الصلوة استدار الى القبلة

وبس علىهما **باب** الصلوة فابن الصلوة ستة التحريم

والقيام والقراءة والركوع والسجود والقعدة في آخر الصلوة مقدار

التشهد وما زاد على ذلك فهو سنة واذا دخل الرجل في الصلوة كبر

ورفع يديه مع التكبير حتى يحاذي بايديهما شعبة اذنيه

فان قال بعد ذلك التكبير الله اعلم او غطى او ارسل

عند يمينه وضم يده وقال ابريد من دم لا يجوز الا بلفظ عند يمين

التكبير ويعقد بيده اليمنى على اليسرى ويضمهما تحت ستر

تقول بسم الله الرحمن الرحيم بحمدك وتبارك اسمك ونعالي

حسبك وجل ثناؤك ولا اله غيرك ويستعين بالله من الشيطان

الرجيم ويقرأ فيسوا الله الرحمن الرحيم ويسرهما ثم يقرأ فاتحة الكتاب

وسورة معها او ثلث آيات من اي سورة شاء واذا قال الامام

ولا الضالين قال آمين وهو لها الموتر ويخفيها شوكية ويركع ويعقد

بيديه على ركبتيه ويخرج بين اصابعه وسط ظهره ولا يرفع راسه

من سئل عنهما اجتمعا وعلى فان علم انه اخطأ بعد ما صلى

فلا اعاده عليه وان علم ذلك وهو في الصلوة استدار الى القبلة

وبس علىهما **باب** الصلوة فابن الصلوة ستة التحريم

والقيام والقراءة والركوع والسجود والقعدة في آخر الصلوة مقدار

للصلوة

في سورة بعينها لا تجزي غيرها ويكره ان يتخير موضع بعينها للصلوة
 لا يقول وفيها غير هذا وان في ما تجزي من الزمان في الصلوة ما يتناولها
 اسم القرآن عند اني حنيفة وحمد الله وبقا لا ربح مما الله لا يجزي اقل
 من ثلثي اية فصار اية طويلة ولا يقرأ المؤمن خلف الامام ومن
 اراد الدخول في صلوة غيره فليحتاج اليه نية للصلوة ونية
 للمتابعة والجماعة سنة مؤكدة واو الي الكسر بالاجابة
 اعلمهم بالسنة فان تساو فاقراهم وان تساؤ فافزعهم فان
 تساؤ فاستمع ويكره قديم العبد والاعراب والقاسم والاممي
 وولد الزنا وان تقدموا احازدني في الامام ان لا يطول بطلانها
 الصلوة ويكره للنساء ان يصلين وحدهن جماعة
 فان فعلن فقف الامام وسطحتهن ومن صلى مع واحد اقامه
 فربمينة فان كان اثنين او اكثر تقدم عليها
 ولا يجوز للرجال ان يعقدوا اماما ولا يصلي ويصلي
 الرجال في الصلوات ثم الحثا ثم النساء فان قامت امرأة
 الى جنب رجل ومامته كان في صلوة واحدة فسدت

فان فعلوا او كره
 بطل صلواتهم

بغير طهر

صلوته

في صلاة المرأة

صلوته ويكره للنساء حضور الجماعة ولا يارس بان تجرح
 المحزون في الغيب والمغرب والعشاء ولا يصلي الطاهر خلق من به
 سلس البدن والطاهر خلق المستحاضة ولا القادي خلف
 الاممي ولا الملك تسيب خلف العريان ولا يجوز ان يؤتم المتوضي
 والمكسح على الخفين للفاسلين ويصلي القائم خلف القا
 ولا يصلي الذي يركع ويسجد خلف المومي ولا يصلي المفطر خلف
 المنقل ولا من يصلي فضا خلف من صلى فضا اخر ويصلي
 المنقل خلف المفطر ومن اقتدى بامام ثم علم انه على غير وضوء
 اعاد الصلوة ويكره للمصلي ان يعقب بوجهه او بجسده ولا
 تقبل الجنب الا على ما يمكنه السجود فيصلي بجمعة واحدة ولا يرفع
 اصابعه ولا يتخير ولا يسجد ثوبه ولا يوقض شعره ولا
 لا يكفر ثوبه ولا يفت يمينا وشمالا ولا يرد السلام بلسانه
 ولا بيده ولا ينيح الا من عند ولا ياكل ولا يشرب
 وان سبقه الحدث اضر فان كان اماما استخلف وتواط
 وبني على صلوته والاستنباط افضل وان نام فاحلم او حث او اغشى عليه

مالم يركع

في صلاة المرأة

السنن بالجمع
 ومنه بدل الثوب
 ان يضع وسطه
 عازا او على كتفه
 برسل اطرافه من جوانبه
 ولم يدخل يديه في كفيه
 يقال سادته احمره

سنة ١١٩٠ هـ
 شهر ربيع الثاني
 يوم الاثنين
 في شهر ربيع الثاني سنة ١١٩٠ هـ
 في شهر ربيع الثاني سنة ١١٩٠ هـ

او فقهه استأنف الصلوة والوضوء وان قلم يلبسها او ما وجد
 نطق صلوة وان سبقه الحدث بعد التشهد وضوء وسلم فأت
 فقد الحدث في هذه الحالة او تكلم فامد او عمل عملا ينال
 الصلوة فنت صلوة وان دأب اليتم المأى في صلوة نطق صلوة
 فاذ لم يجد ما قدر التشهد او كان ماسكا على الحنفيين
 فانقص مدة مسجده او خلع خفيه بعد قليل او كان
 أميا فتعلم سورة او غيرها من قرآن او مؤمنا فقدس على الركوع
 والسجود او تذكرات عليه صلوة قبل هذا او حدثت الامام القاري
 فاستخلف أميا او ملق الشمس في صلوة العج او دخل وقت العصر
 الجمعة او كان ماسكا على الجبهة فسقط عن صلاة
 نطق صلوة في قول حنيفة رحمها الله في قولها غت صلوة
باب قضاء النواية ومن فاتته صلوة قضاها اذا ذكرها وقدس
 على صلوة الوقت الا ان يخاف فوة الصلوة فيقدم صلوة الوقت ثم يقضيها
 فان فاتته صلوة رتبا في القضاء كما وجبت في الاصل الا ان يزيد
 الغائب على ست صلوات فيسقط الترتيب فيها **باب** الاوقات

الى

لينة بكرة فيها الصلوة لا تجوز الصلوة عند طلوع الشمس
 ولا عند قيامها في الطهيرة ولا عند غروبها ولا يصلي
 على الجبانة ولا يسجد للتلاوة الا حصصا عند
 غروب الشمس ولا بأس بان يصلي في الوقتين الغائب ويصل على الجبانة
 ويسجد للتلاوة ولا يصلي ركعة الطواف ويكره ان يتقبل
 بعد طلوع الفجر بالكثرة ركعة الفجر ولا يستقبل قبل الغروب
 المسند في الصلوة ان يصلي ركعتين بعد طلوع الفجر واربع قبل الظهر
 وركعتين بعدها او مع قبل العصر وان شاء ركعتين وركعتين
 بعد المغرب واربع قبل العشاء واربع بعدها وان شاء
 وركعتين ووافل النهار ان شاء وركعتين بتسليمة واحدة
 وان شاء او بعد بكرة الزيادة على ذلك ولما ناوله الليل قال ابو حنيفة
 رضي الله عليه ان صلى غاي ركعات تسليمة واحدة جاز
 وذكر الزيادة على ذلك وقال لا يجوز يد بالليل على ركعتين بتسليمة واحدة
 في الغرض واجبه في الركعتين الاوليين وهو مخير في جميع ركعات
 كركعتي النفل كجميع الوتر من دخل في الصلوة المتقل ثم افسد ركعاتها
 ان شاء فليوترها

ان شاء فليوترها
 ان شاء فليوترها

ان شاء فليوترها
 ان شاء فليوترها

الحزب

لا تجزئ له سجدة واحدة من سجدة واحدة ولو سجدة واحدة
 دخل في الصلوة فقرأها وسجدها أحسنه السجدة عن التلويح وإن
 تلاها في غير الصلوة فسجد ثم دخل في الصلوة فقرأها وسجدها ولو
 تجزئ السجدة الأولى من كونه سجدة واحدة وسجدة واحدة في مجلس
 واحد أحسنه سجدة واحدة من أدائها سجدة كبره ولو
 يرفع يديه وسجد ثم ركع واسمعه لا تشهد عليه
 ولا سلام **باب صلاتي المسافر** السفر الذي يفتقر فيه
 الأحكام أن يقصر الإنسان موضعاً منه وبينه منصفه
 مسجود ثلاثة أيام يسير الليل ومنه الأقدام ولا يضرب في كل
 يسير في الماء ومن المسافر عندنا في كل صلوة ركعتين
 ركعتين لا يجوز له الزيادة عليها فإن صلى أربعاً وقعد في
 الثانية مقدار التشهد أجزأه الركعتان من ركعتين كانت
 الأخريات له نافذة وإن لم يبعد مقدار التشهد في الركعتين الأولى
 بطلت صلواته بسقوط صلواته ومن خرج مسافراً صلى ركعتين
 إذا فارق بيوت المصر ولا يزال يحكم السفر حتى ينوي الإقامة

عن أبي حنيفة

في بدخنة عشر يومافضا عدا قبلهم الاقام وان نوي الإقامة
 اقل من ذلك لم يتعد من دخل بلد اوله نوي ان يقيم فيه خمسة عشر
 يوما مطلقا وانما يقول غدا اخرج او بعد غد اخرج حتى نوي على ذلك
 مسنين على ركعتين واذا دخل البلد الحربي فمضى الإقامة
 خمس عشرة يوما ثم الصلاة واذا دخل المسافر في صلاته المقيم مع
 قار عا لوقت انتم الصلاة فان دخل معه في فائتة لم تجز صلاته
 خلفه واذا جاز المسافر بالمقيمين على ركعتين سلم قائم المقيمين
 صلاتهم و **يستحب** له اذا سلم ان يقول انما صلوكم فانا قوم سفر
 واذا دخل المسافر مقيم ام صلاته وان لم ينوي الإقامة فيه ومن
 كان له وطن لم يتقل عنه واستوطن غيره فقد سافر ودخل
 وطنه الاول لم ينم الصلاة واذا نوي المسافر ان يقيم بكة ومناخسة
 عن يوم لم ينم الصلوات ومن فاتته صلاته في السفر جازي الخف
 اربعين او العاصي والمطيع في سفرها في الرحمة سواء **صلوات الجمعة**
 لا تقع الجمعة الا في مصر جامع ادعى مصر ولا يجوز في القرية
 ولا يجوز اقامتها الا للسلطان او من امره السلطان ومن شأها
 الوقت فمضى وقت الظهر ولا تقع بعده ومن شأها الخطبة قبل
 الصلاة

انما هو في حال الإقامة

في بدخنة عشر يومافضا عدا قبلهم الاقام وان نوي الإقامة

الجمعة لا تليها الا صلاة
 من كان في السفر
 الا في مصر جامع ادعى مصر ولا يجوز في القرية
 ولا يجوز اقامتها الا للسلطان او من امره السلطان ومن شأها
 الوقت فمضى وقت الظهر ولا تقع بعده ومن شأها الخطبة قبل
 الصلاة

الصلوة

عن أبي حنيفة

الصلوة خطبة الامام خطبتين وقال لا جمعها الله لا بد من
 ذلك ولو لم يسمع خطبته فان خطب قاعدا او على طرفة عين
 وبكرة ومن شأها الجماعة واقلمه عند اي حنيفة
 محمد بن عمر بن الله ثلثة سوي الامام وقال ابو يوسف حنيفة
 الله اثنا سوي الامام وتجهت الامام بقراءته في الركعتين
 وليس فيها آية سورة بعينها ولا تجز الحجة على مسافر
 وامرأة ولا مريض ولا عبد فافترق حنيفة عن صلاته مع الكمل
 الناس اجزاهم من فرض الفضة يجوز للمسافر والعبد
 والمريض ان يؤم في الجمعة ومن صلى الجمعة الطهر في
 منزله يوم الجمعة قبل الامام ولا عذر له كونه له
 ذلك وجازت صلاته فان بدا له ان يخف الجمعة فتوجه
 اليها بطلت صلاته ظهر عند اي حنيفة درجة الله بالسبع
 وقال ابو يوسف ومحمد لا تبطل حجة يدخل مع الامام
 وبكرة ان صلى المؤذن والخطيب جماعة يوم الجمعة وكذلك
 اهل السجدة ومن ادرك الامام يوم الجمعة صلى معه ما كان
 الامام

انما هو في حال الإقامة

والله المحدث **صلوة الأسير** اذا
 انكسرت الشقوق صلى الامام بالناس ركعتين كهيئة التاخلة
 في كل ركعة ركوع واحد ويطول القراءة فيهما وتخفي
 عن ابي حنيفة رضي الله عنه وقال ابو يوسف ومحمد بن
 نفع يدعها بعد ما تحب الشقوق فيطأ بالناس الامم الذي
 يصلي بهم لجمعة فان كان صليها الناس وادى
 في غير في خضوع الجماعة اغل يخطا كل واحد بنفسه
نهي وليس في الكسوف خطبة والله اعلم **باب**
 صلاة الاستسقاء قال ابو حنيفة رضي الله عنه ليس في الاستسقاء
 صلاة مسنونة في جماعة فان صلى الناس حذوا حذوا
 واغابوا الاستسقاء الاستسقاء والدعاء والارحمة الله
 صلى الامام بالناس ركعتين تجهر فيهما بالقراءة تنشد
 الخطبة ويستقبل القبلة بالدعاء ويقل الامام روايته ولا
 تقلب القوم اريد يتم ولا يخبر اهل الذمة بالاستسقاء
باب **قيم شهر رمضان** يسجد ان يجتمع الناس

انكسرت الشقوق صلى الامام بالناس ركعتين كهيئة التاخلة
 في كل ركعة ركوع واحد ويطول القراءة فيهما وتخفي
 عن ابي حنيفة رضي الله عنه وقال ابو يوسف ومحمد بن
 نفع يدعها بعد ما تحب الشقوق فيطأ بالناس الامم الذي
 يصلي بهم لجمعة فان كان صليها الناس وادى
 في غير في خضوع الجماعة اغل يخطا كل واحد بنفسه

في شهر رمضان بعد العشاء فيصلي بهم امامهم خروجا
 في كل ركعة ركعتين وتجلس بين كل ركعة وتحتوي
 مقدار ترويجه ثم يوتر بجمعة ولا يصلي الوتر بجمعة في غير شهر
 رمضان **باب** **صلوة الخوف** اذا اشتد الخوف
 جعل الامم الناس طائفتين طائفة الى وجه العدو وطا
 ئفة خلفه فيصلي بهم الطائفة ركعة وسجدتين فاذا رفع راسه
 من السجدة الثانية مضى هذه الطائفة الى وجه العدو و
 جاءت تلك الطائفة فيصلي بهم الامام ركعة وسجدتين
 وتشهد وسلم ولم يسلوا ولا يقولوا في وجه العدو
 وجاءت الطائفة الاخرى فصلوا وحدها ركعة وسجدتين
 بغير قراءة وتشهدوا وسلموا ومضوا الى وجه العدو وجاءت
 الطائفة الاخرى فصلوا ركعة وسجدتين بقراءته وتشهدوا
 وسلموا فان كان الامام مقبلا على الطائفة الاولى ركعتين وبالثانية
 ركعتين فيصلي بالطائفة الاولى ركعتين من المغرب والثانية
 ركعة ولا يقابلون في حال الصلوة فان فعلوا ذلك يطلب صلواتهم
 واحدة

وان اشتد الخوف صلوا كما نادى بوموتون بالركوع والتجود
الى في جهه شاة ولا الم يعذر في التوجه **باب**
الحنا يراذ احضر الرجل الموت وجهه القبلة على شقه الا عند تقف
الشهادتين واذا مات من غير الحية وغص عينيه فاذا ارادوا
غسله وضعوه على سوبره وحملوا على عونه خرقة ونزعوا
ثيابه ودفعوه دلا بمص ولا يستشف ثم يطحن الماء عليه
ويحترس سوبره وتراذ يغسل بالمداد بالحض فان لم يكن
فالماء القويح ويغسل راسه وحينه بالخطم ثم يقيم على شقه
الايسر فيغسل بالماء والسدير حتى يرى ان الماء قد وصل الى
التي منه ثم يقيم على شقه الايسر فيغسل حتى يرى ان الماء قد وصل
الى ما يلي التي منه ثم يجلسه ويسنده اليه ويمسح بطنه
مخاريفها فان خرج منه شيء غسله ولا يجعد غسله فتو يشقه
في ثوبه وتجعله في اكفانه وتجعل الخوف في راسه
وحينه والكافور على صدره والسنة على الرجل في ثلثه
ان اردتم في الفاقم فان اقموا على ثوبين جاز واذا ارادوا الف

المخطوطات
مكتبة
الملك

37

الفاقة عليه ابتدأ بالجانب الأيسر فالقوة عليه ثم بالأعز فان
 خاف ان يكتسب الكفر عنه عقدوه ويكف الملة في حوائج
 اذار دقيقتان خارجة ولفافة دقيقتان تربط بها وندب بها
 فان اتقوا على ثلثة اواب جاز يكون الحار فوف القيس تحت الفاقة
 و جعل شعرها في صدرها ولا يستريح شعرها في صدرها ولا الحية
 ولا يقص ظفره ولا يقص شعره وتجبر الاكلان قبل ان يذبح
 فيها و تراها اذا فرغوا منه صلوا عليه وادبوا الناس بالصلوة
 الميت السلطان ان حض فان لم تحضر فستحب تقديم امام الحجة
 الوالي فان صلى عليه غير الوالي والسلطان اعاد الوالي فان صلى الوالي
 لم تجز ان يصلي احد بعده فان دفن ولم يصلي عليه صلى على غائبه
 الى ثلثة ايام والصلوة ان يكبر تكبيرة محمد الله عقيبها ثلثة تكبير
 تكبيرة وبعده دبط على النبي صلى الله عليه ثلثة تكبير تكبيرة
 عوا فيها النفس والميت للمسلمين ثلثة تكبير تكبيرة وابعده دبط
 ولا يرفع يديه الا في التكبيرة الاولى ولا يصلي عات في مسجد
 جماعة فاذا حلوا على سريره اخذوه بقوائم الارض ويمشون به

ایمانی است و تقیای حبس و جلّ ثناؤ و لا اله غیرک ص

وَأَنَّ اللَّهَ
يَعْلَمُ سِرَّهُمْ
وَنَجْوَاهُمْ أَفَلَا تَتَذَكَّرُونَ

دِينُ دَعَاءٍ مَلِكُو
 اللَّهُمَّ رَحِمِي
 بَنِي وَاسْلَامِي
 وَبَنِي وَاسْلَامِي
 قَبْلِي وَالْقُرْ
 آمَانِي وَالْمَلِكِي
 اخواني دَائِمًا
 اِنْ الْمَوْجِدَ حَذَرُ
 وَهَذَا الْقُرْ
 وَسَوَالُ الْمَلِكِ
 وَالْمَلِكِ
 الْحَمْدُ حَقُّ
 حَقُّ وَالْعَمْرَاءُ
 الْكِتَابُ
 يَنْتَ حَقُّ وَالْمَلِكِ

سريع دون الحبيب فان الملقا الى غيره كره للناس ان تجلسوا قبل
 ان يوضع الميت من عشاق الرجال و تحب العبد ان يدخل الميت
 والحبيب الى القبلة فاذا وضع في حفره قال الذي يضعه بسم الله
 وعلى ملة رسول الله صلى الله عليه وسلم ويوجهه الى القبلة وحل القعدة
 ويستوي عليه النبي ويكوه الاخرة والاشد والابن بالقبض
 نحو يمال التراب عليه ويسم القبر لا يمسح ومن استعمل بعد الولادة
 سمي وغسل وصلى عليه وانا لو يستعمل اذ في حرقه ولم يصلى عليه
 والله اعلم **باب** **الشهيد** الشهيد من قتل المشركون
 او وجد في المعركة قتلا لله او في الجاهلية او قتل المسلمون ظلموا ولم
 تحب قتله دية فيكفن فيقع عليه ولا يغسل واذا استشهد الحبيب
 غسل عند ابى حنيفة وكذلك الصبي والحايض وقال ابو يوسف
 محمد لا يغسلان ولا يغسل عن الشهيد دمه ولا ينزع نياجه
 يتبع عنه القود والجثث والحقن والاسلحة ومن ارقت غسل والاشنان
 ان ياكل او يشرب او يكرادى او يلقى حيا حتى يمض عليه وقت
 صلوة وهو يغسل او ينقل المعركة وهو حي ومن قبل في حذر او قتل
 او قتل في المعركة

من قتل في المعركة
 او قتل في الجاهلية
 او قتل في الجاهلية

قتل
 قتل
 قتل

عند وصلي عليه ومن قبل من البغاة او قطاع الطريق ولم يصلى عليه
باب صلوة في الكعبة الصلوة في الكعبة جائزة وضعا
 ونفها فان صلها الامام بمجاعة فحل بعضه وظهره الى طهر الامام
 حار ومن جعل منهم وجهه الى وجه الامام لو كان صلوته وان
 صل الامام في المسجد الحرام فخلق الناس حول الكعبة وصلوا بصلوة
 الامام فم كان منهم اقرب الى الكعبة من الامام جازت صلوته
 اذا لم يكن في جانب الامام ومن صلى على طهر الكعبة جازت صلوة
كتاب الزكوة الزكوة واجبة على الحر
 المسلم البالغ العاقل اذا ملك نصابا ملكا تاما وحال عليه الحال
 وليس على صبي ولا مجنون ولا مكاثر كافر ومن كان
 عليه دين تحيط بماله فلا زكوة عليه وان كان ماله اكثر
 من الدين زكي الفاضل اذا بلغ نصابا ليس في داس السكينة وبيان
 البدن واثبات النكاح ودواب البركوب وعبيد الخدمته وسلاح
 الاستعمال زكوة ولا يجوز اداء الزكوة الابسية مقارفة للدين
 او مقارفة لعن مقدار الواجب من تصدق بجمع ماله لا ينوي

لا يغسل
 لا يغسل

خِیَارِ اَمَلِ

من الذخيرة

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على
سيدنا محمد وآله الطيبين
الطاهرين

منقالا وحلا عليه الحول ففيها نصف متقال فتوني كل
اربع من قبل قرطمان وليس فيمارون اربع متقال صدقة
عند ابي حنيفة وقال لا تجزي الزيادة لحساب ذلك وفي

باب زكاة العود والعود في الزكاة واجبة في عرض
باب زكاة الذهب والفضة وحليتهما والانية منهن الزكوة

التجارة كائنة ما كانت اذا بلغت قيمتها نصابا
من الورق او الذهب ويقومها على ما يقع للمساكين والفقراء
منها اذا كانت النصاب كاملا في طين الحول فتقصا فيها
باب زكاة لا ينظر الزكوة ويضم قيمة العود الى الذهب والفضة

وكذلك يضم الذهب الى الفضة بالقيمة في تمام النصاب
عند ابي حنيفة وهو قال لا يضم الذهب الى الفضة بالقيمة ويضم بالآخر

باب زكاة الزروع والفار قال ابو حنيفة في قليل ما احتجته
الارض وكثيرها العشر سواء في سنة او في سنة السماء لا الخيل
والقصد الحشيش وقال لا تجزي العشر الا بماله ثم باقية اذا بلغ خمسة
او سق و الوستى صاعا يصاع وسود الله وليس في الخبز والحب

منقول

عشر

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على
سيدنا محمد وآله الطيبين
الطاهرين

عشر وما يتبعه دعوت او دالية او سانية ففيه نصف العشر في الزكوة
وقال ابو يوسف فيما لا يوسف كازعفران والعطن تجزيه العشر

اذا بلغت قيمة فسته او سق من ادني ما يدخل تحت الوسخ وقال
محمد تجزي العشر اذا بلغ الخارج خمسة امثاله من اعلى ما يقدر به
نوعه واعتبر به العطن خمسة امثاله من اعلى ما يقدر به حال

وفي الزعفران خمسة امثاله وفي العسل العشر عند ابي حنيفة اذا
أخذ من ارض العسل اقل او اكثر وقال ابو يوسف لا شيء فيه
حتى تبلغ عشرة اذقاق وقال محمد خمسة اذراق والعرق
ستة وثلاثون دطلا بالعراق وليس في الخارج من ارض الخيل

باب زكاة العود دفع الصدقة اليه ومن لا
يجوز قلا الله تعالى الصدقات للفقراء والمساكين

باب زكاة العود دفع الصدقة اليه ومن لا
يجوز قلا الله تعالى الصدقات للفقراء والمساكين
باب زكاة العود دفع الصدقة اليه ومن لا
يجوز قلا الله تعالى الصدقات للفقراء والمساكين

باب زكاة العود دفع الصدقة اليه ومن لا
يجوز قلا الله تعالى الصدقات للفقراء والمساكين

باب زكاة العود دفع الصدقة اليه ومن لا
يجوز قلا الله تعالى الصدقات للفقراء والمساكين

في ذلك رقابهم والغارم من زعمه دين وفي سبيل الله متقطع
 الغزاة وابن السبيل من كان له مال في بيته ووطنه وهو في مكان
 آخر لا ينبغي فيه فسخ جهازي الزكاة والمال الذي يدفع الى كل واحد
 منهم وله ان يقرر عاقل واحد ولا يجوز اذا الزكاة في زمني ولا ينبغي
 منها مسجد ولا يكفى في الامتياز ولا يشتري متاعا ولا يعق
 ولا يدفع الى غيره ولا يدفع المذكي زكاته الى غيره ولا الى جده
 وان اعلى ولا الى ولده واولاده وان شغل ولا الى امراته ولا تدفع
 المرأة الى زوجها عند الحنفية وقال لا تدفع اليه ولا تدفع
 الى مكاتبه ولا مملوكه ولا مملوك عتق ولا ولد عتق ان كان
 صغيرا لا يدفع الى بني خاشم وهم آل علي وآل عباس والجعفي
 والحداد ابن عبد المطلب واليه وقال ابو حنيفة
 ومحمد اذا دفع الزكاة الى رجل غني اذ فقير ثم بان انه
 غني عتقه او كافر او دفع في الظلمة الى فقير فبان انه
 ابيه او ابنه فلا اعاد عليه وقال ابو يوسف لا يجوز له وعليه
 ان يعيد ولو دفع الى شخص فمات علم انه عبده او مكاتبه

لو جنى بالانفاق

لم يجز بالانفاق في قوله وجب عا ولا يجوز دفع الزكاة الى من يملك
 فصليا من ابي مال كان لا يجوز دفعها الى من يملك اقول ذلك وان
 كان صحيحا مكسبا او يملك نقل الزكاة من يدر الى بلدة او اخر
 صدقة كل قوم فهم تلاميذ ينقلها الاساقفة الى قريته او الى قوم
 هم اصح من اهل بلدة **باب** صدقة الفطر صدقة الفطر
 واجبة على كل مسلم اذا كان مالكا لمقدار النصاب من ابي مال كان
 فاضلا في مسكنه وثيابه واثاقه النازل وفي سهو وسلاحه وعبيده
 الخزمنة يخرج ذلك عن نفسه وعن اولاده الصغار وعن محال
 لملك الخزمنة ولا يورث عن زوجته ولا عن اولاده الكبار وان كانوا
 في عياله ولا يخرج عن مكانه ولا عن ماله لغيره والعبد بين
 مكره يملك لا فطرته على واحد منهما ويورث المسلم الفطر من عبده
 الكافر والفطر نصف صاع من بر او صاع من تمر او زبيب او شعير
 والصاع غداوي حنيفة ومحمد غداوي رطل بالعراقي وقال
 ابو يوسف فطره اطلاق وثلاث رطل ووجوب الفطر يتعلق بطول عا
 من يوم الفطر فمات قبل ذلك لم يجز فطرته ومن اسلم او ولد بعد طلوع

الزكاة في الفطر

في الفطر

وكان من غفل في رمضان
 في شهر رمضان
 في شهر رمضان



ان تمنع نصيب الطعام اذا كان الحاجة تدعو لمضغ الغلظ لا ينظر القيام
 ويكون من كان مريضاً في رمضان فاق ان صام زاد مرضه انما
 يلهو وقص وان كان مسافراً لم يفتقر بالصوم فصره افضل وان افطر وقضا
 حاز وان مات المبرور او المبرور ذهاباً على حاله لم يلزمها القضاء وان حج
 المبرور او قادم المسافر ثم مات نال منها القضاء بقدر القصة والاقامة وقضاء
 رمضان ان شاء فركه وان شاء تابعه وان اتم حجه دخل رمضان
 اتم حجه رمضان الثانية وقضى الاول بعده ولا فدية عليه ولا لغيره من
 اذا خاف عي ولديه ما فطر او قضا ولا فدية عليه ما استبح العاين
 الذي لا يقدر على الصوم ففطره بطعم لكل يوم مسكناً كما بطعم في الكفارات
 ومن مات وعليه قضا ومضاف فاذ صبر به المصم عنه وله فطر
 يوم مسكناً نصف صاع من براد صاعاً غير او زبيب او شعير
 ومن دخر في صوم التطوع ثم فسده قضاها وانما بلغ الصبي او سلم
 الكافي في رمضان امسكاً في الطعام والشراب بقية يومها
 وضاماً بعده ولم يتضاماً مضي ومن اغنى عليه في رمضان
 لو نفي اليوم الذي حذر فيه الاغناء وقضى ما بعده واذا افاق

كل من غفل في رمضان

رمضان الثاني

او صلو التطوع

المجنون

وكان ما فيه

المجنون في بعض رمضان قضى ما مضى منه واذا خافت امرأة افترق عن الطعام
 وقضت واذا قدم المسافر او طهرت الحائض في بعض النهار امسكاً والساب
 بقية يومها ومن شح وهو يظن ان الفجر لو طلع او افطر
 وهو يرى ان الشمس قد غابت ثم تبين ان الفجر كان قد طلع وما بعده
 او ان الشمس لم تغرب ففي ذلك اليوم ولا كفارة عليه
 ومن دبر في حلال الفطر حذر فطره واذا كان بالسوء علة فانه
 لم تقبل في حلال الفطر الا شهادة رجلين او رجل وامرأتين
 فان لم تكن بالسوء علة لم تقبل الا شهادة جماعة يثق العلم بحجهم
باب الاحتياط في الاعتكاف مستحب وهو اللبث في المسجد مع القوم
 ونية الاعتكاف ويحرم على المعتكف الويل واللبس والقبلة فان انزل
 بالقبلة والمسجد اعتكافه وعليه القضاء كقوله تعالى ولا تبشروهن
 وانتوا كفوته في المسجد ولا يخرج من المسجد الا لحاجة الاستسقاء
 او الجمعة ولا بأس بان يبيع ويستاع في المسجد من غير ان يخلص النعمة
 ولا يتكلم الا بخير ويكره له القتل فان جامع المعتكف ليلاً او نهاراً
 نائلاً عامداً بطل اعتكافه ولو خرج من المسجد ساعة بغير عذر

وكان ما فيه

ويرفع صوته بالتلبية مع

وبالاسحار فاذا دخل بمكة ابتداء بالمسجد الحرام واذا غاب
الكعبة كثر وهلل ثم ابتداء بالحجر الاسود فاستقبله وكبر
ورفع يديه او يستلمه وقبله ان استطاع من غير ان يوزي
سلما ثم اخذ ذلك من مئبده مما يلي الباب وقد اضطلع رداؤه
قبل ذلك فيطوف بالببيت سبعة اشواط ويجعل طوافه من
دبر الحطيم يرمي في الاشواط الثلاثة الاولى ويشتري فيما بقي على
هيئته ويستلم الحجر كلما مر به ان استطاع وتحم بالاسلام
الطواف ثم ياتي المقام فيصلي عنده ركعتين او حيث يستبر
من المسجد وهذا الطواف طواف القدوم وهو منسوب وليس
بواجب وليس على اهل مكة طواف القدوم فتوجه الى الصفا
ويصعد عليه ويستقل البيت ويكبر ويهلل ويصلي على النبي
عليه السلام ويدعو الله تعالى بحاجته ويحيط بحوائجه
يمشي على هنيئة فاذا بلغ الى بطن الوادي سعى بين الميادين
حقيرين سعيًا حتى ياتي المروة فيصعد عليها بفعل كما
الصفاء فدل على الصفا وهذا شوط فيطوف سبعة اشواط يتبدي بالصفا

وتتم

وتتم بالمروة ثم يقبض بمكة حراما فيطوف بالببيت كلما بداه
فاذا كان قبل التروية يوم خطب الامام خطبة يعلم الناس
فيها الخروج الى منى والصلوة بعرفات والوقوف بالافاضة
فاذا صلى فجر يوم التروية بمكة خرج الى منى فقام بها
حتى يصلي فجر يوم عرفة ثم توجه الى عرفات فيقيم بها
فاذا زالت الشمس من يوم عرفة صلى الامام بالناس الظهر
والعصر ثم يندي فيخطب خطبته يعلم الناس فيها الوقوف
بعرفة والمزدلفة ورمي الجمار والخروج وطواف الزيادة
ويصلي بمسجد الظهر والقصر في وقت الظهر باذان واقا
فتين ومن صلى في دجلة حذو صلى كل واحدة منهما
في وقتها عند اي حيفة وقال ابو يوسف ومحمد يجتمع
بينهما المنفرد ثم توجه الى الموقف فيقف بقرب الجرد
كلهما مواقف الا بطن عرفة وينبغي للامام ان يقف بعرفة
على راحلته بدعوى يعلم الناس المناسك ويستلظ
فيقتل قبل الوقوف بعرفات ويجهل في الدعاء فاذا

يوم التروية

قبل الصلوة

والخلق

عمر به الشمس افاض الامام والناس معه على هبته حتى
 بانق المزدلفة فنزلوا بها والمستحب ان ينزلوا بقرب
 الجبل الذي عليه الميقدة فيقال له قرح ويصلي الامام
 بالناس المغرب والعشاء باذان واقامة ومن صلى
 المغرب في الطريق وحده لم يجز عند ابي حنيفة فاذا
 طلع فجر صلى الامام بالناس الفجر بغير اذان وقفا الناس
 معه ودعا المزدلفة كلها وقد اباطن محسبي
 فتوافوا من الامام والناس معه قبل طلوع الشمس حتى بانق امنا
 فيبدي بحجرة العقبة فيرمي بها من هاهنا من بطون الوادي
 سبع حصيات مثل حصا الخنزير يكبر مع كل حصاة ولا
 يقف عندها ويقطع التلبية مع اذ حصاة ثم يذبح ان
 احب ثم يخلق او يقرض الخلق اقل وقد حله كل شيء الا
 النساء ثم ياتي مكة من يوم ذلك او من الغداة بعد غد
 فيطوف بالبيت طواف الزيادة سبعة اشواط وان كان ساجدا
 الصفا والمروة عقيب طواف القدوم لو لم يزل في هذا الطواف ولا

لقد وثقنا
 الثاني يوم
 الحج

سوي عليه

سوي عليه وان لم يكن قدم سبع الشجر ملية هذه الطواف وسوي
 بعده علي ما قد مضى وقد حله النساء وهذا الطواف هو
 المفروض في الحج ويكره تأخيرها عن هذه الايام فان اخس
 جانبها الزمه الدم عند ابي حنيفة ثم يعود الى مناهن فيقيم
 بها فاذا زالت الشمس في اليوم الثاني من يوم النحر رمي
 الجمار الثلاثة بيدي بالتي يلي المسجد فيرمي بها سبع حصيات
 يكبر مع كل حصاة ويقف عندها ويدعو ان يرمي
 الله يلبها مثل ذلك ويقف عندها ثم يرمي جرة العقبة كذلك
 ولا يقف عندها فاذا كان من الغد رمي الجمار الثلاث
 بعد زوال الشمس كذلك فاذا كان فان ادا ان يجعل النفر
 نفوا الى مكة وان ادا ان يقيم رمي الجمار الثلاث يوم الرابع بعد
 زوال الشمس فان قدم الرمي في هذا اليوم قبل زوال الشمس
 جان طلع الفجر عند ابي حنيفة ويكره ان يقدم الانساق ثقله الى
 مكة ويقيم حتى يرمي فاذا بلغ الى مكة نزل بالمحيط فطاف بالبيت
 سبعة اشواط لا يرمي فيها وهذا طواف الصدر وهو واجب

دخل مكة
 وقال لا حول ولا قوة الا بالله

بوقت فلهذا عزادته او فعل او اشعر البدنة عندا بوقت
 ومحمد وهوان يشق سنا من الجانب الايمن ولا يشق عند
 ابيه حنيفة فاذا دخل مكة طاف وسعي ولم يخلل حتى تعلم
 بالبح يوم التروية وان قدم الاحرام عليه قبله حاز وعليه
 دم واذا حلق يوم النحر فقد حل من الاحرامين وليس لاهل
 مكة تمتع ولا قران واغاليهم الافراد خاصة واذا عاد المقنع
 الى بلده بعد فراغه من العمرة ولم يكن ساق الهدي بطل تمتعه
 ومن احرم بالعمرة قبل اشهر الحج فطاف لها اقل من اربعة اشواط
 ثم دخل اشهر الحج فتمتها واحرم بالحج كان تمتعا وان
 طاف بعمرته قبل اشهر الحج اربعة اشواط فصا عدا شوج
 من عامه ذلك لم يكن تمتعا واشهر الحج شوال وذو القعدة
 والعشرون للحجة فان قدم الاحرام على غيرها جاز احرامه
 او يفعد حجا وان احضرت المرأة عند الاحرام اغتسلت واغتسلت
 وصنعت كما يصنع الحاج غيرها انها لا تطوف بالبيت حتى تطهر وان حاض
 بعد الوقوف والطواف الزيادة انصرفت مما من مكة ولا شيء لترك طواف

القدر

باب الجنيا ان اطيح المحرم فعليه الكفارة
 فان طيب عضلا كاملا فما زاد فعليه دم وان طيب اقل من عضو
 فعليه صدقة وان لبس ثوبا مخيطا او قطاريا سه يوقا كالملا
 فعليه دم وان كان اقل من ذلك فعليه صدقة فان حلق رجب
 راسه فصا عدا فعليه دم فان كان حلقا اقل من الربع فعليه
 صدقة وان حلق موضع المحرم فعليه دم عند ابيه حنيفة
 وقال ابو يوسف ومحمد وعليه صدقة فان قص اظفار يديه
 او رجليه فعليه دم وان قص ثيابا او رجلا هم فعليه دم
 وان قص اقل من خمسة اظفار فعليه صدقة وان قص خمسة
 اظفار متفرقة من اليدين والرجلين فعليه صدقة عند ابيه
 حنيفة واية يوسف وقال محمد وان طيب المحرم وحلق او لبس من
 غير عذر فعليه دم وان كان ذلك من عذر فهو مخير
 ان شاء ذبح شاة وان شاء قضى على ستة مأكبات
 بثلاثة اصوع من طعام وان شأ صام ثلاثة ايام وان قبل او لم
 يشتهو فعليه دم ومن جامع في احد السيلين قبل الوقوف

انزلوا لم ينزلهم

ببرقة فسد حجة وعليه شاة وبعض في الحج كما ينبغي من امر
يفسد حجة وعليه سقط القضاء وليس عليه ان يفارق امرأته
اذا حج بها في القضاء ومن جامع بعد الوقوف بعرفة لم يفسد حجة
وعليه بدته وان جامع بعد الخلق فعليه شاة ومن جامع
في العمرة قبل ان يطوف البيت اربعة اشواط افسدها ومضى منها
وقضاها وعليه شاة فان وطئ بعد ما طاف اربعة اشواط
فعليه شاة ولا تفسد عمرته ولا يلزمه قضاءها ومن جامع
ناسيا ممن كان جامع عامدا في الحكم ومن طاف طوافي القوم
محدثا فعليه صدقة وان طاف حنبا فعليه شاة ومن طاف طواف
الزيادة محدثا فعليه شاة وان كان حنبا فعليه بدته والاقبل
ان يعيد الطواف مادام بمكة ولا دم عليه ومن طاف طواف الصدق
محدثا فعليه صدقة وان طاف حنبا فعليه شاة ومن ترك من
طواف الزيادة ثلثة اشواط ففادى وجهها فعليه شاة ومن ترك
من طواف الزيادة اربعة اشواط بقي محرما ابدًا حتى يطوفها
ومن ترك ثلثة اشواط من طواف الصدق فعليه صدقة فان ترك طواف

القدر

القدر او اربعة اشواط منه فعليه شاة ومن ترك الشيع
بين الصفا والمروة فعليه شاة وحجة تام ومن افاض من عرفة
قبل الامام فعليه دم ومن ترك الوقوف بالزدلفة فعليه دم ومن
ترك رمي الجمار في الايام كلها فعليه دم وان ترك رمي
يوم واحد فعليه دم وان ترك رمي احدي الجمار الثلث فعليه صدقة
وان ترك رمي جميع العقبة في يوم النحر فعليه دم ومن اخصر
الخلق خيم مفتت ايام النحر فعليه دم عند ابي حنيفة رحمه الله
عليه وكذلك ان اخطأ طواف الزيادة عند ابي حنيفة واذا
قتل الحرم صيدا او دل عليه من قتل فعليه الجزاء يستوي
في ذلك العامد والناسي والمتبدي والغاير والحيزاء وعند
ابي حنيفة وابو يوسف يقوم الصيد في المكان الذي قتل فيه
او في اقرب المواضع منه ان كان في برية يقوم في وعديل
تقريب هو مختار في القيمة ان شاء ابتاع بهاهد ياقذبح ان
يلبث عديا وان شاء اشترى بهاهما فصدق به على كل
مسكين نصف صاع من يراو صاعا من يراو صاعا من شعير

في طواف الزيادة

وان شاء صام عن كل نصف صاع عن بر يوم او عن كل صاع من
 شعير يوم فان فضل من الطعام اقل من نصف صاع فهو مختار ان
 شاؤ تصدق به وان شاء صام عنه ^{بوملك} وما قال ^{تجد}
 مجب في الصيد النفل فيما له نفل في الشيء شاة وفي الضبع شاة وفي الاربع شاة
 غناق وفي النعامه يدنة ومن جرح صيدا او تقي شعرا او قطع
 عضوا منه فمضى ما نقص وان تنق ريشا او يرا او قطع قوائم صيد
 فخرج من خبز الامتع فعليه قيمه كاملة ومن كسب
 صيد فعليه قيمه فان خرج من البقي فرج حيت فعليه قيمه خياطة
 وليس في قتل الغراب الحرام الذئب والحية والعقرب والمارقة
 وبيع قتل والكلب العقور الجذاعة وليس في قتل البعوض والبراغيث
 في القرابة شيء ومن قتل تصدق بما شاء ومن قتل جرادة تصدق
 بما شاء وتمره خير من جرادة ومن قتل مالا يؤكل لحمه
 من الصيد كالسباع ونحوها فعليه الجزاء ولا يتجاوز قيمتها
 شاة وان صال السبع على لحم فعليه قتلها فلا شيء عليه وان اضطر للحرم
 الي الكحل الصمد فقتله فعليه الجزاء ولا بأس ان يذبح الحرم الشاة

قوله في البرية
 جوفه ص

والبقى

والبقرة والبقر والذاجحة والبط الكسري وان قتل حماما
^{مستورا} ولا اوطيا مستورا ^{او مستورا} فعليه الجزاء وان ذبح الحرم صيدا
 فذبحته ميتة لا تكل اكلها ولا بأس ان ياكل الحرم
 لحرم صيدا ^{ما صطاد} ^{صيده} حلال وذبحه اذ لم يذله الحرم
 عليه ولا يصيده امرأه بصيده وفي صيد الحرم اذ ذبحه
 حلال فعليه الجزاء وان قطع الحرم حشيش الحرم او شجرة الذي
 ليس بمكوك ولا هو مما ينبت القاس فعليه قيمه وكل شيء
 فعلبه القاري نما ذكرنا ان فيه على المفرد دم فعليه دمان
 دم لحية ودم لعنة ^{هو} لان يتجاوز الميقات من غاي احرام
 ثم يحرم بالعرف والحج فيلزمه دم واحد وان اشترك محرمان
 في قتل صيد فعلي كل واحد منهما الجزاء كاملا وان
 اشترك حلالا في قتل صيد الحرم فعليهما جزاء واحد وان اباع
 الحرم صيدا او ابتاعه فالبيع باطل **باب** الاخصار
 اذا احرق الحرم ^{بعد} او اصابه مرض منعه من الطبخ جازله
 التخلل وقيل له ابعث شاة تذبح في الحرم وداع من تجلها

قوله القاري

اليوم بعينه يدنحها فيه ثم يتحلل في ذلك اليوم وان كان قارنا
بعث بدميها ولا تجوز ذبح دم الاضمار الا في الحرم وتجوز
ذبحه قبل يوم النحر عند ابي حنيفة وقال ابو يوسف ومحمد
لا تجوز الذبح للمحصر بالبحر الا في يوم النحر ويجوز للمحصر ان يذبح به يوم
منى ^{منى} والمحتاج اذا حلل فله بعتة ذميمة وعلي المحصر بالبحر ان يذبح
على اقل من حجة وعمرته واذا بعت المحصر هديا واداهم ان يذبح
نحوه في يوم بعينه فتؤكل الاضمار فان قدر على ادراك
الهدى والذبح في يوم النحر التحلل ولزمه الطهي وان قدر على ادراك
جانه الهدى دون الذبح التحلل وان قدر على ادراك الذبح دون الهدى
حازله التحلل استحبنا ما احص بركة وهو ممنوع من الوقف
والطواف الزيارة كان محصا وان قدر على ادراك
احدهما فليس بمحصر **باب** الخ الفوات
ومن احرم بالخ ففاته الوقف بعد ذبحه حتى تطلع الفجر من
يوم النحر فقد فاته الخ وعليه ان يطوف سبع ويتحلل
ويغسل الخ ما قام قائل ولا دم عليه والقرعة لا تقوت وهي

جائزة في جميع

جائزة في جميع السنة الا خمسة ايام يكره فعلها فيها يوم عرفة
ويوم النحر وايام الترويق والقرعة سنة وهي الطواف والاحرام
والسعي باب الهدى الهدى اذا ناله شاة وهو من ثلثة
انواع الابل والبقر والغنم تجزى عنه ذلك الشيء فصاعدا الا في
الضأني فان الجذع يجزى ولا تجزى في الهدى مقطوع ولا
الاذان او اكثر مما مقطوع الذنب ولا اليد ولا الرجل ولا
ذاهبه العين ولا العجفاء ولا العرجاء التي لا تضي الى المسكين
والشاة جائزة في كل شيء الا في موضعين من طواف الزيارة ^{طواف}
جنباد من جامع بعد الوقوف بعرفة قبل طواف الزيارة فاته
لا تجزيه الا بدنة والبدنة والبقر تجزى كل واحد منهما
عن سبعة انفس اذا كان كل واحد من الشركاء
يريد القرية فان كان ادا احدهم نصيبه لحما لم تجز
عن الباقيين قربى وتجوز الاكل من هدى التطوع و
المنعة والقوان ولا تجوز الاكل من بقية الهدايا ولا تجوز
ذبح هدى المنعة والتطوع والقوان الا يوم النحر وتجوز ذبح

کتاب البیوع

تختلف فالبيع فاسد وان كان في المالية سواء
والراحة تختلف جزا ابيع وان كان في
في مختلف المالية والراحة يعتبر نقد من البلد ثم

كتاب البيوع
 إذا كانا بلفظي الماضي فإذا أوجب أحد المتعاقدين البيع فالألف
 بالخيار إن شاء قبل في المجلس وإن شاء رده فإيهما قام
 المجلس قبل القبول بطل الأيجاب فإذا حصل الاتجار والقبول
 لزم البيع ولا خيار لو أحدهما إلا من عيب أو عدم رؤيته
 والأعوار المشرية إليها لا يحتاج إلى معرفة مقدارها في
 جواز البيع والائتمان المطلقة لا تنفع إلا أن يكون معرفة القدر
 والصفة وتجوز البيع بثمن حال أو مؤجل إذا كان الأجل معلوما
 ومن أطل الثمن في البيع كان على غالب تقدير البلد فان كان
 الثمن مختلفا فالبيع فاسد إلا أن يبين أحدهما وتجوز
 بيع الطعام والحبوب مكائلة ومجازفة أو بآنا في عينه لا يبيع
 مقدارها وبوزن حجر عينه لا يوزن مقدارها ومن باع صبرا
 طعاما كل قفيز بدسهم جاز البيع في قفيز واحد عند أي حنيفة
 إلا أن يستعمل جملة قفزاتها ومن باع قطيع غنم كل شاة بدسهم
 فالبيع فاسد في جميعها وكذلك من باع نخوبا كل دابة بدسهم
 فممنوع فالبيع فاسد وإن كان في الملاءة سواء

منه
بكره
الطعام
الذي
لا
يؤكل
منه

منه
بكره
الطعام
الذي
لا
يؤكل
منه

ولم يسهو جلة الذرعان ومن باع حب من الطعام على انها مائة
 فغير مائة درهم فوجدتها اقل كان المشتري بالخيار ان شاء اخذ
 الموجود بحقيقته من الثمن وان شاء فسخ البيع وان كان جها
 اكثر فالزايد للبائع ومن اشترى ثوبا على ان فيه عشرة اذرع يعقب
 درهم او ارضا على انها مائة ذراع بمائة درهم فوجدتها اقل فاف
 لمشتري بالخيار ان شاء اخذها بحملة الثمن وان شاء تركها وان
 وجدها اكثر من الذراع الذي سقاه فهي للمشتري ولخيار البائع
 وان قال يعقلها على انها مائة ذراع بمائة درهم كثر ذراع
 بدرهم فوجدتها ناقصة فهو بالخيار ان شاء اخذها بحضرتها
 من الثمن وان شاء تركها وان وجدها زائدة كان للمشتري بالخيار
 ان شاء اخذ الجميع كثر ذراع بدرهم وان شاء فسخ البيع و
 ومن باع دارا دخل بناؤها في البيع وان لم يسمه ومن باع ارضا
 دخل ما فيها من النخل والشجر في البيع وان لم يسمه ولا يدخل
 فيه الزرع في الارض الا بالتسمية ومن باع نخلا او شجرا فيه ثمر
 فتمت له البائع الا ان يشترطها المتبايع ويؤاخذ بالبيع اقطعها وسلم

منه
بكره
الطعام
الذي
لا
يؤكل
منه

المبيع ومن باع غنوة لم يبداء صلاحها او قد بداء جاز البيع ووجب
 على المشتري قطعها في الحال فان شرط تركها على النخل فسد البيع ولا يجوز
 ان يبيع ثمرة ويستثنى منها الزطال معلومة ولا يجوز بيع الحنطة في سبيلها
 والباقي في قشره ومن باع دارا دخل مفايع اغلقتها واجرة الكيلان وناقده
 الثمن على البائع واجرة واذ ان الثمرة على المشتري ومن باع سلعة فتمت
 قبل للمشتري ادفع الثمن او لا فاذا دفع الثمن قيل للبائع سلب المبيع وان
 باع سلعة بسلعة او ثمن بثمر قيل لهما سلما **معل**
 خيار الشرط خيار الشرط جاز في البيع للبائع والمشتري ولهما الخيار
 ثلثة ايام فعلاذ منها ولا يجوز اكثر منها عند ابي حنيفة وقال
 ابو يوسف ومحمد يجوز اكثر من ذلك اذا سمي مدة معلومة
 وخيار البائع يمنع خروج المبيع من ملكه فان قبضه المشتري
 فهلك في يده ضمنه بالقيمة وخيار المشتري لا يمنع خروج المبيع عن ملك
 البائع الا ان المشتري لا يملكه ولا يدخله في ملكه عند ابي حنيفة
 وعند ابو يوسف ومحمد يملكه فان هلك في يد المشتري هلك الثمن وذلك
 ان دخله عيب ومن شرط الخيار فله ان يفسخ في مدة الخيار وله
 في المبيع في حال البيع

في البيع

منه ذلك

منه

بما لا يملكه
بما لا يملكه
بما لا يملكه

ان تجزئه فان اجازة بغير حق صاحبه حاز وان فسخ لم تجز
يكون الاخر حاضرا واما مات من له الخيار بطل خياره ولم ينقل اليه
اليه وورثته ومن باع عبدا على انه خيار او كاتب كان مغلانا
ذلك فالمشتري بالخيار ان شاء اخذه بجميع الثمن وان شاء ترك
باب خيار الزرع من اشترى شيئا ماله يومه فالبيع

منه من جهة

جائز وله الخيار اذا اراد ان يثاء اخذه بجميع الثمن وان شاء تركه
ومن باع ماله يومه فلا خيار له وان نظرا الى وجه الصبر او الى ظاهر
الثوب موطا او الى وجه الحاربه او الى وجه الداية وكفلها
فلا خيار له وان راي صحح الدار فلا خيار له وان لم
يشاهد من ثناء وبيع الاعى وشراء جائز وله الخيار اذا اشترى للزمن

منه من جهة

ويسقط خياره بان تجس المبيع اذا كان نعتا بالجنس او بشبهه اذا لم يخطأ
كان يعرف بالشتم اذا بدقه اذا كان يعرف بالدقة وله
خياره في العقار حتى يوصف له ومن باع ملك غيره بغير امره
فالملك بالخيار ان شاء اجاز البيع وان شاء فسخ وله الاجازة اذا كان للمشتري
المعقود عليه باقيا والمعاقد ان يحالهما ومن راي احد الثوبين

منه من جهة

بما لا يملكه
بما لا يملكه
بما لا يملكه

فاشترها

فاشترها ثوبا راي الآخر حاز له ان يرد هما ومن مات وله
خياره لروية بطل خياره ولم ينقل الى ورثته ومن راي شيئا ثم
اشتراه بعد مدة فحين كان على الصفة التي رايها فلا خيار له وان
جده متغيرا فله الخيار **باب** خيار العيب اذا طلع المشتري على
عيب المبيع فهو بالخيار ان يثاء اخذه بجميع الثمن وان شاء رده
وكسر له ان يسكه ويأخذ انقصان وكما اوجب نقصان الثمن
في عادة التجارة فهو عيب والاباق والبواقي الغرائز والسرقة
عيب في الصغير ماله يبلغ فاذا بلغ فليس ذلك عيب حتى يعاوده
بعد البيع والحق والذوق عيب في الحاربه والغلام الا ان يكون

منه من جهة

من داء الزنا ولد الزنا عيب في الحاربه دون الغلام واذا حدث
عند المشتري عيب في المبيع كان على عيبه ان يرد المبيع فله ان يرجع
بنقصان العيب لا يرد المبيع الا ان يرضى البائع ان يأخذه بغيره
فان قطع المشتري الثوب او حاربه او صبغة او لبس السويق بشتم
ثم طلع على عيب رجع بنقصانه وليس للبائع ان يأخذه ومن
اشترى عبدا فاعققه او مات ثوبا طلع على عيب رجع بنقصانه

بما لا يملكه
بما لا يملكه
بما لا يملكه

وليس للحاج ان يبايعه ومن اشترى عبدا فاعتقه او مات
ثم اطلع على عيب رجع بنقصانه فان قتل المشتري العبد او كان
طعنا فاسكه اطلع على عيب رجع بنقصانه فان لم يرجع فبشئ عليه
في قوله خيفة وقالا يرجع بنقصانه ومن باع عبدا فباعه
المشتري بشئ على عيبه فافقاه بقضا وقاض فله ان
يرد على بايعه فان قبله بغير قضا فليس له ان يرد ^{الفاقي}
عنه بايع ومن اشترى عبدا او شرط البراءة من كل عيب

الأول

فليس له ان يرد به عيب وان لم يستم العيوب **باب**
البيع الفاسد اذا كان احدا العوضين او كلاهما محرما فالبيع
فاسد كالبيع بالميتة او بالدم او بالخمر او بالخنزير وكذلك اذا
كان غير مملوك كالخمر او بيع ابا الولد والمذنب والمكاتب فاسد فالبيع
ولا يجوز بيع السمك في الماء ولا بيع في الهواء ولا يجوز بيع العمل
والانتاج ولا بيع اللبن الضع والصوف على ظهر الفتم وذراع من
القول وجذع في سق وخرقة القاضى بيع المزابنة وهو بيع الثمر
على راس او سن الخل نحو خمر ولا يجوز البيع بالقاء والحجر والملا
ولا يجوز بيع

ولا يجوز بيع

قوله اذا اشترى المشتري المبيع بالبيع

ولا يجوز بيعه ثوب من ثوبين ومن باع عبدا على ان يعتقه
المشتري او يذره او يكاتبه او يملكه على ان يشتريه فاسد
فاسد وكذلك لو باع عبدا على ان يشتريه البائع شهر او دارا
على ان يملكها البائع مدة معلومة او على ان يقرض المشتري دهما
او على ان يهدى له هدية ومن باع عبدا على ان لا يملكها

الي راس الشهر فالبيع فاسد ومن باع جارية لا حملها فاسد
البيع ومن اشترى ثوبا على ان يقطعه البائع ويخطه قميصا
او قباء او فعلا على ان يخذوها ويشتريهما فالبيع فاسد والبيع
الى النيروز والمهرجانات وصوم التضاد ^{نحو} والبيع الى النيروز
يعرف المتبايعان ذلك فاسد ولا يجوز البيع الى الحصان و
الدياس والقطا وقدم الحاج فان تواضعا باستفاضة الاجل قبل
ان ياتوا بالدياس ^{فرومان} والدياس او قبل قدوم الحاج جاز البيع
واذا قبض المشتري المبيع في البيع الفاسد بامر البائع وفي العقد عوضان

كل واحد منهما مالا ملك المبيع ولزمه فيه ان هلك في يده و
لكل واحد من المتعاقدين فسخه فان باعه المشتري نقد بعه

كل واحد

اذا ملك او بعه

ان تحطم الثمن ويتعلق الاستحقاق بجميع ذلك ومن باع بثلث
 حال ثمنه اجله اجلا معلوما صادقا جلا ولا كل دين حال
 صحيح **باب** القرض فان الثاقل فيه لا يقع **باب**
 الربا الواسع محتم في كل مكيل او موزون لا يقع بجنسه متفاهلا
 فالهنة الكيل مع الجنس او الوزن مع الجنس فانما بيع المكيل او الموزون
 بجنسه مثلا بثلث جانا لبيع فان تفاضلا لم تجز البيع ولا يجوز بيع
 الجيد بالردى فيما فيه التماثل بثلث او اذا عديم الوصفان الجنس
 والمحل المضموم اليه **باب** التفاضل والنساء واذا وجد احدهم
 التفاضل والنساء واذا وجد احدهما عديم الآخر حل التفاضل
 وحرم النساء وكل شيء نقي وسود الله صلى الله عليه وسلم
 عا تحريم التفاضل فيه كميل فهو مكيل ابدا وان ترك الناس الكيل
 فيه مثل الحنطة والشعير والتمر والخل كل ما يخص وسود الله عز وجل
 على تحريم التفاضل فيه وزنا فهو موزون ابدا مثل الذهب والفضة
 والبرقن عليه فهو موزون على عادة الناس وعقد الصفة ما وقع
 على جنس الاثاف يعتبر فيه بنفس عوضيه في المجلس وما شابه ذلك

في حقه ما فيه صار مثله
 في حقه ما فيه صار مثله
 في حقه ما فيه صار مثله

متافيه الربا

ما فيه الربا يعتبر فيه التفسير ولا يعتبر فيه التفاضل ولا يجوز بيع
 الحنطة بالذيق ولا بالسوق ولا يجوز بيع اللحم بالحيوان عنداني
 حنطة وانى يوسف وقال محمد لا يجوز بيع الوطى بالتمر مثلا
 متافيه والغيب لا يبيح ولا يجوز بيع الزيتون بالزيت ولا السهم
 بالبنوع حتى يكون الزيت والبنوع الكوز تمانية الزيتون والسهم يكون
 الدهن مثله والزيادة بالتجريد ويجوز بيع اللحم المختلفة بعضها
 ببعض متافيا وكذلك بيع البهار المتفرقة والفم وحل التفاضل
 بثلث الغيب ويجوز بيع الحنطة بالحنطة والذيق متافيا ولا يجوز بيع
 المكي وعبد ولا بين المسلم والحري في دار الحرب **باب**
 السلم السلم جائز في المكيلات والموزونات والمعدونات التي لا يتقادم
 كالجزر والبيض والمزروعات ولا تجوز السلم في الحيوان ولا في الطير
 ولا في الجلود عذرا ولا في الخطب حراما ولا في الطبخة الرطبة
 حراما ولا تجوز السلم حتى يكون المسلم فيه موجودا من حين العقد
 الى حين الحبل ولا يقع السلم الا مؤجلا ولا تجوز السلم باجل معلوم
 ولا يقع السلم عكالا رجل بعينه ولا بد من رجل بعينه ولا يبي

بيع العبد بعبد وعذرا بعتي
 التفاضل بين بيع الطعام بالتمام

لا ان يكون
 الا ان يكون
 في الحيوان

لا ان يكون
 في الحيوان

لا ان يكون
 في الحيوان

لا ان يكون
 في الحيوان

فمن قبض عنه بطل البيع فيها لا يقبض وضع فيما قبض وكان
 الا لا يقبضه كما بينهما وان استحق بعض الاثا وكان المشتري
 بالخيار ان شاء اخذ الباقي لحقته وان شاء ردها فان باع
 قطعة نقرة بها استحق بعضها اخذ ما بقي لحقته ولا خيار
 له ومن باع درهمين ودينارا بدينارين ودرهم جانب من الثمن
 البيع وجعل كل واحد من الجنسين بالجنس الاخر ومن باع احد
 عشر درهما بعشرة دراهم ودينارا جاز البيع وكان
 العشرة بثلثها والدينار بالدرهم وتكون بيع درهمين
 صحيحين ودرهم غلة بدينارين صحيحين ودرهم غلة وان كان
 الغالب على الدرهم الفضة فكل الفضة اذا كان الغالب
 على الدينارين الذهب فكل الذهب ويعتبر فيهما
 من خوصم التفاضل كما يقبض في الجبان فان كان
 الغالب عليهما الغش فليس في حكم الدرهم والدينارين
 وهو في حكم العوض فاذا بيعت جنسها متغاضلا جاز البيع
 واذا اشترى بها سلعة ثم كسدت قبل القبض
 كساد الامة

وتوك الناس

فمن قبض عنه بطل البيع فيها لا يقبض وضع فيما قبض وكان
 الا لا يقبضه كما بينهما وان استحق بعض الاثا وكان المشتري
 بالخيار ان شاء اخذ الباقي لحقته وان شاء ردها فان باع
 قطعة نقرة بها استحق بعضها اخذ ما بقي لحقته ولا خيار
 له ومن باع درهمين ودينارا بدينارين ودرهم جانب من الثمن
 البيع وجعل كل واحد من الجنسين بالجنس الاخر ومن باع احد
 عشر درهما بعشرة دراهم ودينارا جاز البيع وكان
 العشرة بثلثها والدينار بالدرهم وتكون بيع درهمين
 صحيحين ودرهم غلة بدينارين صحيحين ودرهم غلة وان كان
 الغالب على الدرهم الفضة فكل الفضة اذا كان الغالب
 على الدينارين الذهب فكل الذهب ويعتبر فيهما
 من خوصم التفاضل كما يقبض في الجبان فان كان
 الغالب عليهما الغش فليس في حكم الدرهم والدينارين
 وهو في حكم العوض فاذا بيعت جنسها متغاضلا جاز البيع
 واذا اشترى بها سلعة ثم كسدت قبل القبض
 كساد الامة

وتوك الناس المعاملة بها بطل البيع عندني حنيفة وقال ابو
 عليه قمتها يوم البيع وقال محمد بن عيسى بن ابي حنيفة
 حقه بها وتكون البيع بالفلوس وان كانت ناقصة وان لم يقبض
 وان كانت كاسدة لم تجز البيع بها حتى يقبضها وان باع بالفلوس
 الناقصة ثم كسدت بطل البيع عندني حنيفة ومن اشترى شيئا بنصف
 درهم فلو ساء جاز البيع وعليه ما ساء بنصف درهم من الفلوس
 ومن اعطى الصبي درهمين ودينارا قال له اعطني نصفه فلو ساء ونصفه
 نصف الا حبة فسد البيع في البيع عندني حنيفة وقال ابو يوسف ومحمد
 البيع جاز في الفلوس ولا تجوز في الدرهم ولو قال اعطني نصف درهم
 فلو ساء ونصف درهم الا حبة جاز البيع وكانت الفلوس والنصف
 الا حبة بدرهم **كنا** الوهن الزهني يعقد
 بالاجابة والقبول ويقبض بالقبض فان قبض الموهن بخير او فغا
 فمكثر انما العقد فيه وما لم يقبضه من الزهني بالخيار انسله سلمه
 اليه وان شاء رجع عن موهن فاذا سلمه فقبضه دخل في ضمانه
 ولا يبيع الزهني الا بدین مضمون وهو مضمون بالاقبل من قبضه
 اقترار عن الامانات
 والمضاربات وحال
 الشراكة

فمن قبض عنه بطل البيع فيها لا يقبض وضع فيما قبض وكان
 الا لا يقبضه كما بينهما وان استحق بعض الاثا وكان المشتري
 بالخيار ان شاء اخذ الباقي لحقته وان شاء ردها فان باع
 قطعة نقرة بها استحق بعضها اخذ ما بقي لحقته ولا خيار
 له ومن باع درهمين ودينارا بدينارين ودرهم جانب من الثمن
 البيع وجعل كل واحد من الجنسين بالجنس الاخر ومن باع احد
 عشر درهما بعشرة دراهم ودينارا جاز البيع وكان
 العشرة بثلثها والدينار بالدرهم وتكون بيع درهمين
 صحيحين ودرهم غلة بدينارين صحيحين ودرهم غلة وان كان
 الغالب على الدرهم الفضة فكل الفضة اذا كان الغالب
 على الدينارين الذهب فكل الذهب ويعتبر فيهما
 من خوصم التفاضل كما يقبض في الجبان فان كان
 الغالب عليهما الغش فليس في حكم الدرهم والدينارين
 وهو في حكم العوض فاذا بيعت جنسها متغاضلا جاز البيع
 واذا اشترى بها سلعة ثم كسدت قبل القبض
 كساد الامة



ومن الدين فاذا هلك في دين المرتفع في نفسه والدين سواء صار المر
 نه مستوفيا لدينه حكما فان كانت قيمة الرهن اكثر من الفضل لما فيه في يد
 وان كانت اقل سقط من الدين بقدرها ورجع المرتفع بالفضل
 ولا يجوز رهن المشاع ولا رهن الثمرة على اوس النخل دون النخل
 ولا ذرع في الارض دون الارض ولا يجوز رهن النخل والارض دونهما
 ولا يصح الرهن بالايمان كالوديعة والمضاربة والمشاركة
 ويصح الرهن برأس مال السلم وعن الصرف والمسلمة فان هلك
 في مجلس العقد ثم الصرف والسلم وصار المرتفع مستوفيا
 لدينه حكما واذا ارتفع على وضع الرهن على يد عدل جان
 وليس للمرتفع ولا للرهن اخذه من بعده فان هلك في يده
 هلك من ضمان المرتفع ويجوز رهن الدراهم والدنانير والكيل
 والموزون فان رهن ثيابها هلك هلك بمثلها من الدين
 وان اختلفا في الموزن والصبغة ومن كان له دين على غيره
 فاخذه منه مثل دينه وانفقته شرا فله ان كان ذيو فاد شئ
 عليه عند اية حقيقه وقال ابو يوسف ومحمد يرد مثل الزئفر

ويرجع

من الدين فاذا هلك في دين المرتفع في نفسه والدين سواء صار المر
 نه مستوفيا لدينه حكما فان كانت قيمة الرهن اكثر من الفضل لما فيه في يد
 وان كانت اقل سقط من الدين بقدرها ورجع المرتفع بالفضل
 ولا يجوز رهن المشاع ولا رهن الثمرة على اوس النخل دون النخل
 ولا ذرع في الارض دون الارض ولا يجوز رهن النخل والارض دونهما
 ولا يصح الرهن بالايمان كالوديعة والمضاربة والمشاركة
 ويصح الرهن برأس مال السلم وعن الصرف والمسلمة فان هلك
 في مجلس العقد ثم الصرف والسلم وصار المرتفع مستوفيا
 لدينه حكما واذا ارتفع على وضع الرهن على يد عدل جان
 وليس للمرتفع ولا للرهن اخذه من بعده فان هلك في يده
 هلك من ضمان المرتفع ويجوز رهن الدراهم والدنانير والكيل
 والموزون فان رهن ثيابها هلك هلك بمثلها من الدين
 وان اختلفا في الموزن والصبغة ومن كان له دين على غيره
 فاخذه منه مثل دينه وانفقته شرا فله ان كان ذيو فاد شئ
 عليه عند اية حقيقه وقال ابو يوسف ومحمد يرد مثل الزئفر

ويرجع بالحياد ومن رهن عديدا بالقرن درهم فقصا حصته
 احدها لم يكن له ان يقبضه حتى يودى باقي الدين واذل
 وكل الرهن المرتفع او العبد او غيبه يبيع الرهن عند حلول
 الدين فالوكالة جائز وقواف شرط في عقد الرهن فليس
 للرهن عز له عنها وان عز له لم ينع له وان مات الرهن لم
 ينفذ للمرتفع ان يطالب الرهن بدينه ويحبس
 وحده ان كان الرهن في يده فليس عليه ان يكره من يبعه حتى
 يقبضه الدين من ثمنه فاذا قضاه الدين قبل له سلم الرهن
 اليه واذ باع الراهن الرهن فبيع اذن المرتفع فالبيع موقوف
 فان اخل المرتفع جان وان قضاه الراهن دينه وطل
 حاز البيع وان اعترض الراهن عبد الرهن نقد عتقه فان كان
 الدين حالا طوبى باء الدين وان كان متوجلا اخذ منه والراهن
 قيمة العبد وجعلت رهنا مكانه حتى تحل الدين وان
 كان الراهن معسرا يبيع العبد في قيمته فيقبض به
 الدين وكذلك اذا سلك الراهن الرهن فان استهلكه

ويرجع

موسى

هذا هو الرهن الذي يرضى به المدين
 وهو الذي يرضى به المدين
 وهو الذي يرضى به المدين
 وهو الذي يرضى به المدين

اجنبى والمرتهن هو الخصم في تضيئه وياخذ القيمة فتكون رهنا
 لا يرضى به المدين ولا يرضى به المدين
 وجباية المرتهن عليه تسقط من الدين بقدرها وجباية
 الرهن على الراهن وعلى المرتهن وعلى مالهما هدر و اجنبى
 البيت الذي يحفظ فيه الرهن على المرتهن واجبة الراعي على الراهن
 ونفقة الراهن على الراهن وغاوة للراهن فيكون رهنا مع الاصل
 فان هلك بغير شيء وان هلك الاصل وبقي الثمن افتكه
 الراهن بخصته ويقسم الدين على قيمة الرهن يوم القبض وعلى
 قيمة الثمن يوم الفكاك فما اصاب الاصل سقط من الدين بقدره
 وما اصاب الثمن افتكه الراهن به وتجوز الزيادة في
 الرهن ولا تجوز الزيادة في الدين عند ابي حنيفة ومحمد
 ولا يصح الرهن رهنا بهما اذا رهن عينا واحدة عند
 رجلين يدين لكل واحد منهما جان وجميعها رهنا
 عند كل واحد منهما والمضمون على كل واحد منهما
 حصه دينه منها فان قضي احدهما دينه كانت كلها

فان الزيادة في الرهن

الرهن على العين

وهنا في يد الاخر

وهنا في يد الآخر حتى يستوفي باقي دينه ومن باع عبدا على ان يرضه
 المشتري بالثمن شيئا بهينه فامتنع المشتري من تسليم الرهن
 لم تجبر عليه وكان البايع بالخيار ان شاء رضي بترك الرهن
 وان شاء فسخ البيع لان يد فاعل المشتري الثمن خالا او يد فاعله الرهن
 رهنا والمرتهن ان يحفظ الرهن بنفسه وزوجته وولده وخادمه
 الذي في عياله وان حفظه بغير من في عياله او اودعه ضمن واذا
 تعدى المرتهن في الرهن ضمنه كفيلان الفضي بجميع قيمته واذا
 اعاد المرتهن الرهن للراهن فقبضه خرج من ضمان المرتهن
 فان هلك في يد الراهن هلك بغير شيء والمرتهن ان يسترجعه
 الى بيده واذا اخذه عاذا الثمن واذا مات الراهن باع وصيه الرهن
 وقضا الدين فان لم يكن له وصي نصيب القاضيه وصيا وامره
 ببيعه **كتاب** الى الاسباب الاسباب الموجبة
 الى ثلث الصنفين والحق والجنون ولا تجوز تصرف الصغير
 الا بولي له ولا تصرف العبد الا باذن سيده ولا تجوز تصرف
 المحنون المملوك بحال ومن باع من هوى له شيئا واشتراه هو

فان غدره

وهنا في يد المدين

على علم

علم عبده

ان يبي في قيمته وان تزوج امرأة جازئاً
وان يسمى لها مهر أمته مقدار مهر مثلها وبطل الفضل
وقالافين بلغ غير شيد لا يدفع اليه ماله ابداً
حتى يؤمن منه الرشد ولا يجوز تصرفه فيه وتخرج
الزكوة من مال السفينة وينفق على اولاده وزوجته
ومن تجب نفقته من ذوي ارض حافيه فان اراد حجة
الاسلام لم يمنع منها ولا يملك القاضي النفقة اليه
وبسببها الى ثقة من الحاج ينفقها عليه في طريق
الحج فان مرض و اوصى بوصايا في القرب وابواب
الخروج اذ لك في ثلث ماله وبلوغ الغلام بالاحتلام
والاحبال والاثزال اذا وطئ فان لم يوجد ذلك
حتى يتم له ثمانين عشرة سنة عند ابي حنيفة رحمه الله وبلوغ
الجارية بالحض والاحتلام والاحبال وان لم يوجد ذلك
حتى يتم لها سبع عشرة سنة وقالوا انتم الغلام والجارية
خمس عشرة سنة فقد بلغا واذا رآه هو الغلام او الجارية

يقولون ان كل غلام تحت تكليفه
بمعلومات فذكره في بعض النسخ

خمس وعشرين سنة
او ثلاثين وهو

علم

يعقل البيع ويقصده فالولي بالخيار ان شاء احب ان كان فيه مصلحة
وان شاء فسحبه وهذه المعاني الثلاثة توجب الحجر في الاقوال دون
الافعال والصبي والمجنون لا يقع عقودهما ولا اقرارهما ولا
تقع طلاقهما ولا عقاقبهما وان اتلفا شيئاً لزمهما ضمانه
فاما العبد فاقراؤه نافذة في حق نفسه غير نافذة في حق
مولاه فان اتى بالزمن بعد الحرية ولم يملكه في الحلال وان
اتى بحد او قصاص لزمه في الحلال ويقذف طلاقه وقال ابو حنيفة
لا تجوز على السفينة ان كان عاقلاً بالغاً حتى او تصرفه في ماله
حياً يذوان كان مبدعاً مفسداً يئلف ماله فيما لا غرض فيه
ولا مصلحة لانه قال كسر قاضي حنيفة اذا بلغ الغلام غير رشيد
لم يرفع اليه ماله حتى يبلغ خمسة وعشرين سنة فان تصرف
في ماله قبل ذلك فقد تصرفه وانا بلغ خمسة وعشرين سنة يسلم اليه ماله
لم وان لم يرض منه الرشد وقال ابو يوسف ومحمد تجوز على السفينة و
يمنع من التصرف في ماله فان باع لم ينقد بيعه وان كان فيه
مصلحة احب ان يحاكم وان اعتق عبداً نقد عتقه وكان
عبده

عقل كبر راد ملك جنون فاعقل
والنفا تصرف اليد العامة كونه

شئياً
علم
دعوى
لا عقول كمال

علي العبد

واشكل امرهما في البلوغ فقالا قد بلغنا فالتول قولهما
 واحكامهما احكاما لغيرين وقال ابو حنيفة رحمه الله لا
 تجزى الدين على المفلس اذا وُجِبَ الدين على رجل
 وطالب غرماؤه حصة واجرة عليه لم تجز عليه وان كان
 له مال لم يتصرف فيه الحاكم ولكن بحصة ابدًا حتى يبيعه
 في دينه وان كان له درهم قضا القاضى بغيره او غيره
 وان كان دينه درهم وله دينان بغير القاضى في دينه
 وقال ابو يوسف ومحمد اذا طلب غرما والمفلس الجحر
 جحر القاضى عليه ومنعه من البيع والتصرف والاقرار حتى
 لا يضر الغرما وباع ماله ان امتنع المفلس من بيعه
 وقسمه بين الغرما بالخصص فان اقر في حال الجحر بمال
 لزمه ذلك بعد قضاء الديون وينفق على المفلس من
 ماله وعلى زوجته واولاده الصغار وذوي ارحامه
 وان لم يعرف مال وطالب غرماؤه حصة فهو يقول لا مال
 لي حصة الحاكم في كل دين لزمه بدلا عن مال حصل في دينه

سكن المبيع

كسكن المبيع وبذل الغرض وفي كل دين التزيمه بعقد كالمهر
 والكفالة ولله حصة فيما سوى ذلك كعوض المغضوب
 وارثي الجنائيات الا ان تقوم البينة بان له مالا واذا
 حصة القاضى شهرين او ثلثة سأل عن حاله فان لم يثبت
 له مال خلى سبيله وكذلك اذا قام بيته انه لا مال
 له ولا يحول بينه وبين غرمايه بعد خروجه من الحبس لهم
 يلازموا ولا يمنعون من التصرف والتصرف واخذون فضل
 فيقدر بينهم بالخصص وقالوا اذا فليس الحاكم حال
 بينه وبين غرمايه الا ان يقيموا البينة انه قد حصل
 له مال ولا يجزى على الفاسق اذا كان مضاميا لاله والنق
 الاصل والظاهرى سواء ومن افلس وعنده متاع لرجل
 بعينه ابتاعه منه فصاحب المتاع اسوة للغرما فيه
 كتاب الاقرار اذا اقر المحر البائع العاقل بحق لزمه اقراره
 بمجرد الاقرار ما اقر به او معلوما ويقال له بيتان مجهول فان
 لم يبين اجمعه الحاكم على البيان فان قال لفلان على شئ لزمه

كتاب الاقرار

ان يبين ماله قيمة فالتقول بحجة قوله مع بينه ان ادعى
 المتقوله اكثر من ذلك واذا قال له على مال فالرجع
 الحايثانه ويقبل قوله في القليل والكثير فان قال مال عظيم
 لم يصدق في اقل من مائتي درهم وان قال درهم كثيرة
 لم يصدق في اقل من عشرة درهم وان قال درهم فري
 ثلاثة الا ان يبين اكثر من ذلك وان قال كذا كذا درهم لم يصدق
 في اقل من احدى عشر درهما وان قال كذا وكذا درهم لم يصدق
 في اقل من احدى وعشرين درهما وان قال له على او قبلي
 فقد اقربدين وان قال عندي او معي فهو اقربا ماله في
 يده وان قال له رجل عليك الف درهم فقال اترها
 او انتقدتها او اجلت بها وقد قضيتها فهو اقربا
 وان قال اترها وانتقد لم يكن اقرا ومن اقربدين من رجل
 فصده المتقوله في الدين وكذبة في التاجيل لزومه الدين
 حالا ويستخلف المتقوله في الاجل ومن اقربا استثنى متصلا
 باقراره صح الاستثناء ولزومه الباقي سواء استثنى الاقل

رغم

رغم

او الاكثر

او الاكثر فان استثنى الجميع لزومه الاقرار وبطل الاستثناء
 وان قال له على مائة درهم الا دينار او اقل فغير خطية
 لزومه مائة درهم الا قيمة الدينار والقفيز وان قال له
 على مائة درهم فالا مائة درهم وان قال له على مائة ولو
 لزومه ثوب والمرجع في تفسير المائة اليه ومن اقربا حق وقال
 ان شاء الله متصلا باقراره لم يلزمه الاقرار ومن اقربا شرط
 الخيار لزومه الاقرار وبطل الخيار ومن اقربا استثنى بناها
 لنفسه فله المتقوله الا دار والبناء وان قال بناء هذه الدار لي و
 العرصة لغلامي فهو كما قال ومن اقربا يتر في قوصرة لزومه التمر
 والقوصرة ومن اقربا يتر في اصطلح لزومه الذابة خاصة وان
 قال غصبت ثوبا في منديل لزومه جميعا وان قال له على ثوب في
 ثوب لزومه وان قال له على ثوب في عشرة الثوب لم يلزمه عند
 ابيه يوسف الا ثوب واحد وقال محمد يلزمه احدى عشر ثوبا ومن
 اقربا غضب ثوب وجاء بثوب معيب فالتقول قوله فيه وكذلك
 لو اقربا درهم وقال هي زيوف وان قال له على ثوب في ثوب

فالتقول قوله فيه وكذلك
 لو اقربا درهم وقال هي زيوف

القرب والمحاب لزومه خة واحدة وان قال اردت
 خة مع خة لزومه عشرة وان قال له من درهم الى
 عشرة لزومه تسعة عند ابي حنيفة فيلزومه الابتداء وما
 بعده وتسقط الغاية وقال ابو يوسف ومحمد يلزومه العشرة
 كلها وان قال له على الف درهم من ثمن عبد اشتريته منه
 فان ذكر عبدا بعينه قيل للمقر له ان شئت فسلم العبد وخذ
 الالف والا فلا شئ للب وان قال من ثمن عبد ولم يعينه
 لزومه الالف في قول ابي حنيفة رحمه الله ولو قال له على
 الف من ثمن خمر او خنزير لم يلزمه الالف ولم يقبل قوله
 في التفسير ولو قال على الف من ثمن متاع وهي زيوف
 وقال المقر له جبارا لزومه الجبار عند ابي حنيفة رحمه الله
 ومن اقر لغيره بخاتم فله الخلقه والفقر وان اقر له
 سيف فله النصل والجفن والحابل وان اقر له بخل فله
 العبدان والكسوة وان قال له تحمل فلانة على الف فان قال قد
 اوصى به فلان او مات ابوه فوريته فلا قرار صحيح وايهم

شرار خنزير
 حصة خمر
 بيلان لم يملك

الاقرار ما يصح عند ابي حنيفة رحمه الله وان اقر بحمل جارية
 او حمل شاة لرجل صح الاقرار ولزومه وان اتوا الرجل في مرض
 موته بديون وعليه ديون في صحته وديون لزومه في مرضه
 باسباب معلومة فدين الصقة والدين المعروف بالاسباب
 تقدم فاذا قضيت وفضل شئ كان فيما اقتربه في حال المرض
 وان لم يكن عليه ديون في صحته جازا قراره وكان للمقر له او
 من الورثة وقرار المريض لو اقر له باطل الا ان يصدق فيه به وارضى
 بقية الورثة ومن اقر لا جنبي في مرضه ثم قال هو ابني ثبت
 نسبه وبطل قراره له لو اقر لا جنبي ثم تزوجها لم يطل
 اقراره لها ومن طلق زوجته في مرضه ثلثا ثم اقر لها بدين
 ومات فلها الاقل من الدين ومن ميراثها منه ومن
 اقر بغيره بدين مثله مثله وليس له نسب معروف انه
 ابنه وصدق له الغلام ثبت نسبه وان كان مريضا وبنات
 الورثة في الميراث ويجوز اقرار الرجل بالدين والولد
 والزوجة والمولى وتقبل اقرار المرادة بالوالدين والزوجة

لواحد

والولي ولا يقبل بالولد الا ان يصدقها الزوج او
تشهد بولادتها قابلة ومن اقرب نسب من غير الوالد
والولد مثل الاخ والعمة لم يقبل اقاربه في النسب فان
كان له وارث معروف قريب او بعيد فهو ادنى بالميراث
من المقر له وان لم يكن له وارث استحق المقر له ميراثه ومن
مات ابوه فاقرباؤه لم يثبت نسب اخيه ويشترك في الميراث
باب الميراث **كتاب الاجارة** عقد على المنافع بعوض ولا
يصح حتى يكون المنافع معلومة والاجرة معلومة ويجاز
ان يكون شئنا في البيع جاز ان يكون اجرة في الاجارة والمنافع
تارة تصير معلومة بالمدة كاستيجار الدور للسكنى والارضين
للتزراعة فيصح العقد على مدة معلومة اى مدة كانت وتارة
تصير معلومة بالعمل والتسمية كمن استاجر رجلا على صبح
تغريبه او خيل طيه او استاجر ودابة ليحمل عليها مقدرا
معلوما او يركبها مائة سنة ها وتارة تصير معلومة
بالتعيين والاشارة كمن استاجر رجلا لينقل له هذا الصاع

ويجوز

ويجوز استيجار الدور والحوائط للسكنى وان لم يبين ما يعمل
فيها وله ان يعمل كل شئ الا الحداد والقصارة والقطان وغيره
ويجوز الاستيجار الاراضى للتزراعة ولا يصح العقد حتى يسمي
ما يزرع فيها ويقول على ان يزرع فيها ماشاء ويجوز
ان يشا جرات تاحة ليعنى فيها او يغير من فيها شئ او
شجر افا ذاققت مئة الاجارة لزمه ان يطلع البناء
والفرس ويسلمها فارغة الا ان يختار صاحب الارض
ان يغرم له قيمة ذلك مقلوعا فيملكه او يرضى بتركه
على حاله فيكون البناء لهذا والارض لهذا ويجوز استيجار
الدواب للتركوب والحمل فان اطلق التركوب جاز
ان يركبها من شاء وكذلك ان استاجر ثوبا باللبس
وان اطلق فان قال على ان يركبها فلان او يلبس الثوب
فلان فاركبها غيره او البسه غيره كان ضامنا ان تلك
عطيت وكذلك كل ما يختلف باختلاف استعماله اقا
القمار وما لا يختلف باختلاف فاذا شرط سكنى واحد

فلا ضمان عليه

مطلق فلان ان يركبها فلان
غير يبين بغيره

فلا ضمان عليه

فلا ضمان عليه

فلا ضمان عليه

فلا ضمان عليه

الاستحقاق بالقدوم من استاجر بغير مال إلى مكة فلهما ان يطأ
 ليه باجرة كل مرحلة ^{منه} وليس للقصار والنجاط ان يطأ به
 بالاجرة حتى يفرغ من العمل الا ان يترط التحجيل من استاجر
 خبازا ليخبر له في بيته فغير دقيق بدرهم لم يستحق الاجرة
 حتى يخرج الخبز من التنوير ومن استاجر طبيا خالطه
 له طعاما للوليمة فالفرق عليه ومن استاجر رجلا
 ليضرب له ^{بدرهم} لينا استحق الاجرة اذا اقامه عند ابيه حنيفة
 وعندهما لا يستحقها حتى يشرجه واذا قال ان خطب
 هذا الثوب فابستأ بدرهم وان خطبته روميا فبدرهم
 جازوا في العملين عمل استحق الاجرة وان قال ان خطبته
 اليوم فبدرهم وان خطبته غدا فبدرهم فان
 خاطه اليوم فله درهم وان خاطه غدا فله اجر مثله
 عند ابيه حنيفة رحمه الله لا يتجاوز به نصف درهم
 وان قال ان كنت في هذا المكان فبدرهم في
 الشهر وان كنته حذا فبدرهمين جازوا في الامرين

من استاجر رجلا
 ليضرب له لينا
 استحق الاجرة
 اذا اقامه عند
 ابيه حنيفة

فعل

فعلا استحق المسمى فيه عند ابيه حنيفة رحمه الله وقابله شلوه
 لا الاجارة فاسدة ومن استاجر دارا كل بدرهم
 فالعقد صحيح في شهر واحد فاسد في بقية الشهر
 الا ان يستعمله شهر معلومة فان سكن ساعه من
 الشهر الثاني صح العقد فيه ولم يكن للمؤجر ان يخرجه الى
 ان تنقضي وكذلك كل شهر يسكن في اوله وان استا
 جردا سنة بعشرة دراهم جاز وان لم يتم قط
 كل شهر باجرة ويجوز اخذ اجرة الحمام والحمام ولا
 يجوز اخذ اجرة عيب الثيس ولا يجوز الاستجار
 على الاذان والنج والغناء والتوضيح ولا يجوز اجارة
 المشاع ^{ورفاق} عند ابيه حنيفة رحمه الله الا من الشريك
 قال الاجارة المشاع جائزة ويجوز التبرار الظاهر باجرة
 معلومة ويجوز بطعامها وكوتها وليس للمشاجر
 ان يمنع زوجها من وطئها فان حبست كالهم ان يغصوا

وقت لا تنهك

الاجارة اذا خافوا على الصبح من لبنها وعليها ان
تصلح طعام الصبح وان ارضعته لمدة بلبن شاة فلا
اجرة لها وكل صانع لعمله اشرف في العين كالتقار
والصباغ فله ان يجس العين بعد الفراغ من عمله
حتى يستوفي الاجرة ومن ليس لعمله اشرف ليس له ان
يجس العين بالاجرة كالحمال والملاح واذا شرط على
الصانع ان يعمل بنفسه فليس له ان يستعمل غيره
وان اطلق له العمل فله ان يستأجر بعمله واذا اختلف
الحيثا وصاحب الثوب فقال صاحب الثوب امرتك
ان تعمل قبا وقال الحيثا بل قميصا او قال صاحب
الثوب للصباغ امرتك ان تصبغه احمر فصبغته اصفر
فالتول قول صاحب الثوب مع يمينه فان حلف
فالحيثا ضامن فان قال صاحب الثوب لعمله
بغير اجرة وقال الصانع باجرة فالتول قول صاحب الثوب

مع يمينه

مع يمينه عند ابيه حنيفة رحمه الله واياه يوسف
ان كان له حريقا فله الاجرة وان لم يكن له حريقا فلا
اجرة له وقال محمد ان كان الصانع مبتدئا لهذه الصنعة
بالاجرة فالتول قوله انه عمل باجرة والواجب في الاجا
رة الفاسدة اجر المثل لا يتجاوز به المستمس واذا قبض
المستاجر الدار فعليه الاجرة وان يكنها فان غصبها
غاصب من يده سقطت الاجرة وان وجد بها عيبا
يضر بالكنه فله الفسخ واذا خربت الدار او انقطع
شرب الصبغة او انقطع الماء عن الرجى الفسخ ^{بغير}
الاجارة وان مات احد المتعاقدين وقد عقد الا
جارة لنفسه الفسخ وان عقد لها لغيره لم يفسخ ^{بغير}
ويصح شرط الخيار في الاجارة وتفسخ الاجارة بالاعدا
ركن استأجره وكانا في الشوق لتحريره فذهب ماله
وكن اجردا را او دكانا ثم افلس فلزمته ديون

الا ملاك ومن اشترى دارا بعرض اخذها الشفع بغيرها
 وان اشترى بها بمكيل او موزون اخذها بمثله وان باع
 عقارا بعقار اخذ الشفع كل واحد منهما بقيمة الآخر
 واذا بلغ الشفع انها بيعت بالف فسلو فوعيل انما بيعت
 باقل من ذلك او بخطة او شعير قيمتها الف او اكثر فتسلمه
 باطل وله الشفعة وان كان انما بيعت بدنا قيمتها الف فلا
 شفعة له واذا قيل له ان المشتري فلا تسلم الشفعة ثم علم
 انه غيره فله الشفعة ومن اشترى دارا لغيره فهو الخضم
 في الشفعة الي ان يسلمها الى الموكل اذا باع دارا لا مقدار
 ذراع في طول الحد الذي بقي الشفع ولا شفعة له وان باع منها
 سهما بثلثين مقيدين لثمن ابتاع بقيتها فالشفعة للمحار في
 الشفعة الاول دون الثاني وان ابتاع بثلثين فثمنه الى
 ثوبا عنه فالشفعة بالثلث دون الثوب ولا شفعة له
 في اسقاط الشفعة عند اني حصة يوسف قال محمد بن
 وهو الاصح واذا اشترى او غرس ثوبا فثمنه الشفع بالشفعة

فهو بالخيار

فهو بالخيار ان شاء اخذها بالثلث وبقيمة البناء والغرس مقلوبا
 وان شاء كلف المشتري ثمنه واذا اخذها الشفع وبني وغرس
 ثمنه استحق كرجع بالثلث ولا يرجع بقيمة البناء والغرس واذا
 انهدمت الدار او احترق بناؤها او جف شجر الشنان
 بغير فعل احد فالشفع بالخيار ان شاء اخذ بجمع الثمن وان شاء
 ترك وان تقضى المشتري البناء قبل الشفع ان شئت فخذ العريضة
 بمقتضاها وان شئت فذبح وليس له ان يأخذ النقص ومن ابتاع
 ارضا فيها نخل وعلى ثمنها ثمر اخذها الشفع بثمرها فان
 اخذها المشتري سقط عن الشفع حصته واذا قضى الشفع
 بالدار ولم يكن راءه فله خيار الرؤية فان وجد بها
 عيبا فله ان يردّها به وان كان المشتري بشرط البرائة منه
 واذا ابتاع بثلثين مؤتملا والشفع بالخيار ان شاء اخذها بثلث
 حال وان شاء على صبر حتى تنقض الاصل ثوبا اخذها واذا
 اقسوا الشركاء العقار فلا شفعة لجارهم بالقسمة واذا
 اشترى دارا فسلو الشفع الشفعة ثوردها المشتري بخيار

الروية او خيار الشرط او بيع بقضاء القاضى فلا شفعة لتفيع
وان ردتها بغير قضاء القاضى او تعايدا فالشفيع الشفعة
كتاب الشركة الشركة على ضربين شركة املاك وشركة
عقود فشركة الاملاك العينية يرثها دجلان او يشترى بها ^{المعاوين} ^{المعاوين}
فلا تجوز لاحدهما ان يتصرف في نصيب ^{بلد المالك} الا باذنه وكل
واحد منهما في نصيب صاحبه ^{المعاوين} الا جنبتي والفرع الثاني شركة العقود
وهي على اربعة اوجه معاوضة وعنان وشركة الصانع وشركة
الوجوه واما شركة المعاوضة وهي ان يشترك الرجلان فتساويان
فيما لهما وتنفقهما ود بينهما فيجوز للشركة بين الحريين المسلمين
باب العيني العاقلين ولا تجوز بين الحر والمملوك ولا بين الصبي
والبالغ ولا بين المسلم والكافر وتنعقد على الوكالة والكفالة
وما يشترطه كل واحد منهما يكون على الشركة الا طمعا ^{المعاوين} ^{المعاوين}
وكسوة ^{المعاوين} ما يلزم كل واحد منهما من الدين بدلا عما ^{المعاوين} ^{المعاوين}
يقع فيه الاشتراك فالأخر ضامن له فان ورث أحدهما مالا
يصرفه الشركة او هبته له وصل الي يده بطلت المعاوضة
وصار الشركة

وصار الشركة عينا لا تنفق الشركة الا بالدهن والدنانير
والفلوس النارية ولا تجوز بما سوى ذلك الا ان يتعامل الناس
بها كالبني والتفريق فتنعقد الشركة بهما واذا اراد الشركة
بالعوض باع كل واحد منهما نصف ماله بنصف مال الآخر
ثم عقد الشركة واما شركة العنان فتنعقد على الوكالة
دون الكفالة ويقع التفاضل في المال ويقع ان يتساويا في المال
ويتفاضلا في الزرع وان اشترطا المتساوية فالزعم بينهما على
ما شرط وتجزان يعقد هاتين كل واحد منهما ببعض ماله دون الآخر
بعض ولا يقع شركة العنان الا بما يتنازل المعاوضة ^{المعاوين} ^{المعاوين}
وتجزان يشتركا من جهة احدهما دنانير ومن جهة
الآخر درهم وما اشتراه كل واحد منهما للشركة طويلا ^{المعاوين} ^{المعاوين}
بثمنه دون الآخر ثم رجع على شريكه لخصته منه واذا هلك
مال الشركة او احد المالكين قبل ان يشترى شيئا بطلت الشركة
واذا اشترى احدهما شيئا ماله وهلك مال الآخر قبل الشراء
فالمشتري بينهما على ما شرط او يرجع به على شريكه لخصته ^{المعاوين} ^{المعاوين}

منه ويجوز الشركة وان لم تخالط المالين ولا يقع الشركة اذا اشطا
 لا حد هما را هم شتماء من الربح وكل واحد من المفاوضين
 وشريك الغان ان تبضع المال ويدفعه مضاربة ويوكل
 من تبضع فيه ويديره في المال ويرفعه مضاربة ويوكل من
 تبضع يد امانة واما شركة الصانع فالحيطان او القبا
 غان يشتركان على ان يتقبلا الاعمال ويكون الكسب بينهما
 فجزو ما يتقبله كل واحد منهما من العمل يلزمه ويلزم شريكه على
 فان عمل احدهما دون الآخر فالكسب بينهما نصفان ولما اشركه الوجه
 فالرجلان يشتركان ولا مال لهما على ان يتزبنا بوجوههما
 يبيعان فتقع الشركة على هذا وكل واحد منهما وكيل الآخر فيما يشتر به
 فان شرط ان المشتري بينهما نصفان فالربح كذلك ولا
 تجوز ان يتفاضلا فيه وان شرط ان يكون المشتري بينهما اثلاثا
 فالربح كذلك ولا تجوز الشركة في الاخطار والاختصاص والاصطفا
 وما اصطاد كل واحد منهما واختطبه او اختشه فهو له دون
 صاحبه وان خلطا شرايع فالشري بينهما على كل واحد منهما فيه
 قدر شريكه

واذا اشتركا

ذلك

واذا اشتركا ولا حد هما فضل والاخر رابا فيه
 يستقي عليها الماء والكسب بينهما لم تقع الشركة والكسب كله للذي
 استقي عليه الماء وعليه اجر مثل الرابا ان كانت صاحب النعل
 وان كانت صاحب الرابا فله فعلية اجر مثل النعل وكل شركة
 فاسدة فالربح بينهما على قدر المال ويبطل شرط التفاضل فيه
 واذا مات احد الشريكين او اردت له حق بدار لم يملك
 الشركة وليس لواحد من الشريكين ان يؤدي زكاة مال الآخر
 الا باذنه فان اذن كل واحد منهما لصاحبه ان
 يؤدي زكاة ماله فادى كل واحد منهما والثاني
 ضامن سوا وعلم بالاداء الا قد اذ لم يعلم **كنا**
 المضاربة عقد على الشركة جمال من احد الشريكين
 فالعمل من الاخر ولا تقع المضاربة الا بالمال الذي يتبنان
 الشركة تقع به ومن شرطها ان يكون الربح بينهما متساويا
 عا لا يستحق احدهما منه دارع شتماء من الربح
 ولا بد ان يكون المال مسلما الى المضارب ولا بد لو تب

رأى

او العمل
مستلزم

المال فيه فاذا احتج المضاربة مطلقا جاز للمضارب ان يشتري
 ويبيع ويشاق ويضع ويؤكل وليس له ان يدفع المال مضاربة
 الا ان ياذن له رب المال في ذلك وان حصل له رب المال
 التصرف في بلي بعينه او في اربعة بعينها لم تجز له ان يشتري بها
 ذلك وكذلك اذا وقت للمضاربة مدة بعينها جاز وبطل
 العقل بعينها وليس للمضارب ان يشتري ابي رب المال ولا ابنه
 ولا من يعتق عليه فان اشتراهم كان مشتريا لنفسه دون
 المضاربة وان كان في المال ربح فليس له ان يشتري من يعتق عليه
 وان اشتراهم ضمن مال المضاربة لرب المال وان لم يكن في المال
 ربح جاز ان يشتريه فان قادت قيمته عتق نصيبه منهم
 ولم يضمن لرب المال شيئا ويسعى المقتول لرب المال في
 قيمته نصيبه منه واذا دفع المضارب المال مضاربة ولم ياذن
 له لرب المال في ذلك لم يضمن بالدفع الى المضاربة ولا يتعرف
 المضارب الثاني حتى يربح فان اربح ضمن المضارب الاول
 المال لرب المال واذا دفع اليه مضاربة بالنصف فاذا ذن له

ان يدفعها

ان يدفعها مضاربة فدفعها بالثلث جاز فان كان رب
 المال قال له علي ان عازق الله تعالى يبتينا نصفين فلرب المال
 نصف الربح والمضارب الثاني ثلث الربح وللأول التسدس وان
 كان رب المال قال له علي ان عازق الله تعالى يبتينا نصفين
 فللمضارب الثاني ثلث الربح وما بقي بين رب المال والمضارب
 الاول نصفين فان قال له علي ان عازق الله فلي نصفه فدفع
 فعالم الى آخر مضاربه بالنصف فللثاني نصف الربح ولرب
 المال النصف ولا شيء للمضارب الاول فان شرط للمضارب الثاني
 ثلثي الربح فلرب المال نصف الربح والمضارب الثاني نصف الربح
 ويضمن المضارب الاول للمضارب الثاني مقدار سدس
 الربح في حاله واذا مات رب المال او المضارب بطلت المضاربة
 واذا ارتدت رب المال عن الاسلام لحق بدار الحرب
 بطلت المضاربة وان عزل رب المال المضارب لم يعلم
 بعزله حتى يشتري ويبيع فتعرفه جاز وان علم بعزله
 والمال عود فله ان يبيعها لا يمنع العزل من ذلك ثم

باب في المظالم

لا يجوز ان يشتري بثمنها شيئا آخر ان عذله و سالم المال
دراهم او دنانير قد نضت فليس له ان يتجزأ منهما واذا افترا
وفي المال ديون وقد منح المزارب فيه احميه الحاكم على اقتضا
الديون وان لم يكن له ربح لم يلزمه الاقتضا ويقال له وكل
دبت المال في الاقتضا وما هلكك من مال المزاربة فهو
من الربح دون سالم المال فان زاد الهالكك على الربح فلا ضمان
على المزارب فيه وان كانا اقتسما الربح والمضاربة بمالها
فمهلكك المال وبفضه تزداد الربح حتى يستوفي سالم المال
واسم المالك فان فضل شيء كان بينهما وان نقص عن سالم المال
لم يضمن المزارب شيئا وان كانا اقتسما الربح وضمن المزارب
ربه فهو عفاها فمهلكك المال لم يبرأ من الربح الا اول ويجوز
للمضارب ان يبيع بالنقد والنية ولا يتزوج عبدا ولا
امته من مال المضاربة **كتاب** الوكالة
الوكالة كل عقد جاز ان يقعه الانسان بنفسه
جاز ان يوكل غيره به ويجوز التوكيل بالخصومة في سائر

الحقوق

الحقوق بائنا بئها وبائنا بها ويجوز التوكيل بالاستيفاء
الا في الحدود والقصاص فان الوكالة لا تقع باستيفاء
بئها مع غيبة المكل عن المجلس وقال ابو حنيفة لا يجوز
التوكيل بالخصومة الا برضا الخصم الا ان يكون
الموكل مريضا او غائبا مسيرة ثلثة ايام فصاعدا
وقال ابو يوسف ومحمد يجوز التوكيل بغير رضا
الخصم ومن شرط الوكالة ان يكون الموكل ممن يملك التصرف
ويلزمه الاحكام والوكيل ممن يعقل العقول ويقصده
واذا وكل للمن البالغ او المأذون من كلهما جاز وان
وكل صبي فحجورا يعقل البيع والشراء او عبدا فحجورا جاز
ولا يتعلق بهما الحقوق ويتعلق بموكلهما والعقود
التي تعقد بها الوكلاء على ضربين كل عقد تصفيه
الوكيل الي نفسه مثل البيع والاجارة فحقوق
ذلك العقد يتعلق بالوكيل دون الموكل فيسلم
المبيع ويقبض الثمن ويطالب بالثمن اذا اشترى ويقبض

او وكيل

في البيع والخصم بالبيع وكل عقد يضيفه الى موكل كالتكاح
والخلع والصلح من دم العمد فان حقوقه تتعلق بالموكل ولو
الوكيل كذا يطالب بكيال الزوج بالهرج ولا يلزم
وكيل المرأة تسليمها واذا اطلب الموكل من المشتري بالنهي فله
ان يمنعه اياه فان دفعه اليه حاز ولو يكن للوكيل ان يطالب
ليه ثانيا ومن وكل رجلا بشراشي فلا بد من تسميته
حسبه وصفته او حسبه وبلغ غنه الا ان يوكله وكاله
عامه فيقول له اتبع لي ما رايت واذا اشتري الوكيل وقبض
المبيع ثم اطلع على غيب فله ان يردّه بالبيع ما دام لم يبيع في يده
فان سلمه الى موكل لم يردّه الا باذنه ونحو التوكيل بعقد
القرض والسلم فان فارق الوكيل صاحبه قبل القبض
بطل العقد ولا يعتبر مفارقة الموكل عن المجلس واذا دفع
الوكيل بالشئ النقي من ماله وقبض المبيع فله ان يرجع
به على الموكل فان هلك المبيع في يده قبل حسبه هلك
من ماله الموكل ولو سقط القرض له ان يحسبه حتى يستوفي الثمن فان
حسبه

حسبه فلهلك كان مضمونا ضمان الرهن عند أبي يوسف فضا
المبيع عند محمد ر. واذا وكل رجلين فليس أحدهما ان يتصرف
فيما وكلا فيه دون الآخر الا ان يؤكدهما بالخصومة او بطلاق
زوجته بغير عوض او بعقوبة بغير عوض او يردّه وديعه
عنده او بقضاء دين عليه وليس للوكيل ان يوكل فيما وكل به
الا ان يأذن له الموكل او يقول له اعمل براءتيك فان وكل بغير
اذن موكله فعقد وكيله نحضره حاز وان عقد بغير حقه
فاجازه الوكيل الاول حاز والموكل ان يعزل الوكيل عن الوكالة فان
لم يبلغه العزل فهو على كاله ونقده جائز في تعلم تبطل
بها الوكالة بموت الموكل وجبونه جنونا مطبقا والحق بدار الحار
صوتها واذا وكل المكاتب ثم عجز او المادون له في عليه او
الشئ بكان فافتراق هذه الوجوه تبطل الوكالة علم الوكيل او لم
يعلم واذا مات الوكيل لم يملكه من ماله ولا يملكه
وان لم يرد الحرب صوتها لم تجزئه التفرق الا ان يعود
مسلم او من كل بيني شو نقر الموكل بنفسه فيما وكل

في البيع والخصم بالبيع وكل عقد يضيفه الى موكل كالتكاح
والخلع والصلح من دم العمد فان حقوقه تتعلق بالموكل ولو
الوكيل كذا يطالب بكيال الزوج بالهرج ولا يلزم
وكيل المرأة تسليمها واذا اطلب الموكل من المشتري بالنهي فله
ان يمنعه اياه فان دفعه اليه حاز ولو يكن للوكيل ان يطالب
ليه ثانيا ومن وكل رجلا بشراشي فلا بد من تسميته
حسبه وصفته او حسبه وبلغ غنه الا ان يوكله وكاله
عامه فيقول له اتبع لي ما رايت واذا اشتري الوكيل وقبض
المبيع ثم اطلع على غيب فله ان يردّه بالبيع ما دام لم يبيع في يده
فان سلمه الى موكل لم يردّه الا باذنه ونحو التوكيل بعقد
القرض والسلم فان فارق الوكيل صاحبه قبل القبض
بطل العقد ولا يعتبر مفارقة الموكل عن المجلس واذا دفع
الوكيل بالشئ النقي من ماله وقبض المبيع فله ان يرجع
به على الموكل فان هلك المبيع في يده قبل حسبه هلك
من ماله الموكل ولو سقط القرض له ان يحسبه حتى يستوفي الثمن فان
حسبه

حسبه فلهلك كان مضمونا ضمان الرهن عند أبي يوسف فضا
المبيع عند محمد ر. واذا وكل رجلين فليس أحدهما ان يتصرف
فيما وكلا فيه دون الآخر الا ان يؤكدهما بالخصومة او بطلاق
زوجته بغير عوض او بعقوبة بغير عوض او يردّه وديعه
عنده او بقضاء دين عليه وليس للوكيل ان يوكل فيما وكل به
الا ان يأذن له الموكل او يقول له اعمل براءتيك فان وكل بغير
اذن موكله فعقد وكيله نحضره حاز وان عقد بغير حقه
فاجازه الوكيل الاول حاز والموكل ان يعزل الوكيل عن الوكالة فان
لم يبلغه العزل فهو على كاله ونقده جائز في تعلم تبطل
بها الوكالة بموت الموكل وجبونه جنونا مطبقا والحق بدار الحار
صوتها واذا وكل المكاتب ثم عجز او المادون له في عليه او
الشئ بكان فافتراق هذه الوجوه تبطل الوكالة علم الوكيل او لم
يعلم واذا مات الوكيل لم يملكه من ماله ولا يملكه
وان لم يرد الحرب صوتها لم تجزئه التفرق الا ان يعود
مسلم او من كل بيني شو نقر الموكل بنفسه فيما وكل

وسلكه مكان يقعد المكفول به على مكته برأى الكفيل من الكفالة
 بالنفس وإذا تكفل على ان يسلمه في مجلس القايض فسلمه في السوق بركو وان
 سلمه في بركه لم يبرأ وإذا مات المكفول به برأى الكفيل بالنفس من الكفالة لم يبرأ الكفيل
 فان تكفل لنفسه على انه ان لم يوافق به في وقت كذا فوضا من مال عليه فله ان يبيع
 وهي الفلنم تحط في الوقت لزمه ضمان المال ولم يبرأ من الكفالة بالنفس
 ولا يجوز الكفالة بالنفس في الحدود والقصاص عند ابي حنيفة ربح واما الكفا
 لة بالمال فبأجرة معلومة ما كان مال المكفول به او مجهول اذا كان ديناً
 صحيحاً مثل ان يقول تكفلت عنه بالف درهم او بمالك عليه او بما يدره
 في هذا البيع والمكفول له بالخيار ان شاء طالب الذي عليه الاصل ^{في البيع}
 وان شاء طالب كفيله ويجوز تعليق الكفالة بالشرط مثل ان يقول ما يبيع
 فلانا او ما ذاب لك عليه فعلى او ما غصبك فعلى واذا قال تكفلت
 على لك عليه فقامت التينة بالف عليه ضمنه الكفيل فان لم تقم
 التينة فالقول قول الكفيل مع عينه في مقدار ما يغترف به فان اعترف
 المكفول عنه بأكثر من ذلك لم يصدق على كفيله ويجوز الكفالة بامر
 المكفول عنه وبغير امره فان كفل بامره رجع بما يؤدى عليه وان كفل
 بغير امره لم يرجع

هذا هو الذي
 في الكفيل

دأب
 القم
 القم
 القم

بغير امره لم يرجع بما يؤده شيئاً والكفيل ان يطالب المكفول عنه بال
 قبل ان يؤدي عنه فان لزم بالمالك كان له ان يلازم المكفول عنه حتى
 يخلصه فاذا ابرأ الطالب المكفول عنه واستوفى برأى الكفيل فان
 ابرأ الكفيل لم يبرأ المكفول عنه ولا يجوز تعليق البراءة من الكفالة
 بشرط وكل حق لا يمكن استيعاؤه من الكفيل لا تنفع الكفالة به كالحرد
 والقصاص وإذا تكفل عن الخنزير بالشرع جاز وان تكفل عن الباعع بالمبيع
 لم تنفع الكفالة وهي استأجر دابة للحمل فان كانت بعينها لم تنفع الكفالة
 بالحمل وان كانت بغير عينها جازة الكفالة ولا تنفع الكفالة الا بقبول
 المكفول له في مجلس العقد الآتي مسألة واحدة وهي ان يقول المريض
 لو ارته تكفل عني فمأ على من الدين فمكفل به مع غيبة الغرض جاز
 واذا كان الدين على اثنين وكل واحد منهما كفيل ضامن عن الآخر
 فما ادبري احد هما لم يرجع به على شريكه حتى تزيد ما يؤده على
 النصف فمرجع على بالزيادة واذا تكفل اثنان عن رجل بالف
 درهم على ان كل واحد منهما كفيل عن صاحبه فما ادبري احدهما
 يرجع ببقية على شريكه فليدرك او كثيراً ولا يجوز الكفالة بالكتابة

في كل واحد من
الدينين

على المعاوضة وانما الجدل على انه استوفى بعض حقه واستقطب بقية
 لكن له على رجل الف درهم جيار فصالحه على خمسين الف درهم
 حاز وكان ابراهمة عن بعض حقه ولو صلحه على الف مئة رجل
 حاز وكانه اجل لنفسه ولو صلحه على دنانير الى شهر لم يجز
 له ولو كان له الف مئة رجل فصالحه على خمسين الف درهم لم يجز
 ولو كان له الف مئة رجل فصالحه على خمسين الف درهم لم يجز
 وكل رجل بالصلح عنه فصالح لم يلزم الوكيل ما صلح عليه
 الا ان يضمه واما ان لا نعم للموكل فان صلح عنه على شيء بغير
 امره فهو على ابعة او جده ان صلح بحاله ضمته ثم الصلح وكذلك
 لو قال صلحتك على الف هذه ثم الصلح ولزمه تسليمها وكذلك
 لو قال صلحتك على الف وتسليمها وان قال صلحتك على الف ولم يسلمها
 فالعقد موقوف فان اجازته امدى عليه حاز ولزمه الف وان لم
 تجزه بطل وان كان الدين بين المسلمين فصالح احد هما من
 نصيبه على ثوب فشره بالخيار ان شاء اتبع الذي عليه الدين
 بنصفه وان شاء اخذ نصف الثوب الا ان يضمن له شيء من
 الدين

الدين

الدين ولو استوفى احد هما نصف نصيبه من الدين
 كان لشره بيه ان يشا ركه فيما قبض ثم يرجع على العزيز
 بالباقي واذا اشترى احد هما بنصيبه لنفسه ساعة من الدين كان
 لشره بيه ان يضمه مع الدين واذا كان السلم بين المسلمين فصالح
 احد هما من نصيبه على ان يملك لم يجز عند اي حيلة وقال
 ابو يوسف ومحمد يجوز الصلح واذا كانت التركة بين ورثة
 فخرجوا احد هم منها بال اعطوه اياهما فالتركة عقار او
 غرض فان قللا كان ما اعطوا او كثيرا ما اعطوه فان
 كانت التركة فضة فاعطوه ذهبا او ذهبا فاعطوه فضة
 فهو كالكس وان كانت التركة ذهب وفضة وعبر ذلك فصالحه
 على فضة او ذهب فلا بد ان يكون ما اعطوه اكثر من نصيبه
 من ذلك الحبس حتى يكون نصيبه مثله والزيادة تحقه من بقية
 الميراث واذا كان في التركة دين على الناس فادخلوه
 في الصلح على ان يخرجوا لمصالح عنه ويكون الدين لهم فالصلح
 باطل فان شرطوا ان يبرأ الغرماء منه فلا يرجع عليهم

لان كل واحد من
الدينين لا يجوز
الصلح

منه ان كان له من المهر ما يفي بمهره
 من غير ان يكون له مهر
 من غير ان يكون له مهر
 من غير ان يكون له مهر

بنصيب المصالح عنه فالصالح جائز **كتاب** الهبة
 الهبة تقع بالايجاب والقبول **فان** قبض الموهوب له
 في المجلس فغيره الموهوب جائز **وان** قبض بعد الاقتراق لم يقع
 الا ان ياذن له الواهب في القبض **وتعقد** الهبة بقوله ذهبت
 وتخلت واعطيت واطعنتك هذا الطعامة جعلت هذا
 الثوب لك واعزتك هذا الشيء وحلتك علي هذه الدابة
 اذا نوي بالحل ان الهبة ولا تجوز الهبة مما يقسم الا
 جورة مقسومة وهبة المشاع فيما لا يقسم **جائز** **وان** قبض
 شقيا منها عا فالهبة فاسدة فان قسمه وساله جائز ولو قبض
 دقيقتي حظه او دهن في سمس فالهبة فاسدة **فان** لم يرد
 وسلم لم تجز **وان** كان العين في يد الموهوب له ملكها الهبة
 وان لم تجز فيها قبضا **وان** اذ هب الاب لابنه الصغير هبة
 ملكها الابن بالعقد ولو هب له اجنب هبة تمت قبض الاب
وان اذ هب لليتيم هبة قبضها وليه له جائز **فان** كان في حجر امه
 امه قبضها له جائز وكذلك ان كان في حجر اجني فقبضه

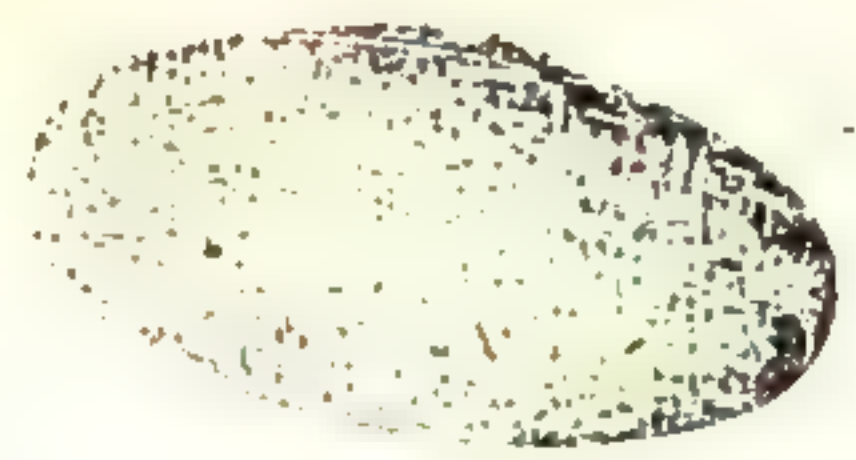
له جائز

له جائز **وان** قبض الصبي الهبة بنفسه جائز **وان** اذ هب لاثني
 من واحد **وان** اذ هب واحد من اثني لم يقع عند ابي
 حنيفة **وقال** ابو يوسف ومحمد يقع **وان** اذ هب هبة لاجنب
 فله الرجوع فيها **الا** ان يعوضه عنها او يبرئ ذبا **فان** شصيلة
 او يموت احد المتعاقدين **او** يخرج الهبة من ملك الموهوب له
وان اذ هب هبة لذي رحم محرم منه فلا رجوع فيها **وبكر**
 ما وهبه احد الزوجين للآخر **وان** اذ قال الموهوب له
 لو اهدت هذا عوضا عن هبتك او بدلا عنها **او** في مقابلتها
 فقبضه الواهب سقط الرجوع **وان** عوضه اجنب عن الموهوب
 له متبرعا فقبض العوض سقط الرجوع **وان** استحق نصف
 الهبة رجع بنصف العوض **وان** استحق نصف العوض لم يرجع
 في الهبة بشئ **الا** ان يرد ما نوى من العوض ثم يرجع في الهبة
 ولا يقع الرجوع في الهبة **الا** يبرأ صيها **او** حكم الحاكم **فان** اذا
 تلفت العين الموهوبة **او** استحقها متحق فغنم الموهوب
 له لم يرجع على الواهب بشئ **وان** اذ اذ هب بشئ العوض اعتبر بالتلف

يخاف او يزيد زيادة
 مستقلة عن الزيادة
 مستقلة عما فيها لا يمنع
 الرجوع في الاصل مثل
 ان يهب الرجل جارية
 فولدت عنده
 فان الواهب ان يرجع
 في الجارية دون
 ولدها وكذلك
 في جميع الحيوانات
 والنمل وغير ذلك
 انما يرجع
 في يد الموهوب له

ولو

في العوضين جميعا فاذا اتفقا بفصاح العقد وصا دت
 في حكم البيع يرد بالهيب وخيار الرأية وتجب فيه الشفعة
 والعرض جارية للمع حال حيوته ولو رتبته من بعد موته
 والرقبي باطله عند ابي حنيفة ومحمد وقال ابو يوسف حان
 ومن وجب جاريته الا حلقها صحى الهبة وبطل الاستثناء
 والصدقة كالهبة لا يصح الا بالقبض لا تجوز في مشاع فيما
 يحمل القسمة واذا تصدق على فقيرين شيئا حاز ولا يقع
 الرجوع في الصدقة بعد القبض ومن نذر ان يتصدق
 بماله لوجه ان يتصدق بخمس ما يجب فيه الزكاة ومن نذر
 ان يتصدق بملك لزمه ان يتصدق بالجميع ويقال له امسك
 منه ما تفرقة على نفسك وعيالك الى ان يكسب ما لا فاذا
 اكتسب ما لا تصدقت بمثل ما امسك منه
كتاب الوقف لا يزول ملك الوقف عند
 ابي حنيفة لان يحكم به حاكمه ويعلقه بموته فيقول
 اذا مت فقد وقفت داري على كذا وقال ابو يوسف
 يزول الملك



يزول الملك بخود القول قال محمد لا يشترط نزول الملك حتى يجعل
 للواقف وليا ويسلمه اليه واذا صح الوقف على اختلاف فهم خرج من
 من ملك الواقف ولم يدخل من ملك الموقوف عليه ووقف المشاع
 جاز عند ابي يوسف وقال محمد لا تجوز ولا يتم الوقف عند ابي حنيفة ومحمد
 جاز حتى يجعل آخره لجهة لا تقطع ابد او قال ابو يوسف
 اذا سمى فيه جهة تقطع جاز وصار بعدها للمفقرا وان لم يسمهم
 ويصح وقف العقار ولا تجوز وقف ما ينقل وتحول وقال ابو يوسف
 اذا وقف صيغته بغيرها اكرتها وهم عبيد حان وقال محمد
 تجوز حبس الكراع والعقلاح واذا صح الوقف لم تجز بيعه ولا تملكه
 الا ان يكون مشاعا عند ابي يوسف فيطلب الشريك القسمة و
 يصح مقاسمته والواجبان يتبدي من ارتفاع الوقف بعمارة
 شرط ذلك واقف اوله بشرط فان وقف اذا على سكنه ولد
 فالعمارة على من له السكن فان امتنع من ذلك او كان فقيرا
 آجرها الخاكر وعمرها باجرتها فاذا صارت معمورة ردها
 من لها الساكن وما الهدم من بناء الوقف لله صرفه

داهم اودنا نير او آينه لم يزل ملك ما لكها عنها عند ابي حنيفة
 وقال ابو يوسف ومحمد بن زول ملك المالك ومن غصب حبة فبني
 عليها زال ملك ما لكها عنها ولزم الغاصب قيمتها ومن غصب
 ارضا فغرس فيها او بنى قبله لها قلع الغرس والبناء فردها
 اليه فان كان الارض تنقص بفعل ذلك فللمالك ان يضمن
 له قيمة البناء والغرس مقلوعا ويكره له ومن غصب ثوبا فبيعه
 احمر او سبوعيا فله بسمي فصاحبها بالخيار ان شاء ضمنه
 قيمة ثوب ما بيض ومثل السويق وسلمها الى الغاصب وان بناء
 اخذها وغرم ما زاد البيع والسوق بينهما ومن غصب عسكيا
 فغصبها فضمنه المالك قيمتها ملكها الغاصب والقول في القيمة
 قول الغاصب مع يمينه الا ان تعيوا المالك بينة باكثر من ذلك
 فان ظهرت العيى وقيمتها اكثر مما ضمن وقد ضمنها بقول المالك
 او ببيته اقامها او بكون الغاصب عن العيى فلا خيار للمالك وان كان
 ضمنه بقول الغاصب مع يمينه فالملك بالخيار ان شاء ضمنه
 وان شلوا اخذ العيى ورد العوض ولذا المقضوية وغاؤها

وتترك البستان
 فوري

و غرق البستان المقصود اما تة في يد الغاصب ان هلك فلا
 ضمان عليه الا ان يتعدي فيها او يطلبها مالها فيمنعه ايها
 ونقصت الجارية بالولاد من ضمان الغاصب فان كان
 في قيمة الولد قاتله جبر النقصان بالولد وسقط ضمانه عن
 ولا يضمن الغاصب منافع ما غصبه الا ان ينقص باستعماله فيعم الغاصب من صاحب
 النقصان واذا استهلك المسلم حيا الذي او خنزيرة ضمن قيمتها الجارية ولو كان
 وان استهلكها المسلم على المسلم لم يضمن **كتاب الوديعة**
 الوديعة امانة في جرد المودع اذا اهلك من غير تعد لم يضمنها
 والمودع ان تحفرها بنفسه ويمن في عياله فان حفظها بغير
 هم او اودعها ضمن الا ان يقع في داره حريق فيسلمها الى حارة
 او يكون في سفينة يخاف الغرق فيقبلها الى سفينة اخرى لم يضمن
 فان خلطها المودع بعاله حتى لا يميز ضمنها وان طلبها
 صاحبها فبمسما عنه وهو يقر على تسليمها ضمنه وان اختلطت
 بمال من غير فعله فهو شرك لصاحبها وان اتفق المودع بغيرها
 ثم رد مثله فخلطه بالباقي فتعلق ضمن الجميع واذا تعدي

من غصب جارية غيره فولي
 صلب غنده فتقت قيمته الجارية
 بالولاد يضمن قيمته ما
 نقصت اذا كان الجارية
 الغاصب من صاحب
 الجارية ولو كان
 الجارية ولو كان
 الجارية ولو كان
 الجارية ولو كان

المودع في الود بيقه بان كانت دأته في كبتها او ثوبا فلبسه او عبدا
 فاستخدمه او او دعهما عند غيره ثم ان ال التعدي ودها الي
 يده ذال الضمان وان طلبها صاحبها فخذها اياه ضمنها
 فان عاد الي الاعتراف لم يبرأ من الضمان والمودع ان يسافر
 بالود بيقه وان كان لها عمل ^{ممنوعة} من المودع وقال ابو يوسف محمد لا
 يسافر معها وان اوقع رجلا ن عند رجل شيئا ودية ثم حصر
 احدهما فطلب نفسه منها لم يدفع اليه شيء حتى يحضر الآخر عندا يخطبه
 وقال يدفع نفسه اليه وان اوقع رجل عند رجلين شيئا مما يقسم
 لم يجز ان يدفع احدهما الي الآخر الا وكلاهما يقسمان وحفظ
 كل واحد منهما نصفه وان كان مما لا يقسم جاز ان تحفظ احدهما
 باذن الآخر واذا قال صاحب الود بيقه للمودع لا تسلمها الي زوجتك
 فسلمها اليها لم يضمن وان قال له احفظها في هذا البيت فحفظها
 في بيت آخر من البيت هذا الدار لم يضمن وان حفظها في دار اخرى
 ضمن **كتاب العارية** العارية جارية وهي
 عليك المنافع بغير عوض وتصح بقوله اعترتك والطعنك

هذه الارض

هذه الارض ومثلك هذه التوبة ومثلك على هذه الدابة
 اذا لم يرد به الهبة واخذ منك هذا العبد وداري لك ^{سكن}
 وداري لك عمري سكني وللعريان يرجع في العارية فيه شاء
 والعارية امانة ان هلك من غم فقد لم يضمن وليس للمستعير
 ان يواجر ما استعاره وله ان يعيره اذا كان مما لا يختلف
 باختلاف المستعمل وعارية الدار والذناير والمكيل والموزون
 فومن اذا استعار او ضا لم يضمن فيها او يفرس فيها جاز والمعير
 ان يرجع فيها ويكلفه بقلع البناء والفرس فان لم يكن وقت
 العارية فلا ضمان عليه فان كان وقت العارية فرجع قبل
 الوقت ضمن المعير المستعير ما نقص البناء والفرس بالقلع واجرة
 ود العارية على المستعير واجره ود العير المستأجرة على المودع
 واجره ود العير المفضوثة على العاصب فان استعار دابة فردّها
 الي اصطلح ما لكها ان هلك لم يضمن وان استعار عينا فردّها
 الي دار المالك ولم يسلمها اليه لم يضمن فان رد الود بيقه
 الي دار المالك ولم يسلمها اليه ضمن **كتاب اللقيط**

المستعير

اللقيط حر ونفقته من بيت المال ان لم يكن له مال فان رتبته
 رجل لم يكن لغيره ان يأخذ من يده فان ادعى مدعي انه ابنه
 فالقول قوله مع عيظه وان ادعا اثباتا وصفه احد هما
 بعلامته في جسد نواديه منه فان اذجد في مصر من امصار
 المسلمين او في قرية من قراهم لقيط فادعي زعمي انه ابنه
 ثبت نسبه منه وكان مسلما فان وجد في قرية من قري اهل الرقة
 او في بهق او كسنة كان زعميا ومن ادعى ان اللقيط عبده
 لم يقبل منه وكان حرا وان ادعى عبدا انه ابنه ثبت نسبه
 وكان حرا وان وجد مع اللقيط مال اللقيط مشدود عليه
 فهو له ولا يجوز تزويج الملقط ولا تنقيته في مال اللقيط وتزويج
 يقبض له الهبة ويسلم في ضاعه ويؤجره **كتاب**
 اللقطة امانة في يده الملقط اذا شهد الملقط انه
 يأخذها لغيرها ويؤدها على صاحبها فان كانت
 اقل من عشرة دراهم فله ان يأمره ان كانت عشرة فصاعدا عرفها
 شهر وان كانت مائة او اكثر عرفها حولا فان ما وصاحبها ولا
 تصدق به

لا يملك الملقط ان يأخذ من يده

لا ان يتم
 البينة

اللقطة بيمينه طال

تصدق به فان جاء صاحبها وهو قد تصدق بها
 فهو بالخيار ان شاء امضا الصدقة وان شاء ضمن الملقط
 وتجوز الا لتقاط في الشاهد والتبر والبعر فان اتفق الملقط
 عليها بغير اذن الحاكم فهو مشترع وان اتفق بامرته كان ذلك
 دينيا على صاحبها واذا رفع ذلك الى الحاكم نظر فيه فان
 كان للبهمة منفعة آخرها الى كبر وانفق عليها من اجها
 وان لم يكن لها منفعة وخاف ان يستغرقها النفقة فبعتها
 بامرها في امره يحفظ ثمنها وان كان الاصل الاتفاق عليها
 اذن له ذلك وجعل النفقة دينيا على مالكها فاذا حضرها
 فالملقط ان يمتنع منها حتى يأخذ النفقة ولقطة الجمل والحم
 سواء واذا حضرها الرجل فادعى ان اللقطة لم يدفع اليه حتى يقيم
 البينة فان اعطى لها علامتها جاز للملقط ان يدفعها اليه
 ولا تجب على ذلك في القضا ولا تصدق باللقطة على غنى
 فان كان الملقط غنيا لم تجز له ان يتبع بها وان كان فقيرا
 فلا بأس ان يتبع بها وتجوز ان تصدق بها اذا كان غنيا
 تصدق به

لا يملك الملقط ان يأخذ من يده
 لا يملك الملقط ان يأخذ من يده

على ابيه وعلى ابنه وذو حبه اذا كانا فقرا **كتاب**
 الخشي اذا كان للمولود فرج وذكر فهو خشي فاه كالبور من الذكر فهو غلام
 وان كان يول من الفرج فهو انثى فان كان ذكرا يول شهما والبور يول
 من احدهما ينسب الى السابق وان كانا في السابق سواء فلا يعتبر
 بالكثره عند ابي حنيفة وقال لا ينسب الاكثرهما وان ابلغ الخشي وخشي
 له حية او وصل الى النساء فهو رجل وان ظهر له ثدي كئذي المواة
 او نزل له لبن في ثدييه او حاض او حمل او امكن الوضوء اليه العرج
 فهو امواته وان لم **تظهر** احدى هذه الاعلام فهو خشي مشكل
 اذا وقف خلف الامام قام بين صف الرجال والنساء وتباع له
 امة **مختلطان** كان له مال وان لم يكن له مال اتباع له الامام من بيت
 المال امة فاذا اختته باعها وورث عنها بيت المال وان مات ابوه
 وخلق ابنا فاما مال بينهما **الثلث** عند ابي حنيفة للابن سهران
 وللخشي سهران **انثى** عند ابي حنيفة في الميراث الا ان ثبت له
 غير ذلك وقال الخشي نصف ميراث الزوج ونصف ميراث
 انثى وهو قول الشعبي واختلفا في قياس قوله وقال محمد
 المال بينهما

على ثلثة
 اسم
 يبول

المال بينهما على انثى عشر سهران للابن سبعة وللخشي خمسة وقال
 ابو يوسف المال بينهما على سبعة اسم للابن اربعة وللخشي ثلثة **كتاب**
 المفقود اذا عاب الرجل فلم يعرف له موضع ولا يعلم احى هو ام ميت
 نصب القاضي من تحفظ ماله ويقوم عليه ويتولى حقه ويتفق
 على امراته واولادهم من ماله ولا يقرب منه وبين امراته
 حتى يتم له مائة وعشرون سنة فاذا اتم له مائة وعشرون سنة
 من يوم ولدت حلفتا بموته واعتدت امرأته ونسب ماله بين ولته
 الموجودين في ذلك الوقت ومن مات منهم قبل ذلك لم يرث
 منه ولا يرث المفقود من احد مات في حال فقده **كتاب**
 اذا ابى المملوك فمروته رجل على مولاه من مسيرة ثلثة ايام
 فضا عذابه عليه الحقل اربعون درهما فان رده اقل من ذلك
 فبها به وان كانت قيمته اقل من اربعين درهما ففي له بعينه
 الا درهما وان ابى من الذي رده فلا شيء عليه ويتبعون
 بشهده اذا اخذه **انما** خذه ليرده على صاحبه فان
 كان العبد الابى رهنا فالحقل على المورثين

في الميراث
 والابن
 والابن

من يوم ولدت

الابن

كِتَابُ اَحْيَاءِ وَالْمَوْتِ وَالْمَوَاتِ مَا لَا يَتَّبِعُ بِهِ مِنَ الْأَرْضِ
 لَا انْقِطَاعَ الْمَاءِ عَنْهُ أَوْ غَلَبَةَ الْمَاءِ عَلَيْهِ أَوْ مَا اشْبَهَ ذَلِكَ
 مَا مَنَعَ الزَّادَةَ فَتَأْكُلُ كَانِ عَادِيًا لِمَالِكَ لَهُ أَوْ كَانَ مِنْهَا
 مَمْلُوكًا فِي الْأَسْلَامِ لَا يَطْرُقُ لَهُ مَالُكَ بَعِيْنَهُ وَهُوَ بَعِيدٌ
 مِنَ الْقَرْيَةِ نَحْفَ أَنْ أَوْفَقَ الْأَنْفَ فِي أَقْصَى الْعَامِ فَصَاحَ لَهُ
 يَسْمَعُ الصَّوْتِ فِيهِ فَهُوَ مَوَاتٌ مِنْ أَحْيَاءٍ بِأَذْنِ الْأَمَامِ مَلِكُهُ
 وَأَنْ أَحْيَاءٌ بَعِيْرُ أَذْنِ الْأَمَامِ لَمْ يَمْلِكْهُ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ وَقَالَ
 مَلِكُهُ وَمَلِكُهُ الَّذِي بِالْأَحْيَاءِ كَمَا يَمْلِكُ الْمُسْلِمُ وَمِنْ حُجُوبِهَا
 فَلَمْ يَقْرَأْ ثَلَاثَةَ سِنِينَ أَحَدَهَا إِلَّا أَمَامَهُ وَدَفَعَهَا إِلَى غَيْرِهِ وَلَا تَجُوزُ
 أَحْيَاءُ مَا قَرَّبَ مِنَ الْعَامِ وَتَتْرَكَ مَرْغَى لِأَهْلِ الْقَرْيَةِ وَمَطْرُكًا
 لِحَصَائِدِهِمْ وَمِنْ حَفَرٍ يَمُوتُ فِي بَوْتَةٍ فَلَمْ يَحْشُرْ بِهَا قَاتٌ كَانَتْ
 لِلْعَقْرِ حَتَّى يَمُوتَ أَوْ يَمُوتَ دُونَ كَانَتْ لِلنَّاسِ وَهُوَ أَوْ أَنْ يَمُوتَ
 يَسْتَوِي دُونَ عَاقَانِ كَانَتْ عَيْنَا حَرْبٍ مِائَةَ ذِرَاعٍ قَوْ
 أَدَادَانِ تَخْفُضُ حَرْبَهَا مَنَعٌ مِنْهُ وَمَاتَرَكَ الْفَرَاتُ
 وَالذَّجَلَةُ وَعَدَلَ عَنْهُ وَتَجُوزُ عَوْدَةُ إِلَيْهِ لَمْ تَجْزِ أَحْيَاءُ
 وَأَنْ كَانَ لَا تَجُوزُ

تفسيره في الخبر الأول

منه في الخبر الثاني

منه في الخبر الثالث

وَأَنْ كَانَ لَا تَجُوزُ أَنْ يَعُودَ إِلَيْهِ فَهُوَ كَالْمَوَاتِ
 إِذَا لَمْ يَكُنْ حَرْبًا لِعَلِّمْ مَلِكُهُ مِنْ أَحْيَاءٍ بِأَذْنِ الْأَمَامِ
 وَمِنْ كَانَتْ لَهُ نَفْسٌ فِي أَرْضٍ غَيْرِ فَلَيْسَ لَهُ حَرْبُهُ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ
 إِلَّا أَنْ يَغِيْرَ بَيْنَهُ عَلَى ذَلِكَ وَقَالَ لَمْ يَسْتَأْذِنْ يَحْشُرْ عَلَيْهَا وَيَلْقَى
 عَلَيْهَا طَبْعُهُ **كِتَابُ الْمَأْذُونِ** إِذَا أَذْنُ الْمَوْلَى
 لِعَبْدِهِ فِي الْجَارِ بِهِ إِذَا عَامًّا كَانَ تَصَرُّفُهُ فِي سَائِرِ الْجَوَائِزِ
 أَنْ يَسْتَأْذِنَ وَيَسْبِيحُ وَيَسْتَوْحِشُ فَإِنْ أَذْنُ لَهُ فِي نَوْحٍ مِنْهَا دُونَ
 غَيْرِهِ فَهُوَ مَأْذُونٌ فِي جَمِيعِهَا **كِتَابُ الْمَأْذُونِ** وَأَنْ أَذْنُ لَهُ فِي شَيْءٍ
 بَعِيْنَهُ فَلَيْسَ بِمَأْذُونٍ وَأَقْرَارُ الْمَأْذُونِ بِالْقِيَادَةِ وَالْمَغْصُوبِ
 جَائِزٌ وَلَيْسَ أَنْ يَتَزَوَّجَ وَلَا يَتَزَوَّجَ مِمَّا لِكَيْهِ وَلَا يَكْتَنِبُ وَلَا يَقْبِضُ
 عَلَى مَالٍ وَلَا يَهْدِي بَعُوضًا وَلَا يَقْبِضُ بَعُوضًا إِلَّا أَنْ يَهْدِي لِيَسْبِيحَ
 مِنَ الطَّعَامِ وَيُضْفِقَ مِنْ بَطْنِهِ وَدِيُونُهُ مُتَعَلِّقَةٌ بِرَقَبَتِهِ يَسْبَحُ
 لِلْفَرَاءِ إِلَّا أَنْ يَفْدِيَهُ الْمَوْلَى وَيَقْسِمَ ثَمَنَهُ بَيْنَهُمْ بِالْحَصْرِ فَإِنْ فَضَّلَ
 مِنْ دِيُونِهِ شَيْءً طَوَّلَ بِهِ بَعْدَ الْحَقِيقَةِ وَأَنْ يَحْشُرَ عَلَيْهِ
 لَهُ بَعْدَ حُجُورًا عَلَيْهِ حَتَّى تَطْرُقَ الْحَيَّةُ بَيْنَ أَهْلِ السُّوقِ فَإِنْ مَاتَ

دِيُونُهُ

منعنا من هذا

او جن او لحق بدار الحرب مرتدا صار المأذون ذوقا محجورا وان
 ابق العبد المأذون صار محجورا واذا حج عليه فاقراه جانب
 فيما في يده من المال عند ابي حنيفة رخصة الله عليه وان الزمته
 ذيون تحيط بماله ودرقته لم يملك المولى ما في يده من ماله
 فان اعتق عبده لم يعتق عند ابي حنيفة وقال لا يملك ما في
 يده فاذا باع من المولى شيئا بمنزلة قيمته جان فان باعه ^{بمقتضى}
 لم تجز فان باعه المولى بمنزلة قيمته او اقل جان البيع فان
 سلمه اليه قبل قبض الثمن بطل الثمن وان اسكه في يده حتى
 سوي في الثمن جان فان اعتق المولى المأذون وعليه
 فعتقه جان والمولى ضامن لقيمته للعزاء وما بقي من
 الذيون يطالب به المصنق واذا ولدن المأذونته من مولاها
 فذلك حج عليها وان اذن ولي الصبي للصبي في التجارة
 فهو في الشراء والبيع كالعبد المأذون ان كان يعقل
 لبيع والشري **كتاب المزارعة** قال ابو حنيفة
 رمة المزارعة بالثلث والرابع والنصف بالهالة وقال ابو يوسف

وكان المأذون يملك ما يملكه المولى
 وانما المأذون يملك ما يملكه المولى
 لسان ابيه
 رمة

ومعه

ومعه جائزة وهي عندهما على اربعة اوجه اذا كانت الارض
 والبذر لواحد والعمل والبقير من واحد جان المزارعة
 وان كانت الارض لواحد والعمل والبقير والبذر لآخر جان
 وان كانت الارض والبقير والبذر لواحد فالعمل لواحد
 جان وان كانت الارض والبقير لواحد والعمل والبذر لآخر
 فهي بالهالة ولا يصح المزارعة الا على مدعى معلومة ومن شوط
 يطعمها ان يكون الخارج شايعا بينهما فان شرط الاحد هما فحقنا
 معلومة فهي باطلة وكذا ان شرطهما على المأذون ان يتسوى التسوي
 واذا صح المزارعة فالخارج بينهما على الشرط فان لم يخرج
 الارض شيئا فلا شيء للعامل واذا افسدت المزارعة
 فالخارج لصاحب البذر فان كلف البذر من قبل رب الارض
 فللعامل اجر مثله لا يزاد على مقدارها شرطه من الخلع وقال
 محمد رمة له اجر مثله بالغا ما بلغ وان كان البذر من قبل
 العامل فلصاحب الارض اجر مثله واذا عقد المزارعة
 فامتنع صاحب البذر من العمل لم يجبر عليه واذا امتنع الذي

ومن ذنبا امرأة حومت عليه امها وابنتها وكذا لك اذا لمسه
 بشهوة او قبلها حرمت واذا طلق الرجل امراته طلاقا باينا
 ولم تجز له ان يتزوج باختها حتى تقض عدتها ولا تجوز ان يتزوج
 المولى امته ولا امراته عبدها وتزوج الكتابيات ولا
 تجوز تزوج المحررات ولا الوثنيات ولا تجوز تزوج الصائيات
 وان كان يؤمنون بدين الله ويقرنون بكبان وان كانوا يعبدون
 الاكابر لا كتاب لهم لم يجز منا كتمانهم وتزوج الحرة
 ان يتزوجا في حال الاحرار وينعقد نكاح الحرة بالافقة العاقلة
 برضاها وان لم يقعد عليها ولي عند اي حنيفة مكررا كانت
 او ثيبا وقال لا ينعقد الا بولي ولا تجوز لولي اجبار البكر
 البالغة على النكاح واذا استأذنها فسكت او ضحك
 فذلك اذن منها وان ابت لم يزوجها واذا استأذنت
 الثيب فلا بد من رضاها بالقول واذا زالت بكارتها بوشية
 او حنيفة او جراحة فهو في حكم الابكار وان ذلك بغير نافر
 او غيبس كذلك عند اي حنيفة واذا قال الزوج بلغك النكاح فسكت

او خلافا
 او لو
 او غيبس
 او غيبس
 او غيبس

او بكت
 بغير فرض

وقالت

خلاف عند زينة طالق
 والنكاح

وقالت بل ردوت فالقول قولها **وعين** عليها ولا يستخلف
 في النكاح عند اي حنيفة وقال لا يستخلف فيه وينعقد النكاح
 بلفظ النكاح والتزوج والتخليك والهبة والصدقة
 ولا ينعقد النكاح بلفظ الاجارة والاباحة والاعارة
 ولا تجوز نكاح الصغير والصغيرة اذا زوجهما الولي بكررا
 كانت الصغيرة او كانت ابنتها والولي هو العصبة فان زوجهما
 الاب او الجد فلا خيار لهما بعد بلوعهما وان زوجهما
 غير الاب والجد فكل واحد منهما الخيار اذا بلغ ان شاء
 اقام على النكاح وان شاء فسخ ولا ولاية لعبد ولا صغير
 ولا مجنون ولا كافر على المسلمة وقال ابو حنيفة تجوز
 لغير العصبات من الاقارب التزوج مثل الاخت واللام
 والحال ومن لا ولي لها اذا زوجهما مولاها الذي اعتقها
 حرة واذا غاب الولي الاقرب غيبة منقطعة حاز من هو
 بعد منه ان يتزوج والغيبته المنقطعة ان يكونا في بلد لا تصل
 اليه القوافل في السنة الامرة واحدة والكفاية في النكاح

معتبرة فاذا تزوجت المرأة غير كفلا وليا وان يورقوا بينهما
 والكفاءة معتبرة في النسب والدين والمال وهو ان يكون مالكا
 للمهر والنفقة وتعتبر في القناعة واذا تزوجت المرأة
 ونقصت من مهرها فلا وليا والا عتراض عليها عند اتي
 حنيفة حتى يتم لها مهر مثلها او يفارقها وان اذبح الاب
 ابنته الصغيرة ونقص من مهرها وابنه وزاد في مهر امراته جاز
 ذلك عليهما ولا يجوز ذلك لغير الاب والجد ويصح النكاح اذا
 سرق فيه مهر او يبيع ان لم يسمه فيه مهر واقل المهر عشرة
 دراهم فان سمي اقل من عشرة فلها العتق ومن سمي مهر اعشرة
 فما زاد فعليه المسمى ان دخل بها او مات عنها وان طلقها قبل
 الدخول بها والخلوة فلها نصف المسمى وتزوجها ولم يسم لها
 مهر او تزوجها علي ان لا مهر لها فلها مهر مثلها ان دخل بها
 او مات عنها وان طلقها قبل الدخول بها والخلوة فلها المتعة
 المتعة ثلثة اثواب من كسوة مثلها والمتعة وهي زوج وخمار
 وملحفة وان تزوج المسلم على خير او ختمه بالنكاح جاز ولها
 مهر مثلها

مهر مثلها وان تزوجها ولم يسم لها مهر انم تضا ضيا على تسميه فهي
 لها ان دخل بها او مات عنها وان طلقها قبل الدخول فلها المتعة وان
 زاد في المهر بعد العقد لن منه الزيادة ونقصه بالطلاق قبل الدخول
 واجتبر المرأة من مهرها مع الخط ذلك واذا خلا الزوج
 بامراته فليس هناك مانع من الوطئ ثم طلقها فلها كمال مهرها
 وان كان احدهما مريضا او صائما في رمضان او محرما
 نجس او بعت او كانت حائضا فليست بخلوه صحيحة واذا
 خلا الجور بامراته فلها كمال مهرها عند اتي حنيفة خلاف
 عندهما وقالا يجب عليه نصف المهر وسبب المتعة لكل
 مطلقة لا المطلقة واحدة وهي التي طلقها من قبل الدخول
 ولم يسم لها مهر واذا اذبح الرجل ابنته علي ان يزوجه
 الرجل اخته وابنته فيكون احدي العقد من عوضا عن الاخر فالعقدان
 جائزان ولكل واحد منهما مهر مثلها وان تزوج حراما
 علي خرمه سنة او علي تعليم القرآن فلها مهر مثلها واذا تزوج
 عبد خرمه باذن مولان علي خرمه سنة جاز واذا اجمع

سنة لها سنة حرة

في المجزئة ابوها وابنها فالولي في نكاحها ابوها عند اي حنيفة واي
 يوسف وقال محمد ابوها ولا يجوز نكاح العبد والامة
 الا باذن مولاهما واذا تزوج العبد باذن مولاه فالمرء
 في ذنبته واذا تزوج المولى امته فليس عليه ان يبق ثهابين
 الزوج ولكنهما تحدم المولى ويقال للزوج من ظفون بها وطيقها
 واذا تزوج امرأه على الف على ان لا يخرجها من البلد او على ان لا يتزوج
 عليها فان اوفى بالشروط فلها المسمى وان تزوج عليها او اخرجهما
 من البلد فلها مهر من مهرها وان تزوج عليها او اخرجهما من البلد فلها
 مهر مثلها وان تزوج امرأة على جوار في موصوف وسمي جنسه
 صحت التسمية ولو لها الوسط منه والزوج مخير ان شاء اعطاها ذلك
 فانه شاء اعطاها قيمته ولو تزوج على ثوب غير موصوف
 فلها مهر مثل ونكاح التعة ونكاح الوقت باطل وتزوج العبد
 والامة بغير اذن مولاهما موقوف فانه اجازة المولى جاز
 وان ربي بطل وكذلك لو تزوج رجل امرأة بغير رضاها
 او رجلاً بغير رضاها ويجوز للثمن المسمى الا ان تزوج بنت
 عمه من نفسه واذا اذنت المرأة للرجل ان يوق جوار من نفسه

في نكاحها ابوها
 في ذنبته
 في موصوف
 في التعة
 في الوقت
 في بطل
 في بغير رضاها
 في بغير رضاها
 في بغير رضاها

فقد حفظ

فقد حفظ شاهد بن جاز واذا ضمن الى المهر مع صفاته والمرأة
 الحيات في مطالبة او وليها واذا تزوج القاصي بين الزوجين في النكاح
 الفاسد قبل الدخول فلا مهر لها وكذلك بعد الخلوة وان دخل بها فلها
 مهر مثلها لا يزداد على المسمى وعليها العدة وثبت نسب ولدها ومهر مثلها
 بغير فواتها وعما تراه وبان عدها ولا يغير بها او خالفها اذا لم يكونا ضمن
 قبيلتها ويعتبر في مهر المثل ان يتساوى المهرتان في السن والمجال والمال
 والعقل والبلد والديني والعفة والعصر ويجوز تزوج الامة مسلمة كانت
 الا كتابية ولا يجوز امة على حرة ويجوز تزوج الحرة عليها ان يتزوج
 والمحران يتزوج ادبعا من الحر ابر والاماء وليس له ان يتزوج
 اكثر من ذلك ولا يتزوج العبد اكثر من اثنين فان طلق الحر احدا لارب
 طلاقا باينا لم يحجر له ان يتزوج رابعة حتى تنقضي عدتها
 واذا تزوج الامة مولاهما لم اعتقت فلها الخيار كان زوجها
 او عبدا وكذلك المكاتبه وان تزوجت امة بغير اذن مولاهما
 ثم اعتقت مع النكاح ولا خيار لهما ومن تزوج امرأتين
 في عقة واحدة احديهما لا تحل له نكاحها حتى تنكح

زوجها

ان يتزوج

فقد حفظ

شاهد بن جاز

التي تكا حرا بطل ونكاح الاخرى وان كان بالزوجة عيب فلا خيار لها
 لزوجها وان كان بالزوج جنون او جذام او برص فلا خيار
 للمرأة عند ابي حنيفة واني يوسف وقال محمد بن الحنفية المروءة
 فان كان غيبا اجله الحاكم حولا فان وصل اليها والافرق بينهما
 في الحال ان طلب المرأة ذلك والفرقة تطليقة بانيه ولها كمال
 المهر ان كان قد خلا بها وان كان مجبورا فارق القاضي بينهما في الحال
 ولو يؤجله والخصم يؤجلها يؤجل العتق وان اسلمت المرأة
 زوجها كما في عرض عليه القاضي الاسلام فان اسلم فمروءة منه
 وان اتى عن الاسلام فارق بينهما وان كان ذلك طلاقا باينا
 عند ابي حنيفة ومحمد وقال ابو يوسف فارق بغير طلاق
 وان اسلم الزوج وتحتته مجوسية عرض عليها الاسلام فان
 اسلمت فهي امواتة وان ابت فارق القاضي بينهما لم يكن الفراق
 طلاقا فان كان قد دخل بها فلها المهر وان لم يكن دخل بها
 فلا مهر لها فاذا اسلمت المرأة في دار الحرب لم تقع الفرقة
 عليهما حتى تحيط تلك حيف فاذا اجازت بانث من زوجها

واذا اسلم زوج

واذا اسلم زوج الكفاية فلهما علي كاهما واذا خرج احد
 الزوجين اليمن دار الحرب مسلما وقعت البيوتة بينهما
 وان سبي احدهما وقعت البيوتة بينهما وان سبها معا لم تقع
 البيوتة واذا خرجت اليها مهاجرة جاز ان يتزوج حتى تضع
 حملها واذا ادتد احد الزوجين عن الاسلام وقعت
 الفرقة بغير طلاق فان كان الزوج هو المرتد وقد دخل بها
 فلها كمال المهر وان كان لم يدخل فلها نصف المهر وان كانت المروءة
 هي المرتدة تجل الدخول فلا مهر لها وان كانت الردة بعد
 الدخول فلها المهر وان ادتد امعا واسلما فلهما علي كاهما
 ولا تجوز ان يتزوج المرتد مسلمة ولا كافرة ولا مريضة
 وان كان احد الزوجين مسلما فالولد على دينه وكذلك
 ان اسلم احدهما وله ولد صغير صار ولده مسلما
 واذا كان احد الابوين كنفيا والآخر محبوسا فالولد
 كتابي وان تزوج الكافي بغير استنها او في عدة
 من كافر وذلك في دينهم جاز ثم اسلما اقر اعليه

ايها طلاق

فلا عدة عليها
عند ابي حنيفة
فان كانت حاملا
لم يتزوج

وكذلك المرتدة
لا يتزوج بها
ولا يزوجها
ولا يزوجها

وان تزوج المحرمي أمه او بنته ثم اسلما فرق بينهما
 وان كان لرجل امرأتان فماتت فعليه ان يعدل بينهما في
 القسم بكون كائنا او تبيني او اخدهما بكون ولا خلاف فيتاوانا
 كانت احديهما حرة والاخرى امة فالمرء بالتشاور من
 القسم وللامة الثلث ولا حق لهن في القسم في حالة السفق ^{بما} في
 الزوج عن شاء منهن والاولى ان يقع بينهما فيبنيان
 عن حجب قرعنها واذا رضيت احدي الزوجان بتوريث قسمها
 لصاحبها جائز ولها ان ترجع في ذلك كما يرضى ^{الرضا}
 قليل الرضا وكثيره سواء اذا حصل في مدة الرضا ^{الرضا} يتعلق
 بها التحريم ومدة الرضا عند ابي حنيفة ثلثون شهرا وقال
 ابو يوسف ومحمد سنتان واذا مضت مدة الرضا لم يتعلق
 بالرضا تحريم وتحريم من الرضا ما يحرم من النسب الا امر
 اخته من الرضا فانه يجوز ان يتزوجها ولا يجوز ان
 يتزوج ام اخته من النسب واخت ابنه من الرضا يجوز
 ان يتزوجها ولا يجوز ان يتزوج اخت ابنه من النسب وامه

ابنه من الرضا

ابنه من الرضا كما لا يجوز ان يتزوج امرأة ابنه من النسب
 ولبي الفحل يتعلق به التحريم وهوان ترضع المرأة صبية فتي هذا
 القبة علي زوجها وعلى ابائه وابنائيه ويصير الزوج الذي
 نزل منه اللبن اباً للمرضعة ويجوز ان يتزوج الرجل باخت اخيه
 من الرضا كما لا يجوز ان يتزوج باخته من النسب ذلك من الاخ
 من الاب اذا كان له اخت من امه جان لا حنيه من ابيه
 ان يتزوجها وكل صبي اذا اضمعا على ندي واحد لم يجز
 له جدا ان يتزوجها بالاخر ولا يجوز ان يتزوج المرضعة
 احدا من الولد التي ارضعت ولا ولد لها ولا يتزوج الصبي
 المرضع اخت الزوج المرضعة لانها عنه من الرضا فاذا
 اختلط اللبن بالماء واللبن هو الغالب فعلق به التحريم وان
 غلب الماء لم يتعلق به التحريم واذا اختلط بالطعام لم يتعلق
 به التحريم وان كان اللبن غالباً عند ابي حنيفة واذا اختلط
 بالداء واللبن هو الغالب فعلق به التحريم واذا خلب اللبن
 من الحواة بعد موتها فاقب الصبي به تعلق به التحريم وان اختلط

بالماء

اللبن بلبن شاة واللبن هو الغالب يتعلق به التحريم وان غلب اللبن
 الشاة لم يتعلق به التحريم واذا اختلط اللبن امرأتين يتعلق
 التحريم باغلبهما عند ابن حنيفة وابن يوسف وقال محمد
 يتعلق بهما واذا نزل للكرلى فارضعت فيه صبيا لم يتعلق به
 التحريم واذا اشرب صبيان من لبن شاة فلا دفع بينهما
 واذا تزوج الرجل صغيرة وكبيرة فارضعت الكبيرة الصغيرة
 حرمنا على الزوج فان كان لم يدخل بالكبيرة فلا مهر لها وللصغيرة
 نصف المهر ويرجع به الزوج على الكبيرة ان كانت قد تقدم به
 الغسان فان لم يتعد فلا شيء عليها ولا يقبل بشهادته النساء في الرضا
 مفوداته في الرضا وانما يثبت بشهادته رجلين او رجل وامرأتين
كتاب الطلاق الطلاق على ثلاثة اوجه طلاق احسن
 وطلاق السنة وطلاق البدعة فاحسن الطلاق ان يطلق الرجل
 امرأته تطليقة واحدة في طهر واحد لم يجامعها فيه وتبركها
 حتى تنقضي عدتها وطلاق السنة ان يطلق المدخول بها
 ثلثا في ثلثة ايام وطلاق البدعة ان يطلقها ثلثا بلكة

واذا نزل الرجل بالكرلى فارضعت به صبيا لم يتعلق به التحريم

في الرضا

واخذة او ثلثا في طهر واحد فاذا فعل ذلك وقع الطلاق وبات
 منه وكان عاصبا والسنة في الطلاق على وجهين سنة في الوقت
 وسنة في العدد والسنة في العدد يستوي فيها المدخول بها
 وغير المدخول بها والسنة في الوقت يثبت في المدخول بها
 خاصة وهو ان يطلقها في طهر لم يجامعها فيه وغير
 المدخول بها يطلق في حال الطهر والحيف واذا كانت المودة
 لا تحيض من صغير او كبير فاذا ان يطلقها للسنة طلقها
 واحدة فاذا مضى شهر طلقها اخرى فاذا مضى شهر طلقها
 اخرى وتجوز ان يطلقها ولا يفصل بين وطئها وطلاقها بزمان
 وطلاق الحامل تجوز عقب الجاء ويطلقها للسنة ثلثا
 بفصل بين كل تطليقتين بشهر عند ابن حنيفة وابن يوسف
 وقال محمد لا يطلقها للسنة الا واحدة واذا اطلق الرجل
 امرأته في حال الحيف وقع الطلاق ويستحب له ان يراجعها فاذا
 طهرت وحاضت وطهرت فهو بالخيار ان شاء طلقها
 وان شاء أمسكها ويقع طلاق زوج اذا كان بالغا عاقلا

كل

واحدة

ولا يقع طلاق الصبي والمجنون والنايم وإذا تزوج العبد
 وطلق يقع طلاقه ولا يقع طلاق مولاه علي امرائه والطلاق
 على ضربين صريح وكناية فالصريح قوله أنت طالق ومطلقه
 او طلقك فهذا يقع به الطلاق الرجعي ولا يقع به الا
 واحدة وان نوي اكثر من ذلك ولا يقع هذه الا لفاظ
 الى اثنية وقوله انت الطلاق او انت طالق الطلاق او انت
 طالق طلاقا فان لم يكن له ثمة فهي واحدة رجعية وان
 نوي به ثلثا كان ثلثا والقبيل الثاني الكناية لا يقع
 بها الطلاق الا بثنية او دلالة حال وهي على ضربين منها ثلثه
 بلفظ الغاط يقع بها الطلاق الرجعي ولا يقع بها الا واحدة وهي
 قوله اعتدي واستبري دهك وانت واحدة وبقيته
 الكنايات واذا نوي بها الطلاق كانت واحدة باثنية
 وان نوي ثلثا كان ثلثا وانه نوي ثنتين كانت واحدة وهذا
 مثل قوله انت بايها وبثنية وثلثه وحرام وحليلك علي غاربك
 وبردك والحق باهلك وحقية ودهبك لاهلك وسرحك وفقك
 حال اول وانت حرة

بثنية

وانت حرة وتنفق واستبري واعتدي وابتغي الان وراح فان لم
 يكن له بنية لم يقع بهذا لفاظ طلاق الا ان يكون في حال
 الطهر اكره الطلاق فيقع بها الطلاق في القضاء ولا يقع فيما بينه
 وبين الله تعالى الا ان ينويه وان لم يكن في منكره الطلاق
 فكافا في غضبان خصومة وقع الطلاق بكل لفظ لا يفقد بها
 السبب الشتم ولم يقع بما يفقد به السبب الشتم الا ان ينويه
 واذا دس الطلاق بحرب من الزيادة او السند وكانت
 باثنية مثل ان يقول انت طالقهاين او اسند الطلاق او في الطلاق
 او طلاق الشيطان او لعمري عمة كالجبل او ملا البيت كان
 باثنية واذا اضاف الطلاق الى جملتها او الى الحما يعتبر به عن الجمل
 وقع الطلاق الرجعي مثل ان يقول انت طالق او راء سكر طالق
 او رقتك طالق او غنقك طالق او رو حرك طالق او يدك او
 جسدك او فمك او جفك وكذلك ان طلق جزءا شايعا
 منها مثل ان يقول نصفك او ثلثك طالق وان قال يدك او
 رجليك طالق لم يقع الطلاق وان طلقها نصف تلبية او ثلث

شَتَانٌ وَإِذَا قَالَ لَهَا أَنْتَ طَالِقٌ عَمَلَةٌ فَهِيَ طَالِقٌ فِي كُلِّ
الْبِلَادِ وَكَذَلِكَ أَنْتَ طَالِقٌ فِي الدَّارِ وَإِذَا قَالَ لَهَا أَنْتَ طَالِقٌ
إِذَا دَخَلَتْ مَكَّةَ لَمْ تَطْلُقْ حَتَّى يَدْخُلَ مَكَّةَ وَإِنْ قَالَ لَهَا
أَنْتَ طَالِقٌ عَدًّا وَقَعَ الطَّلَاقُ عَلَيْهَا بِطُلُوعِ الْفَجْرِ وَإِذَا قَالَ
لِامْرَأَةِ اخْتَارِي نَفْسَكَ نَوِي بِذَلِكَ الطَّلَاقُ أَوْ قَالَ
لَهَا طَلِّقِي نَفْسَكَ فَلَهَا أَنْ تَطْلُقَ نَفْسَهَا مَا دَامَتْ فِي مَجْلِسِهَا
ذَلِكَ فَإِنْ قَامَتْ مِنْهُ الْخُذْلَعُ فِي عَمَلٍ خَرَجَ الْأَمْرُ مِنْ
يَدِهَا وَإِنْ اخْتَارَتْ نَفْسَهَا فِي قَوْلِهِ اخْتَارِي كَانَتْ
وَاحِدَةً بَابِ بَيْتِهِ وَلَا يَكُونُ ثَلَاثًا وَإِنْ نَوِيَ الزَّوْجَ ذَلِكَ
وَلَمْ يَذْكُرْ النَفْسَ فِي كَلَامِهِ أَوْ كَلَامِهَا وَإِنْ طَلَّقَتْ
نَفْسَهَا فِي قَوْلِهِ طَلِّقِي نَفْسَكَ فَهِيَ وَاحِدَةٌ رَجْعِيَّةٌ فَإِنْ طَلَّقَتْ
نَفْسَهَا ثَلَاثًا وَقَدْ أَرَادَ الزَّوْجَ ذَلِكَ وَقَعَتْ عَلَيْهَا وَإِنْ قَالَ
لَهَا طَلِّقِي نَفْسَكَ مَتَى شِئْتَ فَلَهَا أَنْ تَطْلُقَ نَفْسَهَا فِي الْمَجْلِسِ وَبَعْدَ
وَأِنْ قَالَ الرَّجُلُ طَلِّقِي امْرَأَتِي مَتَى شِئْتَ فَلَهَا أَنْ يَطْلُقَهَا فِي الْمَجْلِسِ
وَبَعْدَ وَإِنْ قَالَ لَهَا طَلِّقِي امْرَأَتِي مَتَى شِئْتَ فَلَهَا أَنْ يَطْلُقَهَا فِي الْمَجْلِسِ خَاصَّةً

وَإِنْ قَالَ لَهَا

وَإِنْ قَالَ لَهَا أَنْ كُنْتُ تَحِبُّنِي أَوْ تَبْغِضُنِي فَإِنَّ طَالِقٌ فَقَالَتْ أَنَا
أَحِبُّكَ أَوْ أَبْغِضُكَ وَقَعَ الطَّلَاقُ وَإِنْ كَانَتْ فِي قَبْلِهَا خِلَافٌ
مَا أَطْلَقَ الرَّجُلُ امْرَأَتَهُ فِي مَرْغَمٍ مَوْتَهُ طَلَاقًا بَيْنًا فَإِنْ
وَحَى فِي الْعَدَّةِ وَرَبَّتْ مِنْهُ وَإِنْ مَاتَ بَعْدَ نَقْضِ عِدَّتِهَا فَلَا
مِيرَاقَ لَهَا وَإِذَا قَالَ لَامْرَأَتِهِ أَنْتَ طَالِقٌ إِنْ شَاءَ اللَّهُ
مُتَصِلًا لَمْ يَقَعْ الطَّلَاقُ وَإِذَا قَالَ أَنْتَ طَالِقٌ ثَلَاثًا لِوَاحِدَةٍ
طَلَّقَتْ ثَلَاثِينَ فَإِنْ قَالَ ثَلَاثًا لثَلَاثِينَ طَلَّقَتْ وَاحِدَةً وَإِذَا
مَلَكَ الرَّجُلُ امْرَأَتَهُ أَوْ شَقَّصَ مِنْهَا أَوْ مَلَكَتِ الْمَرْأَةُ زَوْجَهَا
أَوْ شَقَّصَ مِنْهُ وَقَعَتْ الْفُرْقَةُ بَيْنَهُمَا **كِتَابُ الرَّجْعَةِ**
إِذَا طَلَّقَ الرَّجُلُ امْرَأَتَهُ تَطْلِيقَةً رَجْعِيَّةً أَوْ تَطْلِيقَةً فَلَهُ أَنْ
أَنْ يَرْجِعَ فِي عِدَّتِهَا وَصِيَّتُ ذَلِكَ أَوْ لَمْ تَرْضَ وَالرَّجْعَةُ
أَنْ يَقُولَ لَهَا رَاجِعْتِكِ رَجْعَتِ امْرَأَتِي أَوْ يَطْلُقَهَا أَوْ
يَقْبِلَهَا أَوْ يَمْسُهَا بِشَهْوَةٍ أَوْ يَسْتَلِمَ إِلَى شَهْوَةٍ أَوْ يَمْسُهَا بِشَهْوَةٍ
يَسَاهِدِينَ وَإِنْ لَمْ يَشْهَدْ حَتَّى رَجْعَةً وَإِذَا نَقَضَ الْعَدَّةَ
فَقَالَتْ كُنْتُ رَاجِعَةً فِي الْعَدَّةِ فَضَدَّقَتْ فِي رَجْعَةٍ
قَدِيمٍ

أَوْ يَنْظُرُ إِلَى زَوْجِهَا بِشَهْوَةٍ

وان كذبته فالقول قولها ولا يمين عليها في قول ابي حنيفة
 واذ اقال الزوج قد اجعتك فقالت حجة له قد انقضت
 عديني لم تصح الرجعة عند ابي حنيفة واذ اقال زوج الامة
 بعد انقضاء عدتها كنت كما رجعتها في العدة وصدة
 المولي وكذبته الامة فالقول قولها عند ابي حنيفة
 وقال القول قول المولي واذ انقطع الدم من الحيضة
 الثالثة عشرة ايام انقضت العدة وان لم تغتسل وان
 انقطعت لا قبل من عشرة ايام لم تنقطع الرجعة حتى
 تغتسل او غشي عليها وقت صلوا او يتم وتصل عند
 ابي حنيفة وان يوسف وقال محمد انقضت اذا تمت
 انقطعت الرجعة وان لم يصل وان اغتسلت ونسيت
 شيئا من كذبها لم يصبه المالك فان كان عضوا تاما
 فما فوقه كاملا لم تنقطع الرجعة وان كان اقل
 من ذلك انقطعت والمطلقة الرجعية تشوق وتنزبن
 ويستحب لزوجها ان لا يدخل عليها حتى يستأذنها او يسفها

رقة
 بركة
 سنة

حقن نفعه
 الى
 وفودسي

حقن نفعه والطلاق الرجعي لا يحرم الوطى واذ كان الطلاق
 باينا دون الثلث فله ان يتزوجها في عدتها وبعد انقضاء
 عدتها بوضاها وان كان الطلاق ثلثا في الحرمة او ثلثي
 في الامة لم يجعل له من بعد حتى تنكح زوجها غيره نكاحا صحيحا
 ويدخل بها لم يطلعها او يموت عنها والصبي المراهق في التحليل كالبالغ
 ووطى المولي الامة لا طلما واذ تزوج بشرط التحليل فالنكاح
 مكروه فان طلقها الزوج الثاني بعد طهها طه الاول
 واذ اطلق الحر طليقة او تطليقتين وانقضت عدتها ثم
 تزوجها بعد زوج آخر ودخل بها لم عاود الا قد عادت بثلث
 طليقتين ويهدم الزوج الثاني ما دون الثلث كما يهدم
 الثلث عند ابي حنيفة وقال محمد لا يهدم ما دون الثلث
 واذ اطلقها ثلثا قد انقضت عدي وتزوج
 بزوج آخر ودخل بالزوج الثاني وطلقة وانقضت عدي
 والعدة تحل ذلك جان للزوج الاول ان يصدقها اذا كانت
 غالبة طه انها صادقة **كتاب** الابلاء واذ اقال الرجل

وابو يوسف

لامرأته والله لا أقربك اولا اقربك اربعة اشهر فهو مولي
 فان وطئها في الاربعة الاشهر حلت في ميميه ولزمته الكفارة
 وسقط الابدان وان لم يقربها حتى مضت اربعة اشهر بات
 منه بتطليقه فان كان خلف على اربعة اشهر فقط سقطت
 الميمى وان كان خلف على الابدان الميمى باقية فان عاود تزوجها
 عاد الابدان فان وطئها والا وقعت بميمى اربعة اشهر تطليقه
 اخرى فان عاد وتزوجها عاد الابدان فان وطئها والواقعة
 بميمى اربعة اشهر تطليقه اخرى فان تزوجها بعد زوج
 اخري لم يقع بذلك الابدان واليمين باقية
 وان وطئها كفو ميميه وان خلف على اقل من اربعة
 اشهر لم يكن مولى فان حلق او صوم او صدقة
 او عتق او طلاق فهو مولي وان اتي من المطلقة الرجعية
 كان مولى وان اتي من البائنة لم يكن مولى او مائة
 الابدان في الامة شهران وان كان المولي مريضا لا يقدر
 على الجماع او كافا المواة مريضة او كان بينهما

لزمه الكفارة
 ووقع

مسافة

بمسافة الاكلية فقيحة ان يقرب
 بمسافة فقيحة الدنيا

مسافة لا يقدر ان يقرب اليها واذا قال ذلك سقط الابدان
 فان صح في المدة بطل التي موصوفة بالجماع واذا قال لامرأته
 انت على حرام شيل عن نيتيه فان قال اددت الكذب فهو
 كما قال وان قال اددت الطلاق فهي تطليقة باينة
 الا ان يني ثلث وان قال اددت الظهار فهو ظهار وان
 قال اددت الخويبر او لم اددت شيئا فهو ميمى يصير بها مولا
كتاب الخلع اذا اشتاق الزوجان وخافا ان لا يقما
 حدود الله فلا بأس ان تقدي نفسها منه مال خلعهما
 به واذا فعل ذلك وقع الخلع بتطليقه باينة ولزمها
 المال فان كان التثنوز من قبله كرهنا له ان ياخذ
 منها عوضا فان كان التثنوز من قبلها كره له
 ان ياخذ اكثر مما اعطاها فان فعل ذلك جاز في القضاء
 وان طلقها على مال فقبلت وقع الطلاق ولزمها المال
 وكان الطلاق باينا وان بطل العوض في الخلع
 مثل ان يحال على المواة المسلمة على خيرا او خيرا فلا شيء

الخلع وهو العوض من الخلع
 الخلع هو العوض من الخلع
 الخلع هو العوض من الخلع

للزوج والفرقة بآية وان بطلا العوض في الطلاق كان حرجيا
وما حان ان يكون مهر في النكاح حاز ان يكون بدلا في الخلع
وانا قالت له خالعه على ما يدي في النكاح فلم يكن
يدها شيء فلا شيء له عليها وان قال خالعه على ما يدي
من مال ولم يكن في يدها شيء ردت عليه مهرها وان قالت
خالعه على ما يدي من درهم فلم يكن في يدها شيء
فعلينا ثلثة دراهم وان قال طلق ثلثا بالغ فطلقها
واحدة فعليها ثلث الالف وانا قالت طلق ثلثا على الف
فطلقها واحدة فعليها ثلث الالف وان قالت طلق ثلثا
على الف فطلقها واحدة فدا شيء عليها عند اي حنفية
ولو قال الزوج طلق نفسي ثلثا بالغ او على الف فطلقت نفسها
واحدة لم يقع عليها ولا واحدة بآية ثلث الالف شيئا
والعبداء كالمخلوع والمخلوع عايداء يستقطان كل حق لكل
واحد من الزوجين على الآخر باستعلق بالنكاح عند اي
حنفية دم **كتاب** الظهار اذا قال الزوج لامرأته

انت علي

بأنه انما يريد
بأنه انما يريد
بأنه انما يريد

بأنه انما يريد
بأنه انما يريد
بأنه انما يريد

محرمة

انت علي كظها اي فقد حرمت عليه لا عمل له وطئها ولا لمسها
ولا لمسها ولا يقبلها حتى يكفر من طهاره فان وطئها
قبل ان يفكر استغفر الله تعالى ولا شيء عليه غير الكفارة الاولى
ولا يعاقبها حتى يكفر والعود الذي تجب به الكفارة
ان يغرم على طئها واذا قال انت علي كبطي اقمي او كغنيها
او كغريها فهو مظاهر وكذلك اذا مشربها حتى لا تحل له
نكاحها التطهر اليك اي لا يبد من محارمه مثل اخته تزوج
او عمته او خالتها او امه من الوضاع وكذلك اذا
قال داسك على ظهري او فرجك او وجهك او قبتك
او نصفك او ثلثك وان قال انت علي مثل اقمي او جمع
الي نية واذا قال انت علي ادون الكرامة مباح وان
قال ادون الظهار فهو طهار وان قال ادون الطلاق
فهو طلاق بآية طلق يعني له نية فيه فليس بشيء ولا يكون
الظهار الا من زوج حبه وانا ظاهر من امته لم يكن
مظاهرا من قال لنسائه انت علي كظها اقمي كان مظاهرا

فزوج

من جاعتهم وعليه لكل واحد منهم كفارة وكفارة
 النكاح ان ينفق رقبته وان لم يجد فصيام شهر من شتاء يعني
 حتى لم يستطع فاطعام ستين مسكينا كل ذلك قبل المجرم
 المسبوق حتى في ذلك عتق الرقبة الكافرة والمسلمة
 والركوة والانش والصغير والكبير ولا يجوز العيا ولا مقطوعة
 الدين والرجلين وكور الام والمقطوع احدي اليدين واحدي
 الرجلين من خلاف ولا يجوز مقطوع ابهام اليدين وكل
 المحنوه الذي لا يفعل ولا يجوز عتق العبد ودام الولد
 واعكس الذي ادى بعض المال وان اعتق مكاتب لم
 يؤدى شيئا حازه واشترى اباه او ابنه يوجب بالبشرى
 عن الكفارة حازه وان اعتق نصف عبد مشترك
 عند الكفارة وصلى فجهه باقية فاعتقه لم تجز عتق الي
 حنيفه وان اعتق نصف عبد عن كفارة لم اعتق باقية
 عنها حازه وان اعتق نصف عبد عن كفارة ثم جامع له
 طاهر منها لم اعتق باقية لم تجز حنيفه وان لم

تجد المظاهر

تجد المظاهر ما يفتق وكفارة صوم شهر من شتاء يعني
 وليس فيها شهر رمضان ولا يوم الفطر ولا يوم النحر ولا ايام
 التشريق وان جامع التي طاهر منها في خلال الشهرين ليلا
 عامدا او نهارا ناسيا استأنف الصوم عند ابي حنيفة
 ومحمد وان افطر يوما منها بعز او غير عذبة استأنف
 وان طاهر العبد لم تجز عنه في الكفارة ولا الصوم فان اعتق
 المولى عنه او اطعم لم تجز وان لم يستطع المظاهر الصيام
 اطعم ستين مسكينا كل مسكين نصف صاع من بر او صاع
 من تمر او شعير او قيمة ذلك فان عذاهم وغشاهم حازه
 قليلا اكثرا وكثيرا وان اعطى ستين يوما مسكينا واحدا
 اجزاه فان اعطاه في يوم واحد لم تجز الا عن يومه ذلك
 وان اقرب التي طاهر منها في خلال الاطعم لم يشأنه من
 وجب عليه كفارة طاهر فاعتق وتبين لا يتوب احد بهما
 بينهما حازه وكذلك ان صام اربعة اشهر او اطعم
 مائة وعشرين مسكينا حازه وان اعتق رقبة واحدة

وضياع شهورين كان له ان يجعل ذلك عن اي شيء شاء
كتاب اللعان اذا قذف الرجل امراته بالزنا
وهما من اهل الشهادة والمراة ممن تحذف في نفسها او في
نسب ولدها وطالبته المراهة بموجب القذف فعليه اللعان
فان امتنع منه حبسه الحاكم حتى يلاع عن او يكذب نفسه فيجلد
فاذا لاعن وجب عليها اللعان فان امتنع حبسها الحاكم
حتى تلاع عن او تصدقه واذا كان الزوج عبدا او كافرا
او محدودا في قذف فقد قذف امراته فعليه الحد وان كان الزوج
من اهل الشهادة وهي امه او كافرة او محدودة في قذف
او كانت عن لا يجلد فان قذفها فلا حد عليه في قذفه فلا لعان
وصفة اللعان ان يبتدي القاضى بالزوج فيشهد اربع
موات يقول في كل مرة اسشهد بالله اني لمن الصادقين فيما
رمتها به من الزنا ثم يقول في الخامسة لعنة الله عليه
ان كان من الكاذبين فيما رماها به من الزنا فيستبرأ اليها
في جميع ذلك ثم يشهد المراهة اربع موات تقول في كل مرة

اشهدنا الله

اشهدنا الله انه لم يلى الكاذبين فيما رماها به من الزنا وتقول
في الخامسة غضب الله عليهما ان كان من الصادقين فيما رماها
به من الزنا فاذا التعتا فرق الحاكم بينهما وكانت الفقرة
تطبيقه باينة عند ابي حنيفة ومحمد وقال ابو يوسف يكون
خمس مائة وان كان القذف بولي يدعي القاضى نسبه
والحقه بآمة فان عاد الزوج بولد فاكذب نفسه حده القاضى
و حله ان يتزوجها وكذلك ان قذف غيره فاحذر
اولدت فحرت وان قذف الرجل امراته وهي صغيرة او مخونة
فلا لعان بينهما وقذف الاخ سبيل يتعلق به اللعان واذا
قال الزوج ليس بحملك مني فلا لعان وان قال له ينو هذا
الحمل من الزنا فلا لعان ولم ينو القاضى الحمل واذا انى الرجل
ولد امراته عقيب الولادة او في الحال التي تقول التهنيت
ويبتاع الله الولادة صح نفيه ولا عن به فان نفاة
بعد ذلك لا عن ويثبت النسب قال ابو حنيفة في مدته
النفاة واذا اولدت ولدين في بطن واحد فنفي الاول

واعترف الثاني ثبت بينهما وحذ الزوج وان اعترف
 بالاول وتوفي الثاني ثبت بينهما فيلحق **كتاب العدة**
 اذا طلق الرجل امراته طلاقا بينا او رجعيًا او فعت القوة
 بينهما بغير طلاق وهي حرة من تحيض ~~من تحيض~~ فعدتها
 ثلثة اقراء الاقراء الحيض فان كانت لا تحيض من صغرها كبر فعدتها
 ثلثة اشهر فان كانت حاملة فعدتها ان تضع حملها وان كانت
 امه فعدتها حيضان وان كانت لا تحيض فعدتها بشهر ونصف
 شهره واذا اصاب الرجل عن امراته الحرة فعدتها اربعة اشهر
 وعشرون وان كانت امه فعدتها شهران وخمسة ايام
 وان كانت حاملا فعدتها ان تضع حملها واذا ورثت المطلقة
 في المرض فعدتها بعد الاجلين فان اعطت الامه في عدتها
 من طلاق رجعي انتقلت عدتها الى عدة الحرة وان اعتقت
 وهي مستترقة او متوفى عنها زوجها لم ينتقل عدتها الى عدة
 الحرة وان كانت يتيمة فاعتدت بالشهور تيمم بالدم
 تنقضي ما يقع من عدتها وكان عليها ان تسكن نفقة العدة

بالحيض

بالحيض والمتكوحة فكافاسدا والموطوءة بشبهة فعدتها الحيض
 في الفرة والموت واذا اصاب مولي امر الولد عنها او اعتقها
 فعدتها ثلثة حيض واذا اصاب الصغير عن امراته وبها حمل
 فعدتها ان تضع حملها فان حدث الحمل بعد الموت
 فعدتها اربعة اشهر وعشرون اذا طلق الرجل امراته في الحيض
 الحيض لم تعتد بالحيض اليه وقع فيها الطلاق واذا وطئت
 للعتقة بشبهة فعليها عدة اخرى وتدخلت العدة ان يكون
 ما تراه من الحيض مشتبا به منها جميعا واذا انقضت العدة
 من الاول ولم تكمل الثانية وكان عليها انعام العدة
 الثانية وابتداء الحرة في الطلاق عقيب الطلاق وفي الوفاة
 عقيب الوفاة فان لم تعلم بالطلاق والوفاء في مضت
 مدة العدة فقد انقضت عدتها والعدة في النكاح
 الفاسد عقيب التفريق بينهما ما وعزم الوطئ على ترك
 ولسهما وعلى المبتوتة والمتوفى عنها زوجها اذا
 كانت بالغة مسلمة الا اذا كان هو ~~توك~~ الطبيب

الزينة والذهب والكل الامور عذرا ولا تختص بالحياء ولا
تلبس ثوبا مضوبا بعصفر ولا زعفران ولا احدا على كافي
ولا صغيرة وعلى الامة الاحداث وليس في عدة ام الولد ولا في
عدا النكاح الفاسد احداث ولا ينبغي ان تخطب المعتدة ولا
باسم التعريض الخطية ولا تجوز المطلقة الرجعية والمبتوتة
الخروج من بيتها ليلا ولا نهارا والمتوفى عنها زوجها
مخرج نهارا وبعض الليل ولا تسبت في غير منزلها وعلى المعتدة
ان تعتد في منزل الذي نكحها بالسكن حال وقوع الفرية
فان كان نكحها من دهر الميت لا يكفيها واخرجها
الورثة من نكحها فلا يجوز ان يسافر الزوج بالمطلقة
الرجعية واذا اطلق الزوج امراته طلاقا باينا ثم تزوجها
في العدة وطلقها قبل الدخول بها فعليه مهر كامل
وعليها عدة مستقبله وقال محمد لها نفق والمهر عليها
تمام العدة الاولى وثبت نسب ولد المطلقة الرجعية
اذا جاءت به سنتين واكثر مالم تقرب فانقضت
عدتها

عدتها فان اجمعت به لا قل من سنتين ثابت منه وان
جاءت به لاكثر من سنتين ثبت نسبه وكانت رجعية
وتجعل كانه وطئها في العدة والمبتوتة ثبت نسب ولدها
اذا اجمعت به لا قل من سنتين فان جاء ان به لتمام سنتين
من يوم الفرية لم يثبت الا ان يلحقه ويثبت نسب ولده المتوفى
عنهما زوجها ما بين الوفاة وبين سنتين اذا عرفت
المعتدة بانقضاء عدتها ثم جاءت بولد لا قل من ستة اشهر
ثبت نسبه وان جاءت بستة اشهر لم يثبت واذا ولد
المعتدة ولدا لم يثبت نسبه عند ابي حنيفة رج الا ان يبره
بولد نهار جلان او رجل وامرأتان الا ان يكون هناك رجل
ظاهرا واعتراف من قبل الزوج فيثبت النسب بغير شهادة
وقالا ثبت للجميع بشهادة امرأة واحدة اذا تزوج
امرأة فجأت بولد لا قل من ستة اشهر منذ يوم تزوجها
لم يثبت نسبه وان جاءت به ستة اشهر فصاعد ثبت
نسبه ان اعترف به الزوج او ان سكن او وجد الولد

الرجل

ثبت شبه شهادة امرأة واحدة تشهد بالولادة وأكثر مد
الحمل ستان وقله ستة أشهر وإذا طلق الذي منه فزعه
عليها وإذا تزوجت الحامل من غيره طلق النكاح ولا يلزمها
حتى تنفع جملها **كتاب النفقة** النفقة واجبة
للزوجه على زوجها مسلمة كانت او كافرة اذا سلمت
نفسها في منزله فعليه نفقتها وكسوتها وسكنها بما يقدر
ذلك حالها جميعا موسرا كان الزوج او معسرا وان اشعث
من تسليم نفسها حتى يعطى مهرها فلها النفقة وان نشأت
فلا نفقة لها حتى يعود الى منزلها وان كانت صغيرة
لا يستمتع بها فلا نفقة لها وإذا سلمت اليه وان كان الزوج
ضعيفا لا يقدر على الوطئ والمرأة كبيرة فلها النفقة واستل
من ماله وإذا طلق الرجل امرأته فلها النفقة والسكنى عتقها
وجعيا كافي الطلاق أو بابتداء نفقة التوفي عنها زوجها
حائرا وكل فرقة من قبل المرأة بمحضه فلا نفقة لها وان طلقها
ثم ارتدت سقطت نفقتها وان ماكنت ابن زوجها

من نفسها
النفقة
النفقة

من نفسها ان كان بعد الطلاق فلها النفقة وان ماكنت
قبل الطلاق فلا نفقة لها وإذا حبست المرأة في دين او عصبها
رجل كرها فذهب بها او حجب مع محرم فلا نفقة لها وان
في منزل الزوج فلها النفقة ويغرض على الزوج نفقة خادما
اذا كان موسرا ولا يغرض لاكثر من خادم واحد وعليه ان
يسكنها في دار مفردة ليس فيها احد من اهله الا ان يختار ذلك
فان كان له ولد من غيرها فليس له ان يسكنه معها وللزوج
ان يمنع والديها وولدها من غيره واهلها الدخول عليها
ولا يمنع من النظر اليها وكلامها في ابي وقت اختيارها
اعسر نفقة امرأته لم يفرق بينهما ويقال لها استدني عليه
واذا اعاد الرجل وله مال في يده رجل يعترف به وبالزوجه فوض
القاضي في ذلك مال نفقة زوجته الغايب واولاده الصغار
والدريم وما خذ منها كفلا بها ولا يقضى نفقة في مال الغايب
الا لها ولا وان اقضى القاضي لها نفقة لا عسار ثم انما صمت
تم لها نفقة الموسر والا صمت مدة لم ينفق الزوج عليها

خادى

ولما لبته بذلك فلا شيء لها الا ان يكون الفاقح فوضي لها
 النفقة او صالحت الزوج على قدر ما في نفقة ما في
 فان مات الزوج بعد ما قضى عليه بالنفقة ومضت شهورة نفقته
 النفقة وان اسلفها نفقة سنة ثم ماتت لم يرجع منها
 شيء وقال محمد بن الحسن لها نفقة ما مضى وما بقي للزوج
 واذا تزوج العبد حرة فنفقة ادين عليه بها فيها
 واذا تزوج الرجل امه فبها مولاهما معه منزلا فعليه
 النفقة وان لم يولها فلا نفقة لها عليه ونفقة الولد
 الصغار على الاب لا يشاركه فيها احد كما لا يشاركه في نفقة
 الزوجه احد فان كان الصغير صبيعا فليس على امه ان
 ترضعه بيتا جراه الاب مما ترضعه عندها وان استاجرها
 وهي زوجة او معتلة منه لترضع ولدها لم تجز وان انقضت
 عدتها فاستاجرها على ضاعه حارفا قال الاب لا استاجرها وجاء
 بغيرها فوضيت الام بملحجرة الاحنية كانت الام احق وان التقت
 وزيادة لم يجز الزوج عليها ونفقة الصغير واجبه على ابيه

وان خالفه
 ومصر

وان خالفه في دينه كما تجب نفقة الزوج على الزوج وان خالفه
 في دينه واذا وقعت العزقة بين الزوجين فالام احق
 بالولد فان لم يكن الام فام الام ثم ام الاب فان لم يكن ام الام
 الاب او لم يكن الاخوان فان لم تكن حرة فالاخوات او لم يكن
 العمات والحالات وتقدم الاخت من الاب والام ثم الاخت
 من الاب ثم الاخت من الاب ثم الحالات او لم يكن من العمات
 ينزلن كما ينزلن الاخوات ثم العمات ينزلن كذلك وكل من تنزل
 من هؤلاء تسقط حقها الابلجدة اذا كان زوجها الحرة وان لم يكن
 للمصبي امرأه من اهلها فاختصم فيه الرجال فاو لا هم بمرافعة نصيبا
 والام والحرة حق بالاعلام حتى يأكل وحده ويلبس وحده
 ويستجني وحده وبالجارية حتى تحيض ومن سوي الام والحرة
 احق بالجارية حتى تبلغ حداثتها والام اذا اعتقها
 مولاهها وام الولد اذا اعتقت في الولد كالقمة وليس للام
 وام الولد حصة قبل العتق والذمية احق بولدها
 المسلم عالم يعقل الاديان ويخاف عليه ان يبالغ الكفر

ويشرب حذره

حق الولد

وإذا اراد المطلق ان يخرج بولدها من المهر فليس لها ذلك
 الا ان يخرجها الى وطنها وقد كان الزوج تزوجها فيه وعلى الرجل
 ان ينفق على ابويه واجداده وحذائه اذا كانا فقرا
 وان خالفوه في دينه ولا تجب النفقة مع اختلاف الدين
 الا للزوجة والابوين والاجداد والحداث والولد
 وولد الولد ولا يشارك الولد في نفقة ابويه احد والنفقة
 لكل ذي رحم محرم اذا كان صغيرا فقيرا او كانت امرأة بالغة فقيرة
 او كان ذكرا ذميا او اعرجا او غيبا او كان على قدر الميراث و
 الابنة تجب نفقة المهر البالغة والابن البالغ الزم على ابويه على الاب
 اللسكنان وعلى الام الثلث وتجب نفقة مع اختلاف الدين
 ولا تجب على الفقير وانا كان لابن الغائب مال قضى فيه نفقة
 ابويه وان باع ابوه متاعا في نفقتها جاز عند اي
 خيفة وان باع العقار لم تجز وان كان لابن الغائب
 مال في يده فنفقة من له يمينه وان كان له مال
 في يد اجنبي فانفق عليهما بغير اذن القاضي ضمن

واذا قضى القاضي

٩١
 واذا قضى القاضي للولد والوالدين ودوي الارحام بالنفقة
 ومضت حصة سقطت الا ان ياذن القاضي في الاستدانة عليه
 وعلى المولى ان ينفق على عبده وامته فان امتنع وكان لهما كسبة
 اكتسبا وانفقاه لم يكن لهما كسبة المولى على يمينهما **كتاب**
العتق العتق يقع من الحر البالغ العاقل في
 ملكه فاذا قال العبد او امته انت حر او عتق او عتق
 او محررا او قد حررتك او اعتقتك فقد عتق نوي المولى
 العتق اذ لم يتوكل ذلك ان قال راسك حر او وجهك حر
 او رقبتك او بدنتك حر او قال لا امه فوجهك حر وان قال
 لا ملك لي عليك ونوي به الحرية عتق وان لم ينو له عتق
 وكذا جميع كتابات العتق وان قال لا سلطان لي
 عليك ونوي العتق لم يعتق وان قال هذا ابني وثبت على ذلك
 او قال هذا مولاي او يا مولاي عتق وان قال يا ابني او يا ابني
 لم يعتق وان قال لغلام له لا يولد مثله لمثله هذا
 هذا ابني عتق عليه عند اي خيفة واذا قال لا امته انت

طالق بنوي به الحرته لم تعتق وان قال لعبد انت مثل
 الحر لا يعتق وان قال ما انت الاخر تعتق واذا ملك الرجل
 ذابح محرم منه عتق عليه وانا اعتق المولى بعض عبده
 عتق ذلك البعض وسعي في بقية قيمته مولا عنداني
 وقالا يعتق كله فاذا كان العبد بين شريكين فاعتق
 احدهما نصيبه عتق وان كان موصرا فتركه بالجوار
 عنداني حقيقا نشاء اعتق وان شاء ضمته شركه نصيبه
 وان شاء استسعى العبد وان كان المعتق موصرا فالشريك
 بالجوار ان شاء اعتق وان شاء استسعى وقال ابو يوسف
 ومحمد ليس له الا الضمان مع اليسار والبغاية مع الاعسار
 واذا اشتري الرجلان ابنا احدهما عتق نصيب الاب ولا
 ضمان عليه وكذلك اذا ورثاه فالشريك بالجوار ان شاء
 اعتق نصيبه وان شاء استسعى واذا شهد كل واحد
 من الشريكين على الآخر بالحرته عتق كل سعي العبد لكل رجل
 منهما في نصيبه موصرين كانا او موصرين عنداني حقيقه
 وقال ابو يوسف

وقال ابو يوسف ومحمد ان كانا موصرين فلا سعيه عليه وان
 كانا موصرين سعي لهما وان كان احدهما موصرا فلا سعيه
 عليه والاخر موصرا سعي للموصر ولا سعي للموصر من عتق عبده لوجه
 تعالى او للسلطان او للضم عتق وعتق المكرم والسكران وان
 واذا اصاب العتق الى ملك او شرط صريح كما يقع في الطلاق واذا
 خرج عبد من دار الحرب اليها مسلما عتق جاريه حايلا عتقت
 وعتق جملها ايضا وان اعتق الممل خاصه عتق ولا تعتق الام
 واذا اعتق عبده على مال فقبل العبد عتق ولزمه المال
 واذا قال لا اديت لي الف درهم وننت حرقه وصار ما ذونا
 فان احضر المال اجبر الحاكم المولى على قبضه وعتق العبد
 وولد الامه من مولاها حرة وولدها من زوجها مملوك
 لسيده وولد الحرة من العبد حرة **باب التذبير**
 اذا قال المولى لمملوكه اذا مت فانت حر او انت حر من يوم
 متي او انت مدبر او قد برئتك فقد صار مدبرا لا يجوز
 بيعه ولا هبته للمولى ان يتخذ منه ويواجه فان كانت

واذا اعتق

امه وطأها وله ان تتر وجهها واذا مات المولى عتق
 المدبر من ثلث ماله ان خرج من الثلث وان لم يكن
 له مال غيره سعى في ثلثي قيمته وان كان على المولى دين
 سعى جميع قيمته لغرمائه وولد المدبر برة مدبر وان
 علق التدبير بوجهه على صفته مثل ان يقول ان مت من مرضي
 هذا او سفري هذا او مرضي كذا فليس مدبر ولا يجوز
 بيعه وان مات المولى على الصفة التي ذكرها عتق كما يفتي
 المدبر مطلقا **كتاب الاستبلا** واذا ولدت الامة من
 لها فقد صارت ام ولد له ولا يجوز بيعها ولا عليكها وله طهرها
 واستحجامها واحادتها وتزويجها ولا ينسب نسب ولدها
 المولى الا ان يعترف به فان جات بعد ذلك بولد ثبت نسبه
 بغير اقرار وان تعاه انتفى بقوله وان زوجها في مات بولد
 فهو حكم امه فاذا مات المولى عتقت من جميع المالا ولا يلزمها
 السعابة للغرماء وان كان على المولى دين فاد اوطى
 الرجل امه غيره بكاح فولدت منه ثم ملكها صارت ام ولد له

فاذا وطأ الاب

خلايقه وطأها له
 لها وصار ام ولد له
 لها وصار ام ولد له
 لها وصار ام ولد له

واذا وطأ الاب جارية ابنه فجاءت بولد فادعاه ثبت
 نسبه وصارت ام ولد له وعليه قيمتها وليس عليه غيرها
 ولا قيمة ولدها فان وطئ الجد مع نساء الاب لم يثبت
 النسب فان كان الاب ميتا ثبت من الجد كما ثبت من
 الاب واذا كان الجارية بين المتريكين فجاءت
 بولد فادعاه احد هما ثبت نسبه وصارت ام ولد له
 وعليه شيء من قيمته ولدها فان ادعى اجمعان ثبت
 نسبه منهما وكانت الامة ام ولد لها وعلى كل واحد
 منهما نصف العقر وتصير قصاصا بماله على الآخر فيرت
 الابن من كل واحد منهما ميراث ابن كامل ولهما يوفان
 منه ميراث ابن اب واحد واذا وطئ المولى جارية مكا
 نته فجاءت بولد فادعاه فان صدقه المكاتب ثبت
 نسبه المولد منه وكان عليه غيرها وقيمة ولدها
 ولا يصير ام ولد له وان كذبه في النسب لم يثبت
كتاب المكاتب اذا كاتب المولى عبده او امته

وعليه نصف
 غيرها ونصف
 قيمتها وليس

على مال شرط عليه وقبل العبد ذلك صار مكاتباً وتجز
 ان يشترط المال حالاً وتجز مؤجلاً ونحوها وتجز كناية العبد
 الصغير اذا كان يعقل البيع والشري فان اصبحت الكناية
 خرج المكاتب من يد المولي ولم يخرج من ملكه فيجز له البيع
 والشري والسفر ولا تجوز له التزوج الا باذن المولي ولا يهب ولا
 يتصدق الا بالشئ اليسير ولا يتكفل فان ولد له ولد من
 امته له دخل في كناية به وكان حكمه حكمه وكسبه له فان
 زوج المولي امته من عبده ثم كاتبهما فولدت منه ولداً
 دخل في كناية بها وكان كسبه لها وان ولي المولي مكاتبه
 لزمه العقر وان ^{المولى عليها} ادعى ولدها لزمته الجنازة
 وان اتلف مالا لها غرمة ^{وان اشترى المكاتب اباه وابنه}
 دخل في كناية به واذا اشترى ام ولد له دخل ولدها
 في الكناية ولم تجز له بيعها واذا اشترى ذارحم
 محرم منه لا ولا دمه له لم يدخل في كناية به عند ابي حنيفة
 واذا عجز المكاتب عن بيع نظراً لحاكم في حاله فان كان له دين

يقتضيه

يقتضيه او مال تقدم عليه لم يعجزه الحاكم وفسخ الكناية
 وقال ابو يوسف لا يعجزه حتى يتوالى عليه بخان واذا عجز المكاتب
 عاذاً الى احكام الورق وكان ماني يده من الاكساب لم يولده
 واذا مات المكاتب وله مال لم تنسخ الكناية وقضى بحد
 كتابته من اكسابه وحلم بعقده في آخر جزء من
 اجزائه حياته وان لم يترك وقاء وترك ولداً مولوداً
 في الكناية سعي في كناية ابيه على نجومه واذا اوى حكمة
 بعث ابيه قبل موته وعق الولد وان ترك المكاتب
 ولداً مشترى في الكناية قيل له امان ان تؤد في الكناية
 حاله ولا ردود في الورق واذا كاتب المسلم عبده علي
 خرا وخنزير او علي قيمة نفسه فالكناية فاسدة فان
 ادعى الخمر عتق ولزمه ان يبيع في قيمته ولا ينقص من
 المستى ويؤاد عليه وان كاتبه على حيوان غير موصوف
 فالكناية حايظه واذا كاتب عبده كناية واحدة
 بالف درهم حاز ان ادبا عتقا وان عجز رد الى الورق

واشترط عليه
 ان يبيع
 فاما لم يبي
 له وجهه
 المولى
 في جزء
 من

وَأَنْ كَاتِبَهَا عَلَى أَنْ تَكُونَ وَاحِدًا مِنْهُمَا ضَامِنًا عَلَى الْآخِرِ جَارَتِ
الْكِتَابَةِ وَابْتَهَمَا أَدَى عَقْقًا وَيَرْجِعُ عَلَى شَرِكَايَهُ نَصِيفُ
مَا أَدَى وَإِذَا عَقَّقَ الْمَوْلَى مَكَاتِبَهُ عَقَّقَ بَعْتَهُ وَسَقَطَ عَنْهُ
مَالُ الْكِتَابَةِ وَإِذَا مَاتَ مَوْلَى الْكَاتِبِ لَمْ تَنْفَسِحِ الْكِتَابَةُ
وَإِذَا مَاتَ مَوْلَى الْكَاتِبِ لَمْ يَقْبَلْ لَهُ إِذَا مَالُ إِلَى وَرَثَةِ
الْمَوْلَى عَلَى نَحْوِهِ فَإِنْ أَعْتَقَهُ أَحَدُ الْوَرَثَةِ لَمْ يَنْفَقِ عَقْقَهُ
وَأَنْ أَعْتَقَهُ جَمِيعًا عَقَّقَ وَسَقَطَ عَنْهُ مَالُ الْكِتَابَةِ وَإِنْ كَاتِبُ
الْمَوْلَى أُمٌّ وَلَدَهُ حَازَ وَإِنْ مَاتَ الْمَوْلَى سَقَطَ عَنْهَا مَالُ
الْكِتَابَةِ وَإِذَا وَلَدَتْ مَكَاتِبُ مِنْهُ فَهِيَ بِالْخِيَارِ أَنْ تَشَاتَ
فَضَلَتْ عَلَى الْكِتَابَةِ وَإِنْ شَاءَ عَجَزَتْ نَفْسُهَا
وَصَارَتْ أَمْرًا وَلَدَ لَهُ وَإِذَا كَاتِبٌ مَدَّ يَدَهُ حَازَ
وَإِنْ مَاتَ الْمَوْلَى وَلَمْ يَمَالْ لَهُ كَانَتْ بِالْخِيَارِ بَيْنَ أَنْ تَسْعَى
بِهِ ثَلَاثِي قِمَّتِهَا أَوْ جَمِيعَ مَالِ الْكِتَابَةِ وَإِنْ دَبَّرَ مَكَاتِبُ
تَبَتَهُ فَحَالُ النَّدْبِ يَرُودُ لَهَا الْخِيَارُ أَنْ تَشَاءَ فَضَلَتْ عَلَى
الْكِتَابَةِ وَإِنْ شَاءَ عَجَزَتْ نَفْسُهَا وَصَارَتْ مَدَّ يَدَهُ

فان مضت علی

فان مضت على كتابتها فمات المولي ولا مال له غيرها فهي
بالخيار ان شاء سعت في ثلث قيمتها عند اي حقيقه وعند
ها سعي من الاقل من ثلثي قيمتها ومن ثلث مال الكتابه
فاذا اعتق المكاتب عبده علي مال له تجز وان وهب عليه عوض
لم يقع وان لانت عبده حاز فان ادي الثاني قبل ان يعتق

اول قولوه للمولى واذا دي بعد عتق المالكين الاول
قولوه **كتاب الولاء** اذا عتق الرجل يملكه

فولاً ولهم وكذلك المرأة يعتق فان شرط انه سباً يتركها فالتسليم
باطل والولا لمن اعتق وان اذني المكاتب عتق وولاؤه للمولى
والمولى وان اعقب بعد موت المولى فولاً وله لورثة المولى

وذكر ان المولى عتيق مدبر و امتهات اولاده و
 له ولد اولاد و من مملك دارم محرم منه عتيق عليه مثل

وولاؤه له واذا تزوج عبد رجل أمة الآخر فاعتق مؤل
 الأمة وهي حامل من العبد عتقه وعتق حملها وولاؤه

الحمل لمولى الام لا ينتقل ابدا فان ولدت بعد هانتها لا يشترط

و کسب نما اولاد نه و اولاد اولاد نه
و جابر بنک و ترک کنیدی
فصل پنجم کسب نما و اولاد
و اولاد و اولاد و اولاد
موقوفه امین شریف باطله

المؤمنين كقولهم برقعوا له من الذهب ما تشاءون
من ثيابكم من الذهب والفضة والحرير والكتان
والقطن والكتان والكتان والكتان

من ستة اشهر ولدا فولأوه لمولي الام فان اعتق العبد فولأه
 ابنه وانتقل عن مولي الام الى مولي الاب ومن تزوج من
 العبد بمشقة العرب فولدت له اولادا فولأه ولدها
 لموايلها عند اي حنفه ومحمد وولا العتاقة تعصب
 فان كان للمعتق عصبه من النسب هو الي منه وان لم
 يكن له عصبه من النسب فيمراثة للمعتق فان مات
 ثم مات المعتق فيمراثة لبني المولى دون بناته وليس للنساء
 من الولاء الا ما اعتق او اعتق من اعتق او عاتق
 آخر فميراث المعتق للابن دون بنات الابن والولاء للابن
 وان اسلم رجل على رجل وولاه على ان يره ويعقل عنه
 او اسلم على يد غيره فالولاء صحيح وعقله على مولاه فان
 مات ولا وارث له فميراثه للمولى فان كان له وارث فهو
 اولى منه والمولى ان يتقل عنه بولائه الي غيره مالم يعقل عنه
 فاذا عقل عنه لم يكن له ان يتحول بولائه الي غيره وليس لمولي العتاقة

وقال ابو يوسف
 حكمه ايسر

من كان له عتاقة
 فميراثه للمولى

فان كان له عتاقة
 فميراثه للمولى

من ستة اشهر ولدا فولأوه لمولي الام

ان يوالي اجرا

فان كان له عتاقة
 فميراثه للمولى

ان يوالي احدا **كتاب** الجنابات القتل على خمسة
 اوجه عمد وشبه عمد وخطاء وما اجرى مجرى الخطا
 والقتل بسبب فالعمل ضربته بسلاح او ما اجرى مجرى السلاح
 في تعزير الاجزاء كالحديد من الحشب والحج والنار وموجب
 ذلك المأثم والقود الا ان يغوا لاولياء ولا كفارة فيه
 وشبه العمد عند اي حنفه ان يتعد الضرب ليس
 بسلاح ولا ما اجرى مجرى السلاح وقالوا اذا ضرب به نحي
 عظيم او خشية عظيمة فهو عمد وشبه العمد ان يتعد
 ضربه بما لا يقتل غالبا وموجب ذلك على التولين المأثم
 والكفارة ولا قود فيه وفيه ذنية مغلظة على العا
 قلة والخطاء على وجبي خطاء في القصد وهو ان
 يرمي شخصا يلينه صيدا فاذا هو ادى وخطاء في القتل
 هو ان يرمي غرضا فيصيب آدميا وموجب ذلك الكفارة
 والذنية على العاقلة ولا مأثم فيه وما اجرى
 مجرى الخطاء مثل النائم ينقلب على رجل فيقتله فحكمه حكم

ما تودع

الطريق لوني

الخطا واما القتل بسبب كافر البيرو وواضع الحجر في غير ملكه
وموجبه اذا تلذ به ادمى الدية على العاقلة ولا كفارة
فيه والقصاص واجب يقتل كل محموت الدم على التأبيد
اذا قتل عددا ويقتل الحر بالحر والعبد بالمسلم بالذمي
ولا يقتل المسلم بالمسلم ويقتل الرجل بالمرأة والكبير بالصغير
والصحح بالاعمى والزمن ولا يقتل الرجل بابنه ولا
بعبد ولا بمدبره ولا بمكاتبه ولا بعبد ولده ومن
ورث قصاصا على ابيه سقط ولا يستوفي القصاص الا
بالسيف واذا قتل المكاتب عددا وليس له وارث المولى
فله القصاص فان ترك وفاء ووارثه غير المولى
فلا قصاص لهم وان اجتمعوا مع المولى واذا قتل عبد الزن
لم تجب القصاص حتى تجتمع الزاهن والمرتهن ومن جرح
رجلا عمدا فلم يزل صاحب فراشه حتى مات فعليه
القصاص ومن قطع يدا غيره عددا من المفصل قطعت
يده وكذلك الرجل وما رن الانف والاذن

ومن ضرب عيني

ومن ضرب عيني رجل فقلعها فلا قصاص ان كانت قايمة
وذهب ضوؤها فعليه القصاص حتى له المرأة وتجعل على
وجهه قطن دطب وتقابل عينه بالمرأة حتى تذهب
ضوؤها في السن القصاص وفي كل شجة يمكن فيها المائنة
القصاص ولا قصاص في عظم الا بالسن وليس فيما دون
النفس شبه عمد اغا هو خطأ او عمد ولا قصاص بين
الرجل والمرأة فيما دون النفس ولا بين الحر والعبد ولا بين
العبدين وتجب القصاص في الاطراف بين المسلم والذمي ومن
قطع يد رجل من نصف الساعد او جرحه جراحة فيراء
منها فلا قصاص وعليه الدية دون العاقلة كذلك
كل جناية سقط فيها القصاص عليه واذا كان
يد المقتوع مميته ويد القاطع سلاء او ناقصة
الاصابع فالمقتوع بالجنازة انشاء قطع اليد
المعيبة ولا شيء له غيرها وان شاء اخذ الارش
كاملا ومن شج رجلا فاستوعبت الشجة ما بين

قرينه وهو ان لا يستوعب ما بين قومه في الشاج والمشجوح
 بالخيار ان شاء اقصى مقدار شجته يتبدى من اي
 جانبين شاء وان شاء اخذ الارش ولا قصاص في اللسان
 ولا في الزكوة ان يقطع الحشفة واذا صالح القاتل مع
 اولياء المقتول على مال سقط القصاص وجب المال قليلا كان
 على عرض سقط او كثيرا فاذا غلب احد الشركاء من الدم او صالح من نصيب
 حق الباقي من من الدية واذا قتل جماعة واحدا عمدا اقتصوا واذا قتل من جمعهم
 القصاص و واحد جماعة فخر اولياء المقتولين قتل بجماعتهم ولا شيء اذ كان
 كان لهم نصيبهم لهم غير ذلك وان حضر واحد قتل له وسقط حق الباقي عمدا
 ومن وجب عليه القصاص فمات سقط القصاص واذا قطع
 رجلان يدر رجل واحد فلا قصاص على واحد منهما وعليهما
 نصف الدية وان قطع رجل يميني رجلين فخر فلهما
 ان يقطعها يديه وياخذ امانة نصف الدية يقسمانها
 نصفين وان حضر واحد فقطع يده فللاخر عليه نصف
 الدية واذا اقر العبد بقتل عمده لزمه القود ومن رمى

رجلا عمدا

رجلا عمدا فقد التزم منه الى الآخر فمات فعليه القصاص
 للاول والدية للثاني على عاقبته **كتاب الديات**
 اذا قتل الرجل رجلا شبهه عمد فعلى عاقله دية مغلطة
 وعليه كفارة ودية شبه العمد عند ابن حنيفة
 واني يوسف رحمة الله مائة من الابل ارباعا وخمس وعشرون
 بنت مخاض وخمس وعشرون بنت لبون وخمس وعشرون حقة
 وخمس وعشرون جذعة ولا يثبت التغليب الا في الابل خاصة
 فلن قضى بالدية من غير الابل لم يعلظ وقل الخطاء
 لم تجب عليه الدية على العاقلة والكفارة على القاتل والدية
 في الخطاء مائة من الابل ارباعا وعشرون بنت مخاض
 وعشرون ابنا مخاض وعشرون بنت لبون وعشرون حقة
 وعشرون جذعة ومن العيني الفدان يزار ومن الورق
 عشرة آلاف درهم ولا يثبت الدية الا من هذه الاربعة
 عند ابن حنيفة وقال ابو يوسف ومحمد من البقر ما يتاخر
 ومن الغنم الفا شاة ومن الحل ما يتاح له كل حلة

فشد اخري الي جا فيها ففيمها الارش ولا قصاص فيها
 عند الي خبيقة ومن قلع سني رجل فنبت اخري
 مكانها سقط الارش ومن شج رجلا فالتحت الشجرة ولم يبق
 لها اثر ونبت الشجر سقط الارش عند الي خبيقة وقال ابن
 يوسف عليه ارش الالم وقال محمد اجرة الطبيب ومن جرح
 رجلا جراحته لم تقبض منه حتى يبرأ ومن قطع يد رجل
 خطأ ثم قتله قبل البرء فعليه الدية وسقط ارش
 اليد ولو برء ثم قتله فعليه ديتان دية اليد ودية النفس
 وكل عمد سقط فيه القصاص بشبهة فالدية في مال القاتل وكل
 ارش وجب بالصلح فهو في مال القاتل واذا قتل الاب ابنه
 عمدا فالدين ماله ثلث سنين وكل جناية اعترف بها الجاني
 فهو في ماله ولا يصدق علي عاقلة وعبد الصبي والمجنون خطا
 وقيل الدية على العاقلة ومن حفر بيرا في طريق المسلمين
 وضع حجر فقتل بذلك انسان فديته علي عاقلة وان تلف
 فيه بهيمة فضمها في ماله وان اشترى في الطريق وشنا
 او وضع حجر
 او ميزابا

او ميزابا فقط على انسان فعطب فالدية علي عاقلة ولا كفارة
 علي حافر البير ووضع الحجر ومن حفر بيرا في ملكه فعطب بها
 انسان لم يضمن والراكب ضامن لما اوطأت الدابة وما
 اصابته بيدها او كدمت ولا يضمن ما نحت برجلها او ذنبها
 فان دانت او بالنت في الطريق فعطب به انسان والسابق لم يضمن
 ضامن لما اصابته بيدها ورجلها والقائد ضامن لما اصابته
 بيدها دون رجلها وامر قائد قطارا فهو ضامن لما اوطأ
 فانه كان معه سابق فالضمان عليهما واذا جنى العبد
 جناية خطأ قبل مولاه امان يدفعه بها او تغديه فان
 دفعه ملكه ولي الجناية وان فذاه بارشها وان عاد فجي
 كان حكم الجناية الثانية حكم الاولى فان جنى جنائين قبل
 امان تدفعه الي ولي الجنائين فيسمانه علي قدر جبرها
 واما ان تغربه تدفعه الي ولي الجنائين تغديه بارش
 كل واحد منهما وان اعتقه المولى وهو لا يعلم بالجناية
 ضمن الاقل من قيمته ومن ارشها وان باعه او اعتقه بعد
 المولى

العلم بالجناية وجب الادش واذا جنى المذنب او امر الولد
 جناية ضمن المولي الاقل من قيمته او من ارشها فان جنى
 اخري فقد دفع المولي الى الاولى بقضاء فلا شيء عليه ويتبع وفي الجناية
 وفي الجناية الثانية في الجناية الاولى فيشاركه فيما اخذ
 وان كان المولي دفع القيمة بغير قضاء فالولي بالجنايا
 ان شاء اتبع المولي وان شاء اتبع وفي الجناية الاولى اذا
 مال الحايط الى طريق المسلمين طول صاحبه بنقصه و
 اشهد عليه فلم ينقصه في مدة يقدر على تقضيه حتى سقط
 ضمن ما تلف من نفسي او مال ويستوي بمطالبة مسلم
 او ذمي وان مال لي دار رجل فالمطالبة الي مالك الدار خاصة
 وانما اصددم فارسان فماتتا فعلى عاقلة كل واحد منهما
 دية الاخر واذا قتل رجل عبدا خطأ فعليه قيمته
 لا يزداد على عشرة آلاف درهم وان كان قيمته عشرة الاف
 درهم او اكثر قضى عليه بعشرة الاف لا عشرة وفي الامة
 اذا اذنت قيمتها على الدية خمسة الاف لا عشرة وفي

يد العبد نصف

ان يطالبه بنقصه

يد العبد نصف قيمته ولا يزداد على خمسة الاف لا
 خمسة وكل ما يقدر من دية الحر فهو مقدرة من قيمة
 العبد واذا ضرب بطن امرأة فالقت جينا ميتا فعليه
 غرة نصف عشر الدية فان دنته حيا ثم مات فعليه دية
 كاملة وان القته ميتا ثم ماتت لام فعليه دية
 وغرة وان ماتت ثم القته ميتا فلا تجزي الجاني موروث
 عنه وفي جيب الامة اذا كان ذكرا نصف عشر قيمته

كتاب الفسامة اذا وجد

لو كان حيا وعثر قيمته ان كان انثى ولا كفارة في الجاني
 والكفارة في شبه العمد والخطاء عتق رقبة مؤمنة
 فان لم تجد فصيام شهرين متتابعين ولا تجزي فيه
 الاطعام

فان تذر بدمه او يكون الواجب
 في الذم من الواجب
 لان في العادة لا يذم
 الاطعام
 قيمة الجاني
 ان توفى من جارية حتى
 ويوم انقضاء الذي
 مثلها في اطعام الذي
 درهم ونصف باق
 قيمته
 ان كان انثى حرة
 ان كان انثى حرة

خمين

عينا ولا يدخل في القسامة صبي ولا مخنوق ولا امرأة ولا
 عبد وان وجد ميت لا تربيته فلا قسامة ولا تنيه وكذلك
 ان كان الدم يسيل من انفه وفمه او من دبره وان
 كان يخرج من عينيه او من اذنيه فهو قاتل واذا
 وجد القاتل على دابة يسوقها رجل فالدية على عاقلته دون اهل المحلة دون
 اهل المحلة وان وجد في دار انسان فاقسامة عليه والدية
 على عاقلته ولا يدخل السكان في القسامة مع الملاك عند
 ابي حنيفة وهي على اهل الخطة دون المشتركين ولو بقي منهم
 واحد وان وجد القاتل في سقاية فاقسامة على من فيها
 من الركاب والملاحين وان وجد في مسجد محلة فاقسامة
 على اهلها وان وجد في الجامع او الشارع الاعظم فلا قسامة
 فيه والدية على بيت المال وان وجد في بركة ليس بقربها
 عمارة فهو هدر وان وجد بين قريتين كان على اقربهما
 وان وجد في وسط الخواص بركة الماء فهو هدر وان كان
 مكتسبا بالشايط فهو على اقرب القرى من ذلك المكان وان ادعى

الولي على واحد

الولي على واحد من اهل المحلة بعينه لم تستقط القسامة
 عنهم فان ادعى على واحد من غيرهم سقطت القسامة واذا قال
 المستخلف قتله فلان اسخاف بالله ما قتله ولا عرفت له قاتلا
 غير فلان واذا شهد رجلان من اهل المحلة على رجل
 من غيرهم انه قتله لم تقبل شهادتهما **كتاب المهادنة**
 الدية في شبه العمد والخطاء وكردية وجبت بنفس القاتل
 على العاقلة والعاقلة اهل الديوان كان القاتل من اهل الديوان
 تؤخذ من عطاياهم في ثلث سنين واذا خرجت العطايا في اكثر
 من ثلث او اقل اخذ منها وليهم من اهل الديوان فعاقلته
 قبيلته **كتاب المهادنة** ثلاث سنين لا يبرأ الواحد على اربعة
 دراهم في كل سنة درهم ودراهم وينقص منها فان لم يتبع
 القبيلة لذلك ضم اليهم اقرب القاييل من غيرهم ويدخل
 القاتل مع اهل العاقلة فيكون فيما يؤدي كما حددهم
 والعاقلة المعقبة قبيلة مولاة ومولى المولاة يعقل عموه
 وقبيلته ولا تحمل العاقلة اقل من نصف عشر الدية وتحمل

من حج حقة ومن الدية
 سبعت بها الدية
 الدية على القاتل
 الدية على القاتل
 الدية على القاتل

الدية على القاتل
 الدية على القاتل
 الدية على القاتل

الإمام ذلك مصلية ^{مغيرة} على قدر ما يرى وإذا كان المريض
 في الحال ^{في حاله} وحده الرجم ^{يرجم} وإن كان حده الجلد لم يجلد حتى يبرأ ^{وإن كان الرجم مقيته مولاه}
 إذا نزلت الحامل لم تحدد حتى تقع حملها وإن كان حدها
 الجلد فحق تعالى من نفاستها وإذا شهد الشهود تحدد متفاد
 لم ينعمهم إقامة بعد ^{عن الإمام} لم يقبل شهادتهم إلا في حد
 العذف خاصة ومن وطئ أجنبية فيما دون الفرج عزر ولا حد
 على من وطئ جارية ^{دله} ولد ولد ^{وإن قال} على حرام
 وإذا وطئ جارية أبيه أو أمه أو زوجته أو ولي العبد جارية
 مولاه وقال علمت أنها على حرام حده وإن قال طنت أنها تحل
 لي لم تحدد ومن وطئ جارية أخيه أو عمه وقال طنت أنها
 حلال حده ومن ذقت إليه غيب امرأته وقلن النساء أنها زوجه
 فوطئها فلا حد عليه وعليه المهر ومن وجد امرأة على فراشه
 فوطئها فعليه الحد ومن تزوج امرأة لا تحل له نكاحاً حراماً
 فوطئها لم تجب عليه الحل وعزر إذا كاه يعلم ذلك ومن
 أتى امرأة في موضع انعكوه أو عمل عمل قوم لوط فلا حد عليه

عند أبي حنيفة

وبشأنه قال مرة واحدة
 وبشأنه قال مرة واحدة

عند أبي حنيفة ويعزر ^{وقال هو كالتنا} ومن وطئ بيمينه فلا حد
 عليه ومن زنى في دار الحر ^{في دار البغي} ثم خرج إليها
 لم يقيم عليه الحد **باب حد الشرب** من شرب الخمر
 فأخذ وزنها ^{موجود} فشهد الشهود بذلك عليه أو أقر
 فعليه الحد وإن أقر بعد زناها ^{راحت} لم تحدد ومن سكر
 من النبيذ ^{ولا حد} على من وجد راحة الخمر أو قباها ولا
 تحدد السكران حتى يعلم أنه سكر من النبيذ وشربه طوعاً ولا
 تحدد يزدول السكر وحد الخمر والسكر في الخمر ثمانون سوطاً ^{أو سوطاً}
 يفوق على أعضائه كما دشونا في الزنا وإن كان عبداً فحده
 ادبعون ومن أقر بشرب الخمر والسكر فجمع لم تحدد وثبت
 المشرب بشهادة شاهدين أو بأقراره مرة واحدة ولا
 يقبل فيه شهادة النساء **باب حد القذف** إذا قذف الرجل رجلاً
 عصفاً أو امرأة محصنة بصريح الزنا أو
 طالب المقذوف بالحد حدة الحاكم ثمانين سوطاً إن كان
 حرّاً يفوق على أعضائه ولا يجوز من ثيابه غيراته

وإذا كان من يمينه فلا حد
 وإذا كان من يمينه فلا حد
 وإذا كان من يمينه فلا حد

إذا قذف الرجل رجلاً
 عصفاً أو امرأة محصنة

يخرج عنه الفرو والحنو وان كان عبداً حرة اربعين
 والا حصان ان يكون المقدوف حراً عاقلاً بالغاً مسلماً
 عفيفاً عن فعل الزنا ومن نفي نسب غيره فقال ليست له بيك او يا
 ابن التواني وامة ميتة محضة وطالب الابن مجزهاً حذاً قادراً
 ولا يطالب بحذ القذف للبيت الامن يقع القذف في نسبه بقذفه
 واذ كان المقدوف محضاً حارلاً بنبه الكافر والعبدان
 يطالب بالحذ وليس للعبدان يطالب مولاة بقذف امه
 الحرة فان اقترق قذف ثم رجع لم يقبل رجوعه ومن قال
 لهربي يا بنطي لم تحذ ومن قال لوجل يا ابن ماء السماء فليس
 بقاذف واذ استب الى عمه او خاله او زوج امه فليس بقاذف
 ومن وطئ وطئاً حراماً في غير ملكه لم تحذ قاذفه
 والملاعنة بولد لا تحذ قاذفها ومن قذف امه او عبداً
 او كافراً بالزنا او قذف مسلماً بغير الزنا فقال يا قاسم
 او يا كافي او يا خبيث عذروا ان قال يا حمار او يا خنزير
 لم يغزوا والعرب اكثره تسعة وثلاثون سوفاً واقله

الا ان يكون
 علماً او شياً يخاص

نكث حذاته

ثلاث جلدان وقال ابو يوسف يبلغ بالتعزير خمسة وسبعين
 سوفاً فان دأى الامام ان يضم الى الضرب في التعزير الجاني
 واشد الضرب التعزير ثم حذ الزنا ثم حذ الشرب ثم
 حذ القذف ومن حذ الامام او عذره فمات فدمه حذ
 وان حذ المسلم في القذف سقطت شهادته وان تاب
 وان حذ الكافر من القذف ثم استلم قبلت شهادته ^{وغيره}

كتاب السرقه وقطع الطريق اذا سرق البالغ

العاقل عترة دراهم او قيمته عترة دراهم مضروبة او غير
 مضروبة من حوز لا شبهة فيه وجب عليه القطع والحبس
 والعبد في القطع سواء وتجب القطع باقراره مرة واحدة
 وبشهادة شاهدين وان اشترك جماعة في سرقة فاصاب
 من ذلك كل واحد منهم عترة دراهم قطعوا وان اصاب
 اقل من ذلك لم يقطع ولا يقطع فيما يوجد فيها مباحاً
 في دار الاسلام كالخطب الحسيني والقصب التيمكي
 والصيد وكل فيما يسرع اليه الفساد كالنواكفة والطبة

وكذا لا يقطع

وسرق دراهم زبوا لو
 نفعه او سرقه لم يقطع
 حتى يسوي عترة دراهم
 جبار ولا عترة للوزن او
 كذا لو سرق قطع ثوبه
 وعترة دراهم و
 قيمتها اقل وان سرق
 دينار او نصف دينار
 وقيمة عترة دراهم
 جبار قطعت يده وان
 كانا قيمته اقل من ذلك
 لم يقطع

نياح

واللبن والتمر والبزج والذرع الذي لم يخصر ولا قطع في
الاشربة المطربة ولا في الطنبور ولا في سرة المصحف وان
كان عليه حلية ولا في الصليب الذهب ولا التطريخ ولا الورد
ولا قطع على سارق القبي الحر وان كان عليه حلي
ولا في سرة عبد الكبير ويقطع في سرة العبد الصغير ولا قطع
في الدفاتر كلها الا في دفاتر الحساب ولا في سرة كلب
ولا فهد ولا دق ولا طبل ولا من مار ويقطع في الساج والقناء
والابنوس والصندل وان اخذ من الخشب او ان ابواب قطع
فيها ولا قطع على حائز ولا خائنة ولا بناشر ولا متربس ولا
مختلس ولا يقطع السارق من بيت المال ولا من مال السارق فيه
شركه ومن سرق من ابويه او ولده او من سرق من محرم منه
لم يقطع وكذلك اذا سرق احد الزوجين من الآخر
والعبد من سيده او من امارة سيده او زوج
سيده او المولي من مكاتبه والسارق من الغنم والكرز
على فريز حوز لم يقطع حوز لم يقطع فيه كالبوت والدور

ولا يقطع على سارق القبي الحر وان كان عليه حلي
ولا يقطع على سارق القبي الحر وان كان عليه حلي
ولا يقطع على سارق القبي الحر وان كان عليه حلي

وحوز

او من غير حوز
وحوز بالحاظ من سرق شيئا من حوز وصاحبه عنده
تحفظه وجب عليه القطع ولا قطع على من سرق من حزام او من
بيت اذن الناس من دخوله ومن سرق من المسجد مناعا
وصاحبه عنده قطع ولا قطع على الضيف اذا سرق من اضا
واذا اتعب اللقي البيت فدخل واخذ المال وناوله الى آخر
خارج البيت فلا قطع عليها وان الفاء في الطريق ثم خرج و
اخذ قطع وكذلك ان حمله على حمار فساقه واخرجه وقطع
اذا دخل الحوز جماعة فتولى بعضهم الاخذ قطعوا جميعا ومن
نقب البيت واخذ يده فيه فاخذ شيئا لم يقطع وان ادخل يده
في صندوق الصير في او في كمر غيره فاخذ المال قطع وقطع
عين التارق من الزند وتحسم فان سرق ثانيا قطعت رجله
اليسرى فان سرق ثالثا لم يقطع وخلد بالنجن حتى يتوب واذا
كان التارق اثل اليد اليسرى او اقطع او مقطوع الرجل اليمنى
لم يقطع ولا يقطع التارق الا ان يحضر السروق منه فيطالب
بالسرقه فان وجهها من التارق او باعها اياه او نفقت قيمتها

اذا سرق منها شيئا
اذا سرق منها شيئا
اذا سرق منها شيئا

حلال على حرام
حل حرامين وان كان
بيار مسئلة سيد

كتاب الصيد والذبائح

وتجوز الا صطياد بالكل
المعلم والمعد والبازي وسائر الجوارح المعلقة وتعليم الكلب
ان يترك الاكل ثلث مرارة وتعليم البازي ان يرجع اذا
دعوت و اذا ارسل كلبه المعلم او بازيه او صقره وذكر اسم الله
تعالى عليه عند ارساله واخذ الصيد وجرحه فمات حل كله
وان اكل منه الكلب لم يؤكل وان اكل منه البازي اكل وان اكل
المرسل الصيد حيا وجب عليه ان يذكيه فان ترك ذكيبه
حتى مات لم يؤكل وان خنقه الكلب ولم يجرحه لم يؤكل
وان يشاركه كلب غير معلم او كلب مجوسي او كلب لم يذكر اسم
عند ارساله الله عليه لم يؤكل واذا رمى الرجل سهمين فقتل بهما
اصاب ما اصاب اذا جرحه السهم فمات وان ادركه حيا
ذ كاه وان يترك ذكيبه لم يؤكل واذا وقع السهم في مكان
بالصيد فتأمل حتى يبار عنه ولم ينزل في طلبه حتى
اصابه ميتا اكل وان قعد عن طلبه ثم اصابه
ميتا لم يؤكل فان رمى صيدا فوقع في الماء ولم يؤكل

و كذلك ان وقع في الماء

وكذا ان وقع على سطح او جبل ثم تروى عنه الى الارض اكل
اكثره وان وقع على الارض ابتداء اكل وعلى اصابه طعنه
يعرضه لم يؤكل وان خرج اكل ولا يؤكل ما اصابته اليد
اذا مات لم يؤكل وان جرح اكل واذا رمى الى صيد افقطع عضوا
منها اكل الصيد ولم تؤكل العضو وان قطع اثنان
والاكثر مما يلي العنق اكل ان كان الاكثر مما يلي الراس اكل
ما يلي الراس وتترك ما لا اكثر ولم يؤكل الاقل ولا يؤكل
صيد المجوسي والموتد والوثني والمحم ومز من صيد افاصا
ولم يخنه ولم يخرجه من حيز الا متناع فرماه آخر فقتله
فهو الثاني ويؤكل وان كان الاول اخنه فرماه الثاني فقتله
لم يؤكل والثاني ضام لقيمته للاول غير ما نقصته جرحه
وتجوز اصطياد ما يؤكل من الحيوان ولا يؤكل ورنجة المسلم
والكنابي حلال ولا يؤكل رنجة المجوسي والموتد والوثني
والمحم وان ترك الذابح التسمية عهدا فالذبحة ميتة
لا يؤكل وان تركها ناسيا اكل والزبح في الخلق

واللبن والعروق التي تقطع في الذكاة اربعة الحلقوم
 والمرى والودجان فاذا قطعتها بجلد الاكل وان قطع اكثر
 ها فكذاك عند اي حنيفة وقال ابو يوسف ومحمد لا يذمن
 قطع الحلقوم والمرى واحدا والودجين وتجزأ الذبح بالليطة
 والحرة ويكفي شئ من الدماء الطفر القابم والسرة القابم
 ويسمى ان تحذف الذراع شفرته ومن بلغ بالسكين النخاع قطع
 الواسكر له ذلك ويؤكل ذبيحة واذا ذبح الشاة من
 قفاها وان بقيت حية حتى قطع العروق جاز ويكره وان مات
 قبل قطع العروق لم يؤكل وما استأثر من الصيد فذكاته
 الذبح وما توشى من الفم فذكاته العروق والجح والمستمى
 في الليل الخوفان ذبحها جاز ويكره المستحب البقر والغنم الذبح
 فذبحها جاز ويكره وما تحرقه او ذبح بقره او نساء
 فوجد في بطنها جنينا ميتا لم يؤكل استعوا ولم يشع
 ولا تجوز الاكل كل ذبيحة من السباع وذبيحة من الطير
 ولا تأسر ناكل عواجا للزعر ولا يؤكل الا بقع الذي يأكل

الجيف

الجيف ويكره اكل الضبع والضب وبالحشرات كلها ولا تجوز
 اكل لحم الحمر الا اهلية والنغال ويكره اكل الغر عند ذبي
 حنيفة ولا تأسر باكل الارنب اذا ذبح ما لا يؤكل لحمه ومهر
 لحمه وجلده اكله لا يذمن والحنث يرفق الذكاة لا تجوز الشك
 فيهما ولا يؤكل من حيوان الماء الا السمك ويكره اكل الطائر
 منه ولا تأسر باكل الجوز والمار المالح وتجزأ اكل الجراد
 ولا ذكاته **كتاب الاضحية** الاضحية واجبة ^{بذبح} فريضة معلقة ^{بذبح}
 على كل حر مسلم مقيم ^{بذبح} في يوم الاضحية عن نفسه واولاده
 الصغار يذبح عن كل واحد منهم شاة ويذبح بئرته
 او بقرة عن سبعة وليس على المسافر اضحية ووقت الاضحية والفقر
 يدخل بطول الفجر من يوم الحمر الا انه لا تجوز له اكل الاضحية
 الذبح حتى يعطي الامام العبد واما اهل السواد فيذبح
 ثور بعد الفجر وهي جائزة في ثلثة ايام يوم النحر ويومان
 بعده ولا يفتى بالعبادة والعواجم والعجماء التي لا
 تمشي الى المنسك ولا العجاف ولا تجزئ مقطوعة الا ذبيحة

مقدوم الرطبة

اريد

والذين ولا التي ذهب أكثر من غيرها فان بقي الأكثر من
 لاذن والذين جازوا تجوزان يفتح بالحاء والخصي والتولاء والجراد
 ولا ضحية من الإبل والبقر والغنم بحري من ذلك كله التي فيها
 عدد إلا الضأنة فان الخدع منه تجوزي وبيا كل من لم لا ضحية
 ويطعم الأغنياء والقراء ويذبح ويستحي أن لا ينقص الصدقة
 من الثلث ويصعد قنجلدها أو يعمل منه الله تسعمل في البيت
 ولا أفضل أن يذبح أضحية بيده ان كان تحسن الذبح
 ويكره أن يذبحها الكفاي وإذا غلط رجل في قدح مل وأخذ
 منهما أضحية كالأضحية أعومها ولا ضأنة عليهما **كتاب**
الإيمان الإيمان على ثلاثة أركان الإيمان بالله
 وتوحيده ومنعقدة وبين لعو فيمن الغور هي الحلف على
 أمر ماض يتعهد الكذب فيه فله اليمين يا ثم ولا كفارة
 عليه إلا الاستغفار واليمين المنعقدة هي الحلف على أمر المستقبل
 أن يفعله ولا يفعله فإذا خنت في ذلك لزمته الكفارة
 وبين اللغو أن تحلف على أمر ماض وهو يظن أنه كما قال

والأمر بخلافه

والأمر بخلافه فله اليمين لو جواد لا يؤخذ الله تعالى
 بها والقاصد في اليمين والمكره سواء ومن فعل الحلف والناسي
 عليه مكرها أو ناسيا سواء واليمين بالله تعالى أو باسم
 من أسمائه كالرحمن والرحيم أو بصفة من صفات ذاته كقوله
 الله وجلاله وكبريائه لا قوله وعلوه الله فانه لا يكون قوله
 يمينا وان خلف بصفة من صفاته الفعل كغضب الله وسخطه لا يكون يمينا
 لم يكن حالفا ومن حلف لعن الله تعالى لم يكن حالفا
 لا لئني والقول والكهنة والحلف بحروف القسم وحروف القسم
 الواو كقوله والله والباء كقوله بالله والتاء كقوله تالله والهمزة كقوله
 وقد تضمن الحروف فيكون حالفا كقوله الله لا أفعل كذا
 وقال **اليمين** إذا قال وحق الله لا يكون حالفا وإذا
 أقسم أو أقسم بالله أو حلفا أو حلف بالله أو أشهد أو شهد
 بالله فهو حالف وكذا قوله وعهد الله وميثاقه وعلي
 نذر ونذر الله فهو يمين وإذا قال ان فعلت كذا فانا
 يهودي أو كافر فهو يمين وان قال فعلي غضب الله وسخطه

قوله وعلم الله فانه لا يكون
 يمينا لان يكون يمينا الا ان يقول
 التيميم ولو قال وحق
 الله لا أفعل كذا الا ان يقول
 يمينا يا الله أو يا الله
 الا ان يقول واذ قال
 والحق لا أفعل كذا فهو
 يمين

او انا زان او شارب خمر او آكل دبا فليس بحالف
 كفارة اليمين عتق رقبة تجزي فيها ما تجزي في الظهار
 وان شاء وكساة عشرة مساكين لكل واحد منهم ثوبا فما
 زاد وادناه ما تجزي فيه الصلاة وان شاء اطعم عشرة
 مساكين كالا طعام في كفارة الظهار فان لم يقدر على
 احد هذه الاشياء الثلاثة صام ثلاثة ايام متعاقبات
 فان قدم الكفارة على الجنت لم تجز ومن حلف على مقصية
 مثل ان لا يصلي او لا يكلم اباه او ليقتل فلانا فينبغي ان
 تكتف ويكفر عن يمينه واذا حلف الكافر ثم حنت في حال
 الكفر او بعد الاسلام فلا حنت عليه ومن حرم على نفسه
 شيئا مما يملكه لم يصير محرما وعليه ان يستباحه كفارة
 يمين فان قال كل حلال علي حرام فهو على الطعم والشراب
 الا ان ينوي غير ذلك ومن نذر نذرا مطلقا فعليه
 الوفاء به وان علق نذره بشرط فوجد الشرط فعليه الوفاء
 بنفس النذر وروي ان ابا حنيفة رجع عن ذلك فقال اذا قال اني

فعلت كذا

فعلت كذا فعلي حجة او صوم سنة او صدقة ما املكه اخراه
 من ذلك ككفارة يمين وهو قول محمد ومن حلف لا يدخل
 بيتا فدخل الكعبة او المسجد او البيعة او الكنيسة لم تكتف
 ومن حلف لا يتكلم فقرا وهو في القبلة لم تكتف ومن حلف
 لا يلبس ثوبا وهو لا يسه فتزعه في الحال لم تكتف وكذلك
 اذا حلف لا يركب هذه الدابة وهو يركبها فتزل لم تكتف
 وان كان لبث ساعة واذا حلف لا يدخل هذه الدار وهو
 فيها لم تكتف بالعود حتى يخرج ثم يدخل ومن حلف لا يدخل
 دارا فدخل دارا اخرها لم تكتف ومن حلف لا يدخل هذه الدار
 فدخلها بعدما انهدمت وصارت صخر اختلف ولو حلف
 لا يدخل هذه البيت فدخل بعدما انهدم لم تكتف ومن
 حلف لا يكلم زوجة فلان فكلما بعد ما خلقها فلان
 حنت وان حلف لا يكلم عبد فلان او لا يدخل دار فلان
 فباع عبده وداره فكلما العبد ودخل الدار لم تكتف وان
 حلف لا يكلم صاحب هذا الطيلسان فباعه ثم كلف حنت

وكذلك ان خلق لا يكلم هذا الشاب فكله بعد ما صار شيخا
 اولاً يا كل لم هذا الرجل فصار كبشاً فاكله حينئذ وان طرد
 لا كل من هذه الخلة فهو على غيرها وان خلق لا ياكل بسراً
 فاكل رطباً لم تكتف ومن خلق لا ياكل رطباً فاكل بسراً
 مذ تباحث عند اي حنيفة ومن خلق لا ياكل لحمًا فاكل
 سمكاً لم تكتف ومن خلق لا يشرب من جلة فشرب منها بآنا
 لم تكتف حتى يكبر فيها كوا عاقي قول اي حنيفة وان طرد لا يشرب
 من ماء و جلة فشرب منها بآنا حنيفة ومن خلق لا ياكل من هذه
 الحنطة فاكل من خبرها لم تكتف ولو خلق لا ياكل من هذه
 الدقيق فاكل من خبره حنيفة وانما سقطه كما هو لم تكتف
 وان خلق لا يكلمه الا بانه فاذن له ولم يعلم الا بالاذن
 حتى كلمه حنيفة واذن استوفى الوالي رجلاً ليعلمه بكل راعى من راعى
 دخل البلد فهو على حال ولا يته خاصته ومن خلق لا يركب
 دابة فلان فركب دابة عبده لم تكتف ومن خلق لا يدخل
 هذه الدار فوقف على سطحها او دخل دهليزها حنيفة

وان خلق لا يطعم
 فلان فكله حنيفة
 يسمع الا انه نائم
 حنيفة

وان وقف طاق

وان وقت طاق الباب بحيث اذا اغلق الباب كان خارجاً لم تكتف
 ومن خلق لا ياكل الشوي فهو على اللحم دون البازنجان والجزء حنيفة
 ومن خلق لا ياكل الطيب فهو على ما يطبخ من اللحم ومن خلق لا ياكل
 الرأس فيمينه على ما يكس في التنايز وبيع في المهر ومن خلق
 لا ياكل خبزاً فيمينه على ما يعينوا اهل المهر اكله خبزاً فان اكل
 خبزاً القطايف او خبز الارز بالعراق لم تكتف ولو خلق لا
 يبيع اولاً شوي اولاً يواجر فكل من فعل ذلك لم تكتف ومن خلق
 لا يتزوج او لا يطلق فكل بذلك حنيفة ومن خلق لا يجلس على
 سرير فجلس على سريره فوقع بساطه حنيفة وان جعل
 فوقه سرير آخر فجلس عليه لم تكتف ولو خلق لا ينام على فراشه
 عليه وقعه فقام حنيفة وان جعل فوق فراشه آخر لم تكتف ومن
 خلق يمينه وقال ان شاء الله متصلاً يمينه لم تكتف ومن خلق
 ليا تينه ان استطاع فهذا على استطاعة القحة دون القدرة
 وان خلق لا يكلمه فلان جينا او زمانا او لحي او الزمان فهو
 على ستة اشهر وكذا عند يوسف ومحمد ولو خلق لا يكلمه
 آيما فهو على ثلاثة ايام وان خلق لا يكلمه الا ايام فهو على عشرة
 ايام عند اي حنيفة وعند ما على ايام الاسبوع ولو حلف
 لا يكلمه الشهر فهو على عشرة اشهر عند اي حنيفة وقال
 اثني عشر شهرا وان حلف لا يفعل كذا تركه ابدان

ومن خلق لا يجلس
 على الارض فجلس على
 بساط او حصير
 لم تكتف

الزهر دهرام

حلف ليفعلن كذا ففعله مرة واحدة ترفى عينه ومن
 خلف لا يخرج امراته الا بآذنه فاذا نكحها مرة فخرجت
 ثم خرجت مرة اخرى بغير اذنه حنت ولا بد من الاذن في كل
 خروج وان قال الا ان اذن لك فاذن لها مرة واحدة ثم خرجت
 بعدها بغير اذنه لم تفت وان خلف لا تغدأ الا بعد الاكل
 من طلوع الفجر الى الظهر والعشاء من صلاة الظهر الى نصف
 الليل والسحر من نصف الليل الى طلوع الفجر وان خلف ليقتضي
 فلا ناديه الى قريب فومادون الشر وان قال الى بعيد فهو
 اكثر من الشر ومن خلف لا يسكن هذه الدار فخرج منها
 بنفسه وترك فيها اهله وساعه حنت ولو ظن ليصعدن
 السما او ليقتضين فلا ناديه اليوم وقضاه ثم وجد
 فلو نكح بعضه زيوفا او بغير حنته او مستحقة لم تفت
 الحالف وان جرحها رصاصا او صقوة حنت ومما
 خلف لا يقبض دينه دهرادون درهم تقبض بعضه
 حنت حتى يقبض جميعه مفرقا وان قبض بينه في
 وزن بيني لم يتشاغل بينهما الا بالوزن لم تفت
 وليس كذلك بتفريق ومن خلف لياقين البصر فلم
 يأتها حتى مات حنت في آخر جزء من اجزائها

او ليقتلن
 هذا جزاء
 ان يغدرت يمينه حنت
 عقبيه كما ومن خلف

كتاب الدعوي

كتاب الدعوي المدعي من لا يجبر على الخصومة
 اذا تركها والمدعي عليه من يجبر على الخصومة ولا يقبل الدعوي
 حتى يذكر شيئا معلوما في جنسه وقدره وان كان غميا في ذلك
 عليه كلف احضارها اليه اليه بها بالدعوي وان لم تكن
 حاضرة ذكر قيمتها وان ادعى عقارا حدد له وذكر انه في يد
 المدعي عليه وانه يطالبه به وان كان حقا في الزمة ذكر انه
 يطالبه به واذا صحت الدعوي سأل القاضي المدعي عليه عنها فان
 اعترف وقضى عليه بها وان انكر سأل المدعي البينة فان احضرها
 قضى بها وان عجز عن ذلك وطلب عين خصمه استخلف عليها
 وان قال لي بينة حاضرة وطلب اليه لم يستخلف عندي حنيفة
 ولا تدري اليه على المدعي ولا يقبل بينة صاحب اليد في الملك
 المطلق وان نكل المدعي عليه عن اليمين فبطلت عليه بالنكول وله
 ما ادعى عليه وينبغي القاضي ان يقول له اني اعرض عليك
 اليمين فلما بان خلقت ولا قضيتك عليك بما ادعاه فاذا
 كره العرض لك مران قضى عليه بالنكول وانه كانت الدعوي

كما حال يستحل الملك عند ان حنقه ولا يستحل في النكاح والرجعة
 والقبول في الميلاء والوق والاستيلاء والنسب والولاء والحقوق
وقال ابو يوسف ومحمد يستحل في ذلك كله في الحدود وادعى
 ادعى اثنان عينا في يد آخر كل واحد منهما يزعم انهما له واقاما ^{البينة}
 قضى بينهما نصفان وان ادعى كل واحد منهما امرأته واقاما البينة
 لم يقض بواحدة من البنتين ودفع الي تصديق المرأة لاجلها
 وان ادعى اثنان كل واحد منهما انه اشترى منه هذا العبد واقا
 ما البينة فكل واحد منهما بالخيار ان شاء اخذ نصف العبد
 بمصفى الثمن وان شاء ترك فان قضى القاضي بينهما فقال احدهما
 لا اختار لم يكن له الاخر ان لاخذ جميعه وان ذكر كل واحد منهما
 تاريخا فهو للاول منهما وان لم يذكر تاريخا ومع احدهما
 قبض فهو اولي والادعى احدهما شري والآخر هبة وقبضا
 واقاما البينة ولا تاريخ معهما فالشري اولي وان ادعى احدهما
 الشري وادعت امرأة انه تزوجها عليه سواء وان ادعى
 احدهما رهنا وقبضا والآخر هبة وقبضا فالرهن اولي

وان اقام الخارجاه

١١٤
 وان اقام الخارجان البينة على الملك والتاريخ فصاحب
 التاريخ لا يعذر اولى وان ادعى الشري من واحد
 واقام البينة على التاريخ فالاولي فان اقام كل واحد
 منهما بينة على الشري من اخر وذكر تاريخا فلهما سواء
 وان اقام الخارج البينة على ملك مورتخ واقام صاحب
 اليد البينة على ملك اقدم تاريخا كان اولى فان اقام
 الخارج وصاحب اليد كل واحد منهما بينة بالتاريخ فصاحب
 اليد اولى وكذلك النسخ في الشيا التي لا تنسخ لامرأة
 وكل سبب في الملك لا يتكرر فهو كذلك وان اقام الخارج
 البينة على الملك وصاحب اليد بينة على الشري منه كان
 اولى وان اقام كل واحد منهما البينة على الشري
 من الآخر ولا تاريخ معهما ترا توثيق البينتين وان اقام
 احدهما المدعين شاهدين والاخر اربعة فلهما سواء
 ومن ادعى قصاصا على غيره في حد استخلف فان نكل
 عن اليمين فيما دون النفس لوفه القصاص وان نكل في

النفس حرة **اقرو وقال** ابو يوسف ومحمد يلزمه الارش
 فيها ولذا قال المدعي لي بينه حاضرة قبل حصمه اعطيه كفيلا
 بنفسك ثلثة ايام فان فعل ولا أمور ملازمته الا ان يكون غريبا
 على الطريق فيلزم مقدار حبل القاضي وان قال المدعي عليه
 الشيء او عينه فلا خصومه بينه وبين المدعي وان قال ابتغى
 من الغايب فهو خصم وان قال المدعي سرق متي واقام البينة
 عليه وقال صاحب اليد او عينه فلان واقام البينة لم ترفع
 الخصومة وان قال المدعي ابتغى من فلان وقال صاحب
 اليد او عينه فلا خصومه وان قال المدعي ابتغى من فلان وقال صاحب
 اليمين بالله تعالى من غيره ويؤكد بذكره وصافه
 ولا يتخلف بالطلاق ولا بالعقار ويتخلف اليهودي بالله
 الذي انزل التوراة على موسى النمراني بالله الذي انزل
 الانجيل على عيسى والحجوسي بالله الذي خلق النار ولا
 تخلفون في بيوت عبادتهم ولا يجب تغليب اليمين على

الغايب او هذه
 عندى او غصبته منه
 واقام بينة على ذلك فلا

انه ابتاع من المسلم بزمان ولا يمكن ومن ادعى بالله يتخلف بالله
 هذا عبده بان
 فجد استخلف بالله ما يتكلم به
 قائم فبذلك

ويتخلف في الغصب بالله ما استوفى عليك رد هذا العين ولا
 يتخلف بالله ما غصب في النكاح بالله ما بينكما نكاح
 قايوم في الحال وفي دعوى الطلاق بالله ما هي بائن منك الشاة
 مما ذكرت ولا يتخلف بالله ما خلقها وان كانت دارا
 2 يد رجل ادعى هاتان احد هما جميعا والاخر
 نصفها واقام البينة فلصاحب الجميع ثلثة ارباعها
 ولصاحب النصف ربعها عنداني حنيفة وقال ابو يوسف
 ومحمد بينهما اثلاثا ولو كانت في ايديهما سلمت لصاحب
 الجميع نصفها لا على وجه القضا ونصفها على وجه
 القضا واذا تنازعا في دابر واقام كل واحد منهما
 بينة انها اتحت عنده وذكر اقرارهما وسوى الدابة
 يوافق احدا التارخين فهو اولى وان اشكل ذلك كانت
 بينهما واذا تنازعا دلبه احد هما دلبها والاخر متعلق
 بلحامها فالواكب اولى وكذلك اذا تنازعا بعيرا وعليه
 حبل واحد فصاحب الحبل اولى واذا تنازعا قيصا احدهما

لا يسهل ولا آخر متعلق بلكه ^{فلا يصح} واذا اختلف المتبايعان
 في البيع وادعا احدهما فادعى الآخر اكثر منه واعتق
 البائع بقدر من المبيع وادعى المشتري اكثر منه واقام احدهما
 البينة قضى له بها وان اقام كل واحد منهما بينة كانت
 المشبهة للزيادة او في فاد لم يكن لكل واحد منهما بينة قيل
 للمشتري اما ان ترضى بالثمن الذي ادعاه البائع والا فسيما
 البيع وقيل للبائع اما ان قسم ما ادعاه المشتري من المبيع ولا
 فسيما البيع وان لم يتراضيا استوفى الحاكم كل واحد منهما
 على دعوى الآخر بتدري بين المشتري فاذا اختلفا فسيما
 البيع بينهما وان نكل احدهما عن البيعة لم يزمه دعوى الآخر وان
 في الاجل او في شرط الخيار او في استيفاء بعض الثمن فلا تخا
 لف بينهما والقول قول من ينكر الخيار والاجل مع بينة وان
 هلك المبيع ثم اختلفا لم يتخافا عنداني حنيفة وان لم يفسد
 القول قول المشتري وقال محمد يتخالفان ويفسخ البيع على
 قيمة الهالك وان هلك احد العبدین ثم اختلفا في الثمن

لم يتخالفوا

لم يتخالفوا عنداني حنيفة الا ان يرضى البائع ان يترك
 حقه الهالك وقال ابو يوسف يتخالفان ويفسخ البيع في
 المحرقة وقيمة الهالك وهو قول محمد واذا اختلف الزوجان
 في المهر وادعى الزوج انه تزوجها باللف وقالت تزوجتني
 بالعين فایتهمما اقام البينة قبلت وان اقاما البينة فاما
 فالبينة بينة المرأة فان لم يكن لهما بينة تخالفان عند
 اني حنيفة ولم يفسخ النكاح وكل من يحكم مهر المثل فان كان
 مثل ما اعترف به الزوج او اقل قضى ما قال الزوج وان كان
 مثلهما ادعته المرأة او اكثر قضى ما ادعت المرأة وان كان
 مهرا لمثل اكثر مما اعترف به الزوج او اقل مما ادعته المرأة قضى
 لها بمهر المثل واذا اختلفا في الاجارة قبل استيفاء المعقود
 عليه تخالفوا وتزادوا واذا اختلفا بعد الاستيفاء لم تخا
 لفا وكان القول قول المستأجر وان اختلفا بعد
 استيفاء بعض المعقود عليه تخالفوا فسيما العقد فيما
 بقي وكان القول في الماضي قول المستأجر واذا اختلفا

ولا يترفي ذلك كله من العقالة ولفظة الشهادة فاذ لم يذكر
 الشاهد لفظ الشهادة وقال اعلم بوقوعه لم يقبل شهادته
 وقال ابو حنيفة يقتصر الحاكم على ظاهر عدالة المسلم الا
 في الحدود والقصاص فانه يسأل عن الشهود فان طعن
 الخصم فيهم يسأل عنهم **وقال** لا بد من ان يسأل عن
 وان لم يطعن في الشرفا بعد نية وما يتخلله الشاهد علي بن
 الخصم فلهما حرجا ما ثبت حكمه بنفسه مثل البيع والاحارة والقرار
 والعصب والقتل وكما الحاكم فاذ سمع ذلك الشاهد
 اوداه وسعه ان يشهد به وان لم يشهد عليه ويقول
 استهداته باع ولا يقول استهدني ومنه ما لا يثبت حكمه بنفسه
 مثل الشهادة على الشهادة فاذ سمع شاهدا يشهد
 بشئ لم يحمله ان يشهد على شهادته الا ان يشهد
 وكذلك لو سمعه يشهد الشاهد على شهادته
 لم يسمع السامع ان يشهد ولا يحل للشاهد ان يراى خطه
 الا ان يشهد ان يشهد ان يذكر الشهادة ولا يقبل شهادة الا على

ولا المملوك
 العبد

ولا المملوك ولا المردود في القذف وان تاب ولا شهادة الوا
 لد لولده وولد لولد ولا شهادة الولد لبيته واجدا
 له ولا يقبل شهادة احد الزوجين للآخر ولا شهادة
 المولى لعبده ولا مكاتبه ولا شهادة الشريك لشريكه
 فيما هو من شركتهما ويقبل شهادة الرجل لحيه وعه
 ولا يقبل شهادة محنت ولا مغيبة ولا مدمن الشرب **على**
 الكهول ولا من يلعب بالطيور ولا من يغني للناس ولا من ياتي
 نائبا من الكبار التي يتعلق بها الحدق لمن يدخل الحام
 بغير اذنا ولا من ياكل الربا ولا المقلون النرد والقطع
 ولا من يفعل الا فقال المستغف كالبول على الطريق والاكل
 على الطريق ولا يقبل شهادة من يظهر سب السلف ويقبل
 شهادة اهل الا هو اهل الا خطا بيه ويقبل شهادة اهل
 الدامة بعضهم على بعضهم ان اختلف ملكهم ولا يقبل شها
 دة الحرقي على الذمي وان كانت الحناني اغلب من
 الشيان والرجل من تجتنب الكبار فقلبت شهادته

وان سلق

وَأَذْأَلَمَ بِمَعْصِيَةٍ وَتَقْبَلُ شَهَادَةَ الْأَقْلَفِ وَالْحَقِّي وَوَلَدَ الزَّوْجَا
 وَشَهَادَتُهُمَا كُنْتِي جَائِزَةٌ كَمَا إِذَا وَافَقَتِ الشَّهَادَةُ الدَّعْوَى
 قَبْلَتْ شَهَادَتُهُ وَإِنْ خَالَفَتْهَا لَمْ تَقْبَلْ وَيُتَّبَعُ اتِّفَاقُ الشَّاهِدَيْنِ
 هَذَا يَرْجِعُ إِلَى الْقَوْلِ وَنَحْوِهِ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ فَإِنْ شَرَّدَ أَحَدُهُمَا إِلَى
 وَالْأُخْرَى بِالْفَرَقِ لَمْ تَقْبَلْ الشَّهَادَةُ وَإِنْ شَرَّدَ أَحَدُهُمَا إِلَى الْأُخْرَى بِالْفَرَقِ
 وَخِصْمَانِيَّةٍ وَالْمَدْعَى يَدْعِي الْفَاءَ خِصْمَانِيَّةً قَبْلَتْ عَلَى الْفَاءِ وَإِنْ
 شَرَّدَ ابْنُ الْوَقْدِ قَالَ أَحَدُهُمَا قَضَاهُ مِنْهَا خِصْمَانِيَّةً قَبْلَتْ شَهَادَتُهُ
 بِالْفَرَقِ وَلَمْ يَسْمَعْ قَوْلَهُ أَنَّهُ قَضَاهُ إِلَّا أَنْ يَشْرُدَ مَعَهُ آخَرُ
 وَيَنْبَغِي لِلشَّاهِدِ إِذَا عَمِلَ ذَلِكَ أَنْ لَا يَشْرُدَ بِنِهَايَةِ حَتَّى يَقُولَ الْمَدْعَى
 أَنَّهُ قَبْلَتْ خِصْمَانِيَّةً وَإِذَا شَرَّدَ شَاهِدَانِ أَنْ يَكُنَّ قَبْلَتْ
 بِمَكَّةَ يَوْمَ الْحَرْبِ وَشَرَّدَ آخَرَانِ أَنَّهُ قَبْلَتْ يَوْمَ الْحَرْبِ بِالْكُوفَةِ
 وَاجْتَمَعُوا عِنْدَ الْحَاكِمِ لَمْ تَقْبَلْ الشَّهَادَتَيْنِ فَإِنْ سَبَقَتْ
 أَحَدُهُمَا فَخِصْمَانِيَّةً خَصَمَ الْأُخْرَى لَمْ تَقْبَلْ وَلَا يَسْمَعُ الْقَاضِي
 الشَّهَادَةَ عَلَى خِصْمٍ وَلَا يَكُنْ بِذَلِكَ وَلَا يَجُوزُ لِلشَّاهِدِ أَنْ يَشْرُدَ
 بَشْيَ لَمْ يَبْقَ بَيْنَهُ إِلَّا النِّسْبُ وَالنِّكَاحُ وَالْمَوْتُ وَالْأَحْوَالُ

وَلَا يَجُوزُ لِلشَّاهِدِ أَنْ يَشْرُدَ
 بَشْيَ لَمْ يَبْقَ بَيْنَهُ إِلَّا النِّسْبُ وَالنِّكَاحُ وَالْمَوْتُ وَالْأَحْوَالُ
 وَنَحْوِهِ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ فَإِنْ شَرَّدَ أَحَدُهُمَا إِلَى الْأُخْرَى بِالْفَرَقِ
 وَخِصْمَانِيَّةٍ وَالْمَدْعَى يَدْعِي الْفَاءَ خِصْمَانِيَّةً قَبْلَتْ عَلَى الْفَاءِ وَإِنْ
 شَرَّدَ ابْنُ الْوَقْدِ قَالَ أَحَدُهُمَا قَضَاهُ مِنْهَا خِصْمَانِيَّةً قَبْلَتْ شَهَادَتُهُ
 بِالْفَرَقِ وَلَمْ يَسْمَعْ قَوْلَهُ أَنَّهُ قَضَاهُ إِلَّا أَنْ يَشْرُدَ مَعَهُ آخَرُ
 وَيَنْبَغِي لِلشَّاهِدِ إِذَا عَمِلَ ذَلِكَ أَنْ لَا يَشْرُدَ بِنِهَايَةِ حَتَّى يَقُولَ الْمَدْعَى
 أَنَّهُ قَبْلَتْ خِصْمَانِيَّةً وَإِذَا شَرَّدَ شَاهِدَانِ أَنْ يَكُنَّ قَبْلَتْ
 بِمَكَّةَ يَوْمَ الْحَرْبِ وَشَرَّدَ آخَرَانِ أَنَّهُ قَبْلَتْ يَوْمَ الْحَرْبِ بِالْكُوفَةِ
 وَاجْتَمَعُوا عِنْدَ الْحَاكِمِ لَمْ تَقْبَلْ الشَّهَادَتَيْنِ فَإِنْ سَبَقَتْ
 أَحَدُهُمَا فَخِصْمَانِيَّةً خَصَمَ الْأُخْرَى لَمْ تَقْبَلْ وَلَا يَسْمَعُ الْقَاضِي
 الشَّهَادَةَ عَلَى خِصْمٍ وَلَا يَكُنْ بِذَلِكَ وَلَا يَجُوزُ لِلشَّاهِدِ أَنْ يَشْرُدَ
 بَشْيَ لَمْ يَبْقَ بَيْنَهُ إِلَّا النِّسْبُ وَالنِّكَاحُ وَالْمَوْتُ وَالْأَحْوَالُ

وَلَا يَجُوزُ لِلشَّاهِدِ أَنْ يَشْرُدَ

وَلَا يَجُوزُ لِلشَّاهِدِ أَنْ يَشْرُدَ فَإِنَّهُ يَسْمَعُ أَنْ يَشْرُدَ بِهِ هَذِهِ الْأَشْيَاءُ إِذَا أُخْبِرَ
 بِهَا مِنْ يَتَّقِي بِهِ وَالشَّهَادَةُ عَلَى الشَّهَادَةِ جَائِزَةٌ فِي كُلِّ حَقٍّ
 لَا يَسْقُطُ بِالشَّهَادَةِ وَلَا يَقْبَلُ فِي الْحُدُودِ وَالْقَصَاصِ وَتَجُوزُ
 شَهَادَةُ شَاهِدٍ عَلَى شَهَادَةِ شَاهِدٍ بِمَا لَا يَجُوزُ شَهَادَةُ
 وَاحِدٍ عَلَى شَهَادَةِ وَاحِدٍ وَصَفَهُ لِشَّهَادَةِ أَنْ يَقُولَ شَاهِدُ
 الْأَصْلِ لِشَّاهِدِ الْفُرْعِ أَشْهَدُ عَلَى شَهَادَتِي أَنِّي أَنْ فُلَانٌ أَشْهَدُ
 ابْنُ فُلَانٍ أَقْرَعُنْدِي بِكَذَا وَأَشْهَدُ فِي عَلَى نَفْسِهِ ابْنُ
 أَشْهَدُ أَنْ فُلَانٌ ابْنُ فُلَانٍ وَأَنْ لَمْ يَقْبَلْ أَشْهَدُ عَلَى نَفْسِهِ
 حَازَ وَيَقُولُ شَاهِدُ الْفُرْعِ عِنْدَ الْأَصْلِ أَشْهَدُ أَنَّ فُلَانٌ
 ابْنُ فُلَانٍ أَشْهَدُ عَلَى شَهَادَتِهِ أَنَّهُ يَشْرُدُ أَنْ فُلَانٌ
 ابْنُ فُلَانٍ أَقْرَعُنْدِي بِكَذَا أَوْ قَالَ ابْنُ أَشْهَدُ عَلَى شَهَادَتِي
 بِذَلِكَ وَلَا يَقْبَلُ شَهَادَةُ شَرُّودِ الْفُرْعِ إِلَّا أَنْ يَمُوتَ شَرُّودُ
 الْأَصْلِ أَوْ يَفْضُلَ لِمَنْ يَمُوتُ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ فَضَاءً عَدًّا أَوْ يَمُوتَ
 حُرًّا لَا يَسْتَطِيعُونَ مَعَهُ حُضُورَ عِلْسِ الْحَاكِمِ فَإِنْ عَدَلَ
 شَرُّودُ الْأَصْلِ شَرُّودُ الْفُرْعِ حَازَ وَإِنْ سَكَنُوا عَنْ تَعْدِيلِهِمْ

وَلَا يَجُوزُ لِلشَّاهِدِ أَنْ يَشْرُدَ
 بَشْيَ لَمْ يَبْقَ بَيْنَهُ إِلَّا النِّسْبُ وَالنِّكَاحُ وَالْمَوْتُ وَالْأَحْوَالُ
 وَنَحْوِهِ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ فَإِنْ شَرَّدَ أَحَدُهُمَا إِلَى الْأُخْرَى بِالْفَرَقِ
 وَخِصْمَانِيَّةٍ وَالْمَدْعَى يَدْعِي الْفَاءَ خِصْمَانِيَّةً قَبْلَتْ عَلَى الْفَاءِ وَإِنْ
 شَرَّدَ ابْنُ الْوَقْدِ قَالَ أَحَدُهُمَا قَضَاهُ مِنْهَا خِصْمَانِيَّةً قَبْلَتْ شَهَادَتُهُ
 بِالْفَرَقِ وَلَمْ يَسْمَعْ قَوْلَهُ أَنَّهُ قَضَاهُ إِلَّا أَنْ يَشْرُدَ مَعَهُ آخَرُ
 وَيَنْبَغِي لِلشَّاهِدِ إِذَا عَمِلَ ذَلِكَ أَنْ لَا يَشْرُدَ بِنِهَايَةِ حَتَّى يَقُولَ الْمَدْعَى
 أَنَّهُ قَبْلَتْ خِصْمَانِيَّةً وَإِذَا شَرَّدَ شَاهِدَانِ أَنْ يَكُنَّ قَبْلَتْ
 بِمَكَّةَ يَوْمَ الْحَرْبِ وَشَرَّدَ آخَرَانِ أَنَّهُ قَبْلَتْ يَوْمَ الْحَرْبِ بِالْكُوفَةِ
 وَاجْتَمَعُوا عِنْدَ الْحَاكِمِ لَمْ تَقْبَلْ الشَّهَادَتَيْنِ فَإِنْ سَبَقَتْ
 أَحَدُهُمَا فَخِصْمَانِيَّةً خَصَمَ الْأُخْرَى لَمْ تَقْبَلْ وَلَا يَسْمَعُ الْقَاضِي
 الشَّهَادَةَ عَلَى خِصْمٍ وَلَا يَكُنْ بِذَلِكَ وَلَا يَجُوزُ لِلشَّاهِدِ أَنْ يَشْرُدَ
 بَشْيَ لَمْ يَبْقَ بَيْنَهُ إِلَّا النِّسْبُ وَالنِّكَاحُ وَالْمَوْتُ وَالْأَحْوَالُ

حاز ويُنظر الحاكم في حقه وان انكر شهود الاصل للشهادة
ولم يقبل شهادته شهود القوم **وقال** ابو حنيفة ينعى شاهد
الزور واشهره في السوق ولا اعذره **وقال** ابو يوسف
ومحمد توجه ضربا وتحبسه تأجيبا **كتاب الرجوع عن**
الشهادة اذ ارجع الشهود عن شهادتهم قبل الحكم بها
سقطت وان حكم بشهادتهم رجعوا لم ينسح الحكم ووجب
عليهم ضمانا ما اتلفوه بشهادتهم ولا يقع الرجوع الا
مخضرا الى الحاكم واذا شهد شاهدان بالعلم الحاكم به ثم رجعا
ضمننا المال للشهود عليه وان رجع احدهما ضمن النصف
وان شهد بالمال ثلثة فرجع احدهم فلا ضمان عليه وان رجع
اخر ضمن ربع الحق اتم اجهان يضمنان المال وان شهد رجل
وامرأتان فرجعتا امرأتان ربع الحق فان رجعتا ضمننا
الحق وان شهد رجل وعترته نسوة ثم رجع ثمانية منهن
فلا ضمانا عليهن فان رجعت اخرى كان على النسوة ربع
الحق فان رجع الرجل والنساء فعلى الرجل السدس

الحق في علي .

الحق وعلى النسوة خمسة أسداس الحق عند ان حنيفة
وقال ابو يوسف ومحمد على الرجل النصف وعلى النسوة
 النصف فان شهد شاهدان على امرأتين بالنكاح بمقدار
 مهر مثلها ثم رجعا فلا ضمان عليهما وكذلك ان
 شهدا على رجل يتزوج امرأة بمقدار مهر مثلها فان
 شهدا بالثمنين مثلها ثم رجعا ضمنا الزيادة وان شهدا
 بثمنين ادا اكثر ثم رجعا لم يضمنوا وان كان باقل من
 لقيمة ضمنا للنقصان وان شهدا على رجل انه طلق امرأته
 قبل الدخول بان ثم رجعا ضمنا بصف المهر وان كان بعد الدخول
 لم يضمنوا شيئا وان شهدا انه اعتق عبده ثم رجعا ضمنا
 بقيمته وان شهدا بقصاص ثم رجعا بعد القتل ضمنا للدية
 ولا يقصن منهما وان ارجع شهود الفروع ضمنوا وان رجع
 شهود الاصل وقالوا لم يشهدوا شهود الفروع على شهادتنا
 فلا ضمان عليهم وان قالوا اشهدنا هم وعلطنا ضمنوا وان

[illegible]

لم يثبت اليه ذلك وان شهد ان بقاء بالزنا وشاهدان
 بالاحصاء فرجع شهود الاحصاء لم يضمنوا واذ ارجع
 المذكور عن التزكية ضمنوا واذ شهد شاهدان
 باليمين وشاهدان بوجود الشرط ثم رجعا فالضمان
 على شهود اليمين خاصة **كتاب ادب القاضي**
 لا يقع ولا يثبت القاضي حتى يجمع في المولي شرايط الشهادة
 ويكون من اهل الاجتهاد ولا بأس بالادخول في القضاء
 لمن يثق بنفسه انه يؤدي فرضه ويكون له دخول فيه
 لمن يخاف العجز عنه او لا يأمى على نفسه الحيف فيه ولا
 ينبغي ان يطلب الولاية ولا يسألها ومن قلده القضاء
 سلم اليه ديوان القاضي الذي قبله وينظر في حال الجوسبي
 ومن اعتزق الحق الزمة اياه ومن اكمل لم يقبل قوله
 المعزول عليه الا بيمينه وان لم تقم يمينه لم يعمل بخليته
 حتى يثأري عليه ويستظهر في امره وينظر في الودائع
 وارتفاع الوقف فيعمل على ما توفى به البينة ويعترف به

هذا هو الذي
 في المتن

ما هو في يد

ما هو في يده ولا يقبل قوله المعزول ان يعترف الذي
 هو في يده ان المعزول سلمها اليه فيقبل قوله فيها فيجلس
 للمحكم جلوسا طاهرا في المسجد ولا يقبل هدية الا من ذي
 ربح محرم او ممن جرت عادته قبل القضاء بها وانه ولا
 تحضر دعوه الا ان تكون عامة ويشهد الجنازة ويعود
 المريض ولا يضيوا احد الخصمين دون خصمه واذ احضا
 سوى بينهما في الجلوس والاقبال ولا يسأرا احدهما ولا
 فيشيرا اليه ولا يلقنه حجة وان اثبت الحق عنده وطلب
 صاحب الحق جسر عزمه لم يعمل بيمينه وامره يدفع ما
 عليه فان امتنع حبسه في كل دين يضمنه بدلا عن مال
 حصل في يده كتم المبيع او التزمه بعقد كالمهر والكناف
 ولا حبسه فيما سوى ذلك ان اقال اتي فقول الا ان ثبت
 عزمه ان له مالا وحبسه شهرين او ثلثة ثم يسأل عنه
 فان لم يظهر له مال خلى سبيله ولا طول بينه وبين عزمه
 انه وحبس الرجل في نفقة زوجته ولا حبس الوالد في دين ولده

وبدل العرقين

ومحمد علي قدس الام نصبا وادنا حضا الشراكاء عند القاضي
وفي ايديهم دارا وضيعة وادعوا انهم ورثوها على
فلا لم يقسمها عند اي خيفة حتى يقع البينة على موته
وعدد ورثته **وقال** ابو يوسف ومحمد يقسمها باعترافهم
ويذكر في كتاب القسمة انه قسمها بتوابعهم وان كان
المال المشترك ما سوى العقار وادعوا انه ميراث قسمه
قوله جميعا وادنا ادعوا في العقار انهم اتركوه قسمه
بينهم وان ادعوا الملك ولم يذكر كيف انتقل اليهم
قسمه بينهم وان كان كل واحد من الشراكاء ينتفع بنصيبه
قسم يطلب احدهم وان كان احدهم ينتفع والاخر يستص
ثقله نصيبه فان طلب صاحبا لكثير قسم وان طلب صاحب القليل
لم يقسم وان كان كل واحد منهما يستص لم يقسم بينهما الا
تبرا شيئا ويقسم العروة اذا كانت من جنس واحد ولا
يقسم الجنين **بعضها في بعض قال** ابو حنيفة لا يقسم الزينق
والجواهر لتفاوت ثمنها **قال** ابو يوسف ومحمد يقسم الزينق

ولا يقسم خاتم

ولا يقسم تمام ولا يورث في الامتياز نصيبها وانما حضا وادنا
واقاما البينة على الوفاة وعدد الورثة والدار في ايديهم
ومعهم وادنا غايب قسمها القاضي بطلب الحاضرين ونصيب
الغايب كيدا يقبض نصيبه وان كانوا مشتركين لم يقسم مع نصيب
احدهم وان كان العقار في يد الوادنا الغايب لم يقسم
وان حضا وادنا واحد لم يقسم مع غيبه احدهم وان
كان دور مشترك في محروا احد قسمت كل دار على
حسب تها في قول اي خيفة **وقال** ابو يوسف ومحمد ان كان
اصح لم قسمه **بعضها في بعض** قسمها وان كانت دار وضيعة
او دارا وحاوون قسم كل واحد منهما على حد قسمه وينبغي
للقاسم ان يصور ما يقسمه ويعد له ويدعه ويقوم البناء
ويقوم كل نصيب على الباقي بطريقه وشربه حتى لا يكون لنصيب
بعضهم نصيب الاخر فتكون ثلثه نصيبا بالاول والذي يليه
بالثاني والثالث على هذا ثم يخرج القرعة في خرج اسمه
اولا فله السهم الاول وما خرج ثانيا فله السهم الثاني ولا يرد

ويكتب اسماءهم ويجعل
قرعة

في قسمه الدرام والذنا نبي الا يترا ضيم فان قسم بين
 ولا حد هم مسيل في ملك الاخر او طريق لم يشترط في
 القسمة فان امكن صرف الطريق في المسيل عنه فليس له ان
 يستطرق ويستل في نصيب الاخر وان لم يكن قسم القسمة و اذا
 كان علو لا يسفل له او سفلا لا علو له او سفلا له علو قوم
 كل واحد على حد تدوم قسم بالقيمة ولا يقبض بغير ذلك وان
 اختلفا طبقا سمون فتردد القاسمان قبلت شهادتهما فان
 ادعى احدهما الغلط وزعم ان ما اصابه شيء في يد صاحبه
 وقد اشهد على نفسه بالاستيفاء لم يصدق على ذلك الا
 ببينة وان قال استوفيت حتى تم قال اخذت بعضه فالقول
 قول خصمه مع يمينه وان قال اصابني الى موضع كذا فلم يسلمه
 الى ولم يشهد على نفسه بالاستيفاء وكذبه شريكه في القاء
 وقسم القسمة وان اثنى بعض نصيب احد ما بعينه لم تقسم
 القسمة عند ابي حنيفة ويرجع بحضه ذلك من نصيب
 شريكه **وقال ابو يوسف ومحمد يبيع القسمة كتابا والاكل**

الأكراه

الاكراه اثبت حكمه اذ حصل من يقد على ابقاء ما
 توعد به سلطانا كان او لقوا واذ اكره الرجل على بيع
 ماله او عيشه بسلعة او على ان يقر لرجل بالوفاد او يواجره
 داره واكره على ذلك بالقتل او بالحبس الشديد او
 بالجس فباع او اشترى فهو بالخيار ان شاء امضى البيع وان
 شاء ضمنه ورجع بالمبيع فان كان قبض الثمن طوعا فقد اجاز
 البيع وان كان قبض مكرها فليس باجازة ولا عليه رد وان
 كان قايما في يده وان هلك المبيع في يد المشتري وهو
 مكره ضمن قيمته ولكره ان يضمن المكره ان شاء ومن
 اكره على ان يأكل الميتة او ينز بالحمل واكره على ذلك
 بحبس او ضرب او قيد لم يخل له الا ان يكره بما يخاف منه على
 نفسه او على عضو منه فاذا خاف ذلك وسعه ان
 يقدم على ما اكره عليه ولا يسعه ان يصبر على ما
 توعد به فان صبر حجة او فعواه ولم يأكل فهو اثم
 ان اكره على الكفر بالله تعالى او سب النبي عليه السلام

ان كان قايما في يده
 ولا يواضعه بشيء
 ان كان قايما في يده
 ولا يواضعه بشيء

يقتل او جسي او ضرب له يكره اكره حتى يكره بامر مخاف
 منه على نفسه او على عضو منه فاذا خاف ذلك وسعة
 ان يظهر ما امر به ويؤدى فاذا اظهر ذلك وقلبه
 مطمئن بالايمان فلا اثم عليه وان صبر حتى قتل ولم
 يظهر الكفر كان مجورا وان اكره على اتلاف مال
 يسلم بامر مخاف على نفسه منه او على عضو من اعضائه
 وسعة ان يفعل ذلك ولما حب المال ان يضمر الكفر
 وان اكره يقتل على قتل غيره لم يسعه ان يقدم عليه
 ويصبر حتى يقتل فان قتله كان اثم والقصاص على الذي
 اكرهه ان كان القتل عمدا وان اكرهه على طلاق امراته
 او حتى عبده ففعل وقع ما اكره عليه ويرجع على الذي
 اكرهه قيمة العبد ونصف مهر المرأة ان كان قبل
 الدخول وان اكرهه على الزنا وجب عليه الحد عنداني
 حنيفة الا ان يكرهه السلطان **وقال** يلزمه الحد
 واذا اكرهه على العودة لم تثبت مواته منه

كتاب
 السير

مع الرتبة في الحرب
 رتبة في الحرب
 رتبة في الحرب
 رتبة في الحرب

كتاب السير

الجهاد فرض على الكفاية اذا
 قام به فريق من الناس سقط عن الباقي وان لم يجر به احد اثم
 جميع الناس بتركه وقتال الكفار واجب ان لم يبدؤا ولا يجب
 الجهاد على صبي ولا عبد ولا امرأة ولا اعمى ولا مقعد ولا اقطع
 فان حجم العدو على بلد وجب على جميع المسلمين الدفع ^{كثيرا} تخرج المرأة
 بغير اذن زوجها والعبد بغير اذن المولى واذا دخل
 المسلمون دار الحرب فحاصروا مد يده او حصنا دعواهم
 الى الاسلام فان اجابوهم كفوا عن قتالهم وان امتنعوا
 دعواهم الى اداء الجزية فان بدلوها فلهما ما للمسلمين
 وعليهم ما على المسلمين ولا يجوز ان يعانوا من تبليغه دعوة الاسلام
 الا بعد ان يدعوه ويحجب ان يدعوا من بلغته الدعوة الاسلام
 ولا يجب ذلك فان ^{نصوا} استعانوا بالله تعالى عليهم وحاربوهم ونصوا
 عليهم المناجعة وحرقوهم وارسلوا عليهم الماء وقطعوا
 الشهادتهم وافسدوا ذروعهم ولا بأس ببيعهم وان كان فيهم
 مسلم اسيرا او تاجرا ان يتوسوا بصبيان المسلمين وبالا

سير

المجانيح

لم يَكُنُوا عَنْ دِينِهِمْ وَيَقْصِدُونَ بِالرَّيِّ الْكُفَّارَ وَلَا بَأْسَ
 بِأَخْرَاجِ الْمَسَاكِينِ وَالْمَصَاحِفِ مَعَ الْمُسْلِمِينَ إِذَا كَانَ عَسْكَرًا
 عَظِيمًا يُؤْمِنُ عَلَيْهِ وَيَكُونُ أَخْرَاجُ ذَلِكَ فِي سَوِيَّةٍ لَا يُؤْمَرُ عَلَيْهَا
 وَلَا تُقَاتِلُ الْمَرْأَةُ إِلَّا بِإِذْنِ زَوْجِهَا وَلَا الْعَبْدُ إِلَّا بِإِذْنِ سَيِّدِهِ
 إِلَّا أَنْ يَمُوتَ الْعَدُوُّ وَيَنْبَغِي لِلْمُسْلِمِينَ أَنْ لَا يَقْدَرُوا وَلَا يَقْتُلُوا
 وَلَا يَسْتَلُوا وَلَا يَقْتُلُوا أَمْرًا وَلَا صَبِيًّا وَلَا شَيْخًا قَانِيًّا وَلَا أَعْمَى
 وَلَا مَقْعِدًا إِلَّا أَنْ يَكُونَ أَحَدُهُمَا مِنْهُمَا لَهُ رَأْيٌ فِي الْحَرْبِ
 أَوْ تَكُونَ الْمَرْأَةُ مُلْكَةً وَلَا يَقْتُلُوا عَجُوزًا وَلَا رَأْيَ الْإِمَامِ أَنْ يَضِلَّ
 أَهْلُ الْحَرْبِ أَوْ فَرِيقًا مِنْهُمْ وَلَكِنْ فِي ذَلِكَ مَصْلَحَةٌ لِلْمُسْلِمِينَ فَلَا بَأْسَ
 بِهِ فَإِنْ صَاحِبُ مَقْعَدٍ أَرَادَ أَنْ تَقْصُرَ الصُّلْحُ أَنْتَفَعُوا بِذَلِكَ وَفَاتَنُوا
 وَإِنْ بَدَأَ الْإِسْلَامُ بِتَقَاتُلِهِمْ بَعِيدًا بَعِيدًا أَلَيْسَ بِهِمْ إِذَا كَانَ
 ذَلِكَ بَاتِقًا قَتَلَهُمْ وَإِذَا خَرَجَ عَسْكَرُهُمْ إِلَى عَسْكَرِ الْمُسْلِمِينَ فَهُمْ أَحْرَارٌ
 وَلَا بَأْسَ أَنْ يَغْلِبَ الْعَسْكَرُ دَارَ الْحَرْبِ وَيَأْكُلُوا مَا وَجَدُوا
 مِنَ الطَّعْمِ وَيَسْتَعْمِلُوا الْخَطْبَ وَيَدَّ هَوَايَا الدَّهْرِ وَيَأْتِلُوا
 مَا تَجَدُّوهُ مِنَ السِّلَاحِ وَكُلِّ ذَلِكَ بَعِيدٌ قَسِيمٌ وَلَا تَجُوزُ أَنْ

يبيعوا من ذلك

يبيعوا من ذلك شيئًا ولا يَتَمَلَّوْهُ وَمِنْ أَسْلَمَ مِنْهُمْ أَحَدٌ
 بِإِسْلَامِهِ نَفْسَهُ وَأَوْلَادَهُ الصَّغَارَ كُلَّ مَالٍ هُوَ فِي يَدِهِ أَوْ
 وَدِيقَةٍ هُوَ فِي يَدِ مُسْلِمٍ أَوْ زَيْتٍ وَأَنْ كُنْ تَأْخُذُ بِالْأَرْفَاقِ
 فِي وَأَوْلَادَهُ الْكِبَارَ فِي زَوْجَتِهِ وَحُلْمَانِي وَلَا يَنْبَغِي أَنْ يَبَاعَ
 السِّلَاحُ مِنْ أَهْلِ الْحَرْبِ وَلَا تَجْهَدُ إِلَيْهِمْ وَلَا يَغَادِرُوا بِالْأَسَارِ
 عِنْدَ غَنِيمَةٍ **وَقَالَ** أَبُو يُونُسَ وَمُحَمَّدٌ يَغَادِرُونَ بِهِمْ أَسْرَى
 الْمُسْلِمِينَ وَلَا تَجُوزُ الْمَنُّ عَلَيْهِمْ وَإِذَا قُتِلَ الْإِمَامُ بِلَدَةٍ عَنْقَةٍ
 فَهُوَ بِالْخِيَارِ أَنْ شَاءَ قَسَمَهُ بَيْنَ الْفَائِزِينَ وَأَنْ شَاءَ أَقْرَبَ أَهْلَهُ
 عَلَيْهِ وَوَضَعَ عَلَيْهِمُ الْخَرَاجَ وَهُوَ فِي الْأَسَارِ بِالْخِيَارِ أَنْ
 شَاءَ قَتَلَهُمْ وَأَنْ شَاءَ اسْتَرْقَوْهُمْ وَأَنْ شَاءَ تَرَكَهُمْ أَحْرَارًا
 ذِمَّةً لِلْمُسْلِمِينَ وَلَا تَجُوزُ أَنْ يَرُدَّ إِلَى دَارِ الْحَرْبِ وَإِذَا أَرَادَ
 الْإِمَامُ الْعُودَ وَمَعَهُ مَوَاشِي فَلَمْ يَقْدِرْ عَلَى تَقْلِبِهَا إِلَى دَارِ الْأَمَانِ
 دَخَلَهَا وَحَرَقَهَا وَلَا يَقْبَلُهَا وَلَا يَتْرُكُهَا وَلَا يَقْسِمُ غَنِيمَةً
 فِي دَارِ الْحَرْبِ حَتَّى تَخْرُجَ إِلَى دَارِ الْأَسْلَامِ وَالرُّدَى وَالْعُسْكَرِ
 وَالْمَقَاتِلِ فِيهِ سَوَاءٌ وَإِذَا اخْتَلَفَ الْمُدْرُونَ فِي دَارِ الْحَرْبِ قَبْلَ

قبل ان يخرجوا الغنيمة الي دم الاسلام شاركهم فيها
 ولا حق لاهل سوق العسكر في الغنيمة الا ان يقاتلوا واذ امن
 رجل حرا او امرأة حرة كافر او جماعة او اهل حصي
 او مدينة فتح اما نكحهم ولم يجز لا حد من المسلمين قتلهم
 الا ان يكون في ذلك فساد فينبذ اليهم الامام ولا يجوز اما
 ذمي ولا اسير ولا تاجر الذي يدخل عليهم ولا يجوز اما
 العبد الا ان ياذن له مولاه في القتال **وقال ابو يوسف** وقد
 يقع امانه وان غلبا الترك على الروم فقبولهم واخذوا اموالهم
 ملكوها وان غلبنا على الترك كل لنا ما حازه من ذلك
 واذ لا غلبوا على اموالنا فاحرزوها بدراهم ملكوها
 فان ظهر عليها المسلمون فوجدوها قبل القسمة فهي لهم
 يعيرونهم وان وجدوها بعد القسمة اخذوها بالقيمة
 ان اجتبوا وان دخلوا في الحرب قاتلوا فاشترى ذلك واخرجه
 الي دار الاسلام فمالكه لا ورثه بالجهاد فاشترى واخذ بالثمن
 الذي اشتراه التاجر وان شارك ولا يملك علينا اهل الحرب

عند ابي حنيفة

بالغلبة

بالغلبة مدبرونا ومكاتبنا ايمان اولادنا واحرارنا وملك
 عليهم جميع ذلك واذ ابوا عبد مسلم قد دخل اليهم فاخذوه
 لم يملكوه عند ابي حنيفة وان يذرا اليهم بغير فاخذوه
 ملكوه واذ الم يكن الامام حوله يحمل عليها الغنائم قسمها
 بين الغائبين في دار الحرب قسمة ابداع لمجملوها الي دار الاسلام
 ثم يجمعها منهم فيقسمها ولا يجوز بيع الغنائم قبل القسمة
 ومن مات من الغائبين في دار الحرب ولا حقوق له في الغنيمة
 ومن مات منهم بعد اخراجها الي دار الاسلام فنصيبه لورثته
 ولا بأس بان يتقل الامم في حال القتال فتجوز بالقتل في القتال
 فيقول من قتل قبيلة فله سلبه او يورث لسرية قد جعلت
 لكم الربيع بعد الحرس ولا يتقل بعد احرار الغنيمة الا من
 الحرس واذ لم يجعل السلب محلي للقتال فهو من حيلة الغنيمة
 والقاتل وغيره فيه سوية والسلب ما على المقتول من ثيابه و
 سلاحه ومركبه واذ اخرج المسلمون من دار الحرب لم تجز
 ان يغلفوا من الغنيمة ولا ياكلوا منها ومن فضل معه

او امة
 او اهل الحرب
 او حرس

علفا او طعام رده الى الغنيمة ويقسم الامام الغنيمة فيخرج
 خمسها ويقسم الاربعه اقسام بين الفارين للفارس ستمائة
 وللراجل سهم **وقال** ابو يوسف ومحمد للفارس ثلثة اسهم وللراجل سهم
 ولا يسهم الا لغرس واحد والبرازين والعنان سواء ولا يسهم
 لراجل ولا بغل ومن دخل دار الحرب فادسا ثم تقف فرسه
 استحق سهم فارس ومن دخل راجلا فاشتوي فرسا استحق
 سهم راجل ولا يسهم للمركب ولا امرأة ولا ذمي ولا صبي
 ولكن يرفع لهم على حسب ما يري الامام واقاما الخس يقسم
 على ثلثة اسهم سهم للنبأ وسهم للمساكين وسهم لنبأ
 السبل يدخل فقر ذوي القربى فيهم ويقدمون ولا يرفع
 الى اغنياهم فاما ذكر الله تعالى في الخس فانما هو
 لا افتتاح الكلام تبركا باسمه وسلم النبي صلى الله عليه
 وسلم سقط بموته كما سقط الصلوة وسهم ذوي القربى كما نوا يستحقونه
 في زمن النبي صلى الله عليه وسلم بالخرقة وبعده بالفقروا اذا دخل
 الواحد والاثنان الى دار الحرب فغيرين بغير اذن الامام واخذوا

شيئا

وفي القربى والفقراء
 وفي القربى والفقراء
 وفي القربى والفقراء

شيئا خمس وان دخل جماعة لها غنيمة واخذوا شيئا خمس وان لم ياذنوا
 لهم الامام واذا دخل المسلم دار الحرب باجرا فلا تحل له ان يتعرض
 لشيء من اموالهم ولا من ديارهم فان غدر بهم واخذ شيئا
 وخرج به ملكه ملكا مظلوما ويومر به ان يتصدق واذا دخل
 الحرب في البنا مشائنا لم يكن ان يقيم في دارنا سنة ويقول له
 الامام ان ائت تمام السنة وصفت عليك الجزية فان اقام
 اخذت منه الجزية وصار ذميا ولو ترك ان يرجع الى
 دار الحرب وان عاد الى دار الحرب وتركه وديعة عند مسلم
 او ذمي او ديني في ذمتهم فقد صار ذميا باحبا بالعدو وما في
 دار الاسلام من ماله على خطر فاسل وقيل سقطت ذبونه
 وصارت الوديعه فناء وما او جوع عليه المسلمون من اموال
 اهل الحرب بغير قتال يعرف في مصالح المسلمين كما يعرف الخراج
 وارض العرب كلها ارض عشر وهي ما بين العذيب الى اقصى حرج
 باليمن وبمكة الى حد الشام والسواد ارض خراج وهي ما
 بين العذيب الى عقبة حلوان ومن العلب الى عبادان

وارض السواد مملوكة لاهلها وتوزر بينهم لها ونصهم فيها وكل
 ارض اسلم اهلها عليها او فتحت عنوة قسمت بين الغائبين
 فهي ارض عشر وكل ارض فتحت عنوة فاقرا اهلها فهي ارض خراج
 وهي اجير ارضا مؤان فاه عند اي يوسف مقبلة تجزها
 وان كانت من اجير ارض الخراج فهي خراجية وان كانت
 من اجير ارض العشر فهي عشريه والبعض عنده عشريه باجماع
 الصحابة **قال** محمد بن ابيها بيها حقها او عينها شجرها
 او بما دجلة او الفرات او الانهار اعطام التي لا يملكها احد
 فهي عشريه فان اجياها بآب الانهار اخفها للاجماع مثل ذلك
 الملك ونهر يزدجده فهي خراجية والخراج الذي وضعه
 عمر رضي الله عنه على اهل السواد في كل جوبين ثلثة امداد فغيرها
 هاشمي وهو الضاع ودرهم ودينار جوبين ثلثة امداد
 ومما جوبين الكرم المتصل والتمل المتصل عشرة دراهم وما سوي
 ذلك من الاصناف يوضع عليها حسب الطاقة فان لم ينطق ما وضع
 عليها الامام وان غلب على ارض الخراج الماء وانقطع عنها او ضل

نقسم

الزرع آفة

الزرع آفة فلا خراج عليهم وان عطلها صاحبها فعليه الخراج
 ومن اسلم من اهل الخراج اخذ منه الخراج على حاله ويجوز ان
 يشتري المسلم ارض الخراج من الذي ويؤخذ منه الخراج ولا عنه
 في الخراج من ارض الخراج والجزية على ضريين جزية توضع
 بالتراضي والصلح فيقدر بحسب ما يقع عليه الاتفاق وجزية
 يتدري الامام وضعها اذا غلب الامام على الكفارة واقروهم
 على املاكهم فيضع على الغنم الطاهر **النفقة** في كل سنة
 ثمانية واربعين درهما يأخذ منه في كل شهر اربعة دراهم
 وعلى متوسط الحال اربعة وعشرين درهما في كل شهر
 هين وعلى الفقير المعقل اثني عشر درهما في كل شهر
 وضع الجزية على اهل الكتاب والمجوس وعبد الاوثان
 البع ولا توضع على عبدة الامم ثان من العرب ولا المرتدين
 ولا جزية على امرؤ ولا صبي ولا امي ولا فقير ولا
 معتقل ولا علي الرهبان الذين لا يخالطون الناس ولا
 اسلم وعليه جزية سقطت عنه وان اجتمع حولان

تداخلت الجزية ولا يجوز احوال بيعه ولا كنيسة في دار
الاسلام واذا انتهت الكنائس البيع القديمة اعادوها
ويؤخذ اهل التزمه بالتبعية المسلمين من بينهم وموالم
وسروجهم وقلانسيم ولا يكون الخيل ولا عملون السلاح وما
الاودية امتنع من الجزية او قتل مسلما او سب النبي صلى الله عليه وسلم
او زنى مسلمة لم ينقض عهده ولا ينقض العهد الا ان يلحق بدار الحرب ويعلموا
على موضع قتلهم او نافي اذا اذنت المسلم عن الاسلام عرض عليه
الاسلام فان كانت له شبهة كشفت له في مجلس ثلاثة ايام فان اسلم
ولا قتل فان قتله فاعرض الاسلام عليه كره له ذلك ولا شيء
على القاتل واقام المرأة اذا تدت فلا تقتل ولكن تجلس حتى تسلم
ويؤول ملك الموت عن امواله برده ذوالا مما عا فان اسلم
عانت على حالها وان مات او قتل على ردة نقل ما اكتسبه
في حال الاسلام الى ورثته من المسلمين وما اكتسبه في حال
ردة في دار الحرب يرد افعلم الحاكم بالحاقه
عقوب مدبرة وامهات اولاده وحلت الديون التي عليه

وانقل ما

وانقل ما اكتسبه في حال الاسلام الى ورثته من المسلمين ونقض
الديون التي لوقته في حال الاسلام بما اكتسبه في حال الاسلام
وما لزمه من الديون في حال ردة عما اكتسبه في حال ردة قضى من مال
وما باعده او اشتراه او قصفه فيه من امواله في حال ردة الذي
موقوف فان اسلم صحت عقوده وان مات او قتل او كفى بدار
الحرب بطلت وان عاد الموت بعد الحكم بالحكم الى دار الاسلام سلم
فما جدي في بدورته من ماله بعينه كخذه والمرقة اذا تمت
في ماله في ردة لها جاز تصرفها ونفا دي بني تغلب يوحى
من اموالهم ضيق ما يؤخذ من المسلمين من الزكاة ويؤخذ من نسائهم
ولا يؤخذ من صبيائهم وما جاء الامام من الخراج ومن اموال
بنية تغلب وما اهداه اهل الكوفة الى الامام والجزية تصرفها
للمسلمين كسند الثغور وبنى القناطر والجسور ويعطى قضاء
المسلمين وعالمهم وعلمهم من ما يكفونهم يدفع منه اوراق المعاملة
وذر لا تسهم وان تغلب قوم من المسلمين على بلد وخرجوا عن طاعة
الامام دعاهم الى العود الى الجماعة وكشف عن شبهتهم

ولا يتداؤم ثم يقال حتى يدؤوا فان بدؤوا قالوا لهم حتى يوزق
جمعهم فان كان لهم فيه اجهز على جرهم وانج موتهم
وان لم يكن لهم فنة لم يجر على جرهم ولم يتبع موتهم
ولا ينسب لهم ذرية ولا يقسم لهم مال ولا باس ان يقاتلوا بسلاحهم
ان احتاج المسلمون اليه وجلس الامام موافقهم ولا يردوها
عليهم ولا يقسمها حتى يتروا فيردوها عليهم وما جباه اهل
البي من البلاد التي غلبوا عليها من الخراج والعشر لم يأخذ
الامام ثانيا وان كانوا صر في حق اجزاء من اخذته
وان لم يكونوا صر في حق اقل اهلها فيما بينهم وبين الله
تعالى ان يعيد ذلك **كتاب النكاح والطلاق**
لا تحل للرجال لبس الحرير ولا للنساء ولا باس بتدبيره
عند اي حنيفة **وقال** ابو يوسف ومحمد يكرهون شدة
لباس بلس الدباج في الحرب عند هاهنا عند اي حنيفة
ولا باس بلس الحزم اذا كان سداؤه ابريسما وكثرة
قطنا او خزا ولا يجوز للرجال الثياب بالذهب والفضة
بوتهم

ولا الخاتم

دون الذهب

لا الخاتم والمنطقة وحلية السيف من الفضة ويجوز للنساء الثياب
بالذهب والفضة ويكره ان يلبس الصبي الحرير ولا يجوز الاكل والشرب
والاداء والتطيب انية الذهب والفضة للرجال والنساء
ولا باس باستعمال انية التاج والبلور والعقيق ويجوز الشرب
في الاثاء المفضض عند الحنيفة والركوب على الكسج المفضض
والجلوس على السرير المفضض ويكره التعشير في المصيف والنقطة
ولا باس بحلة المصيف ونقش المسجد والرحمة بالذهب
ويكره استخدام الحضانة ولا باس بخصا البهايم وانزاع الحمار
على الخيل ويجوز ان يقبل في الهدية والاذن قول العبد
والصبي ويقبل في المعاملات قول القاصي ولا يقبل في اقرار
الدائيات الا بعد ولا يجوز ان ينظر الرجل من الاحبيبة
الا الى وجهها وكفيها فان كان لا يامن الشهوة لا ينظر
اي وجهها الا لاجل حاجة ويجوز للقاضي اذا اراد ان يحكم
عليها وللشاهد اذا اراد ان يشهدا ولا عليها النظر الى وجهها
والخاف ان يشهد ويجوز للطبيب ان ينظر الى موضع المرض منها
حليم

البريات الخمار
نجاسة الماء طاهرة
له وشهادة الطاهر
في اقراره

و ينظر الرجل من الرجل الى جميع بدنه الا ما بين السرة الى الركبتين
وتجوز للمرأة ان تنظر من الرجل الى ما ينظر الرجل اليه منه وتنظر المرأة
من المرأة الى ما يجوز للرجل ان ينظر اليه من الرجل وينظر الرجل من
امته التي خلقه وزوجه الى فرجها وينظر الرجل من زوان محاربه
الى الوجه والراس والقدم والساقين والعصدين ولا ينظر
الى ظهرها وبطنها ولا يابس ان ينظر اليه منها
وينظر الرجل من مملوكه غيره الى ما يجوز ان ينظر اليه من ذوات
محاربه ولا يابس ان ينظر اليه كذلك اذا اراد الشري وان خاف
ان يقتل والحصى في النظر الى الاجنبية كاللحم ولا تجوز للمملوك
ان ينظر من سيده الا الى ما يجوز للاجنبي النظر اليه منها
ويقول عن امته بغير اذنها ولا يعزل عن زوجته الا باذنها
ويكره الاحتكار في اقوان الادميين والبهائم اذا كان ذلك
في بلد يرضى الاحتكار بآهله ومن احتكر غلة ضيقة او ما
حكيه من بلد آخر فليس يكره ولا ينبغي للسلطان ان يستعير على الناس
ويكره بيع السلاح في ايام الفتنة ولا يابس بيع العبيد من يعل

منه انه
يخذلها

منه انه يخذلها **باب الوصايا** الوصية غير
واجبة وهي مستحبة ولا تجوز الوصية لو اريدت الا ان يجزها
قبة الورثة ولا يجوز الوصية ما زاد على الثلث ولا للقائل وتجر
ان يوصي المسلم للكافي والكافي للمسلم وقبول الوصية بعد الموت
فان قبلها الموصي له في حال حياته او ردّها فذلك باطل وتجب
ان يوصي لافئسان بدون الثلث واذا اوصى الى رجل فقيل الوصي
في وجه الموصي و ردّها في غير وجهه فليس مردّها فان ردّها في
وجهه فهو ردّها والموصي به يملك في القبول كما في مسئلة واحدة
وهي ان يوصي الموصي ثم يموت الموصي له قبل القبول فيدخل
الموصي به في ملك ورثته ومن اوصى الى عبد او كافر
او فاسق اخوجهم القاضي من الوصية ونصب غيره
ومن اوصى الى عبد نفسه في الورثة كباذ لم يصح الوصية
ومن اوصى الى من يعجز عن القيام بالوصية فم اليه القائل
غيره ومن اوصى الى اثنين لم تجز الا حدهما ان يتصرف
دون صاحبه عند ابي حنيفة ومحمد الا في شري الكف

وتجهيزه وطعام القفار وكسوتهم ورد ودية بعينها
 وقضاء دين وتنفيذ وصية بعينها وعقود عبد بعينه
 والخصومة في حق الميت ومن اوصى لرجل ثلث ماله ولاخر
 ثلث ماله ولم يخز الورثة فالثلث بينهما نصفان فان اوصى
 لاحدهما بالثلث والاخر بالسدس فالثلث بينهما الثلثا وان اوصى
 لاحدهما بجميع ماله والاخر بثلث ماله فلم يخز الورثة
 فالثلث بينهما على اربعة اسهم عند **ها** وقال ابو حنيفة الثلث
 بينهما نصفان ولا يفرب ابو حنيفة للموصي له عازا على الثلث
 الا في الحمايه والتعاليه والدرامه الموسلة ومن اوصى
 عليه دين فحيط بماله لم يخز الوصية الا ان تبرع العرما
 من الدين ومن اوصى بنصيب ابنه فالوصية باطلة وان اوصى
 بمثل نصيب ابنه جاز فانه كان له ابنا فلموصي له الثلث
 ومن اعقن عبدا في مخرضه او باع او حاباه او هب فذلك
 كله وصية وهو يعتبر من الثلث ويفرب مع اصحاب
 الوصايا فان حاباهم اعقن والحمايه اولى عند ابي حنيفة

هذا هو الوجه في قوله
 ومن اعقن عبدا في مخرضه
 او باع او حاباه او هب
 فذلك كله وصية
 وهو يعتبر من الثلث
 ويفرب مع اصحاب
 الوصايا فان حاباهم
 اعقن والحمايه اولى
 عند ابي حنيفة

وهو الوجه في قوله
 ومن اعقن عبدا في مخرضه
 او باع او حاباه او هب
 فذلك كله وصية
 وهو يعتبر من الثلث
 ويفرب مع اصحاب
 الوصايا فان حاباهم
 اعقن والحمايه اولى
 عند ابي حنيفة

وهو الوجه في قوله
 ومن اعقن عبدا في مخرضه
 او باع او حاباه او هب
 فذلك كله وصية
 وهو يعتبر من الثلث
 ويفرب مع اصحاب
 الوصايا فان حاباهم
 اعقن والحمايه اولى
 عند ابي حنيفة

وان اعقن ثمة حابا فيها عولاء **قال** ابو يوسف ومحمد
 القنف اولى في المسكتين ومن اوصى سهم من ماله فله اخس
 سهام الورثة الا ان ينقص من السدس فيتم السدس
 ومن اوصى بخمسة من ماله قيل للورثة اعطوه ما شئتم ومن
 اوصى صايا من حقوق الله تعالى قد تمت الفرائض منها قد
 مها الموصي واخرها مثل الحج والزكوة والكفارات وما
 ليس بواجب قد تم ما قدمه الموصي ومن اوصى بحجة الاسلام
 اوجبوا عند رجل من بلد الحج زكيا فان لم تبلغ الوصية
 النفقة اوجبوا عنه من حيث تبلغ ومن حج من بلده
 حاجا فان في الطريق واوصى اربع حج عنه حج عنه من بلده
 عند ابي حنيفة ولا نفقة وصية الصبي والمكاتب وان ترك
 وقاء وتجوز للموصي الرجوع عن الوصية اذا صرح بالرجوع
 ان قال او فعل ما يدل على الرجوع كما رجوعا ومن جحد
 الوصية لم يكن رجوعا ومن اوصى لغيره فله المالا صفون
 عند ابي حنيفة ومن اوصى لغيره فله المالا صفون

وهو الوجه في قوله
 ومن اعقن عبدا في مخرضه
 او باع او حاباه او هب
 فذلك كله وصية
 وهو يعتبر من الثلث
 ويفرب مع اصحاب
 الوصايا فان حاباهم
 اعقن والحمايه اولى
 عند ابي حنيفة

من امرأته ومن أوصى لا يختارها حتى زوج كل ذي رحم محرم
منه ومن أوصى لا قارب به الأقرب فالأقرب من كل ذي رحم
محرم منه لا يدخل فيهما الولد والولدان ويكون للثنتين حصصا
عدا فإذا أوصى بذلك وله عمن وحالان فالوصية لعقبة
عند أبي حنيفة فإذا كان له عم وخالان فلعن النصف
وللأختين النصف **وقال** أبو يوسف ومحمد الوصية لكل
من ينسب إلى الموصي إلى أقصى أب له في الإسلام ومن أوصى
لرجل ثلث وراثة أو ثلث غنمه فملك ثلثها ذلك وبقية ثلثه
وهو يخرج من ثلث ما بقى من ماله وله جميع ما بقى من أوصى
بثلث ثياب به فملك ثلثها وبقية ثلثها يخرج من ثلث
ما بقى من ماله لم يستحق إلا ثلث ما بقى من الثياب ومن أوصى
لرجل بالنصف درهم وله مال عيني وديناري فإن خرج ألف
من ثلث العين دفع إلى الموصي له وإن لم يخرج دفع إليه
ثلث العين وكل ما خرج شيء من الدين أخذ ثلثه حتى يستوفي
الألف وتجوز الوصية للمملوك أو بالملوك إذا وضع أقل من ستة

الشهر

استمر من يوم الوصية وإن أوصى لرجل بجارية لا حملها
صحت الوصية ولا يستثنى ومن أوصى لرجل بجارية فله
بها ما كان له من ماله قبل أن يقبل الموصى له ولدا ثم قبل
وهما يخرجان من الثلث فما للموصى له وإن لم يخرج من
الثلث ضرب بالثلث فأخذ ما يخصه منهما جميعا في قول
أبي يوسف ومحمد **وقال** أبو حنيفة يأخذ ذلك من الأم
فإن فضل شيء أخذه من الولد وتجوز الوصية لخدمة عبده وكنى
ذاته سنيها ذلك معلومة وتجوز لذلك أبدا فإن خرجت
رقية العبد من الثلث سلم إليه للخدمة وإن كان لا مال له غيره
خدم الورثة يومئذ والموصى له يوما وإن مات الموصى له عاد
إلى الورثة وإن مات الموصى له في حياة الموصي بطلت الوصية
وإذا أوصى لولد فلان فالوصية بينهم للذكر والأنتى فيه
وإن أوصى لورثة فلان فالوصية بينهم للذكر مثل حظ الأنثيين
ومن أوصى لزيد وعمر بثلث ماله فأذا عمر ميت فالثلث كله
لزيد وإن قال ثلث مالي بين زيد وعمر وزيد ميت كان لعمر

نصف الثلث ومن اوصى بثلث ماله ولا قال له ثلث اكتسب مالا
استحق الموصي له ثلث ما يملكه عند الموت **كتاب الفرائض**
المجموع على ثور بينهم من الذكور عشرة الابن وابني الابن
وان سفل الابن والجد الابن وان علا والاخ وابني الاخ
وام والابن والعم والزوجة ومولي النعمة ومن الاناث
سبع البنات وبنات الابن والام والجد والاخت والزوجة
ومولاة النعمة ولا يورث اربعة المملوك والقائل والموتلة
واهل الملئق والغرض المحدودة في كتاب الله تعالى ستة
والثلاثة النصف والربع والثلث والستس فانصف فرض خمسة
البنات وبنات الابن اذا لم يكن بنت الابن والاخت للاب
والام والاخت للاب اذا لم يكن اخت لاب وام والزوجة
اذا لم يكن للميت ولد ولا ولد ابني والربع فرض للزوج اذا
كان للميت ولد وولد ابني والثلث فرض للزوجات
مع الولد وولد الابن والثلث لكل اثنين فصاعدا ممن
فرضه النصف الا الزوج والثلث للام اذا لم يكن للميت ولد

ولا ولد ابني

كتاب الفرائض

ولا ولد ابني ولا اثنتان من الاخوات فصاعدا
من اية جهة كانوا ويرض بها في مسئلي وهما زوج وابوان
وامرأة وابوان ثلث ما يتبع بعد فرض الزوج والزوجة
وهو لكل اثنين فصاعدا من ولد الام وانما فيه سوا
والستس فرض سبعة لكل واحد من الابوين مع الولد
وهو للام مع الاخوة والاختات والجدات والجد مع
ولدت الابن وبنات الابن مع البنات والاختات لاب مع
الاخت لاب الام ولتوا احد من ولد الام وتسقط ابنة بالام
والجد والاخوة والاختان بالجد وسقط ولد الام بربعة
الولد وولد الابن والاب والجد واذا استكلت الثلث
الثلث سقطت بنات الابن الا ان يكون بازا ايها او اسفل
منهق ابنا فيعصبان واذا استكلت الاخوات لاب وام
الثلث سقطت الاخوات الاب الا ان يكون اخ فيعصبان
واقربا لعصبات البنون ثم بنوهم ثم الابن ثم الجد
ثم بنو الاب ثم الاخوة ثم بنو الجد ثم الاعمام ثم بنو الجد

دول الابن

بنو اب الجد

واذا استوي بنو اب في درجة فاوليهم من كان من اب
 والابن وابن الابن والاختوة يعا سون اخواتهم للذكر مثل
 حظ الانثيين ومن عدا من العصبة ينفرد بالميراث ذكرهم
 دون اناتهم واذا لم يكن عصبة من النسب فالعصبة المولي
 المصطفى ثم الاقرب ما عصبة المولي والاخوات مع البنات
 والفاضل من عصبة ونسب الام من الثلث الى السدس من خواتم والفاضل
 فرض البنات عن فرض الاختين من الاب والام للاخوة من الاب وللأخوات
 من الاب للذكر مثل حظ الانثيين واذا ترك بنتا وبنات ابنا
 للاختين صوم وبنو ابى فثلث النصف والباقي لبنى الابن واخواتهم للذكر مثل
 حظ الانثيين وكذلك الفاضل من فرض الخت من الاب
 والام لبنى الاب واخواتهم للذكر مثل حظ الانثيين ومن
 ترك ابني ثم احد فالحاق الام فلاح للام السدس والباقي
 بينهما نصفان والمشاركة ان يترك المرأة زوجا واما وجدة
 واخوتهم من ام واخا من اب وام للزوج النصف والام السدس
 والام الثلث ولا شيء للاختين من اب وام والفاضل
 للاختين

عن فرض

عن فرض ذوي السهام اذا لم يكن عصبة مردود عليهم بقدر
 سهامهم الا على الزوجين ولا يترك القاتل من المقتول
 والكفر كله ملة واحدة يتوارث به اهله ولا يترك المسلم
 والكافر مال الموتى لو رثته من المسلمين وما اكتسبه في حال
 دونه فهو في ذواته واذا عوق جاعة او سقطت عليهم حايطة
 فلم يعلم من مات او كمال كمل واحد منهم للاحياء من وثته
 واذا اجتمع في الميراث قرا باتان او تفرقت في شخصين ورث
 احدهما ولا يترك الجوسي بلا نكحة الفاسدة التي يستحلونها
 في دينهم وعصبة ولد الزنا وولد المملعة من ذريتهما
 ومن مات وترك حملا وقف ماله حتى تضع امراته في قول ولد ام
 الى حنفية والجد او ابى بالميراث من الاخوة والاخوات
وقال ابو يوسف ومحمد يعا سون الام ينقص المقاسمة من
 الثلث واذا اجتمع الجدات فالسدس لا في بنتا وحج
 الجد امه ولا تترك ام اب الام بسهم وكل جدة بحسبها
 واذا لم يكن للثمة عصبة ولا ذوسم ورثه ذو وارث

عند ابن حنيفة

ومع عترة ولد البنت وولد الأخت وبنيت الأخ وبنيت العم
 والحال والحالة وأب الأم والعم والعمة وولد الأخ من الأم
 ومن أدلى منهم وأدلى من كان من ولد الميت ثم
 ولد الأبوين أو أحدهما وبنات الأخوة وولد الأخوات
 ثم ولد أبوي أمه أو أحدهم للأخوال والحالات والعمات
 وإذا استوي ولد أب في درجة فاولاهم من أدلى بوارث
 وأقربهم أدلى من بعدهم وأب الأم أدلى من ولد الأخ
 والأخت والمعتق أحق بالفاضل من سهم ذوي السهام
 إذا لم يكن عصبة سواه وذوي الموالاة يرث وإذا ترك
 المعتق أباً مولاة وابن مولاة فما له للابن **وقال** أبو يوسف
 للابن السدس والباقي للابن فان ترك جده مولاة وأخاً مولاة
 فالأخ للمولود في قول أبي حنيفة **وقال** بينهما ولا يباع الولاء
 ولا يوهب والله أعلم بالقضاب **حساب الفرائض**
 إذا كان في المسئلة نصف ونصف أو نصف وما بقي فاضلها
 من اثنين وإن كانت ثلث وما بقي أو ثلثان فاضلها من ثلث

والحالة في المسئلة
 والحالة في المسئلة

وإذا كان ربع

وإذا كان ربع وما بقي أو ربع ونصف فاضلها من أربعة
 وإذا كان ثمن وما بقي أو ثمن ونصف فاضلها من ثمانية وتقول
 إلى سبعة وثمانية وتسعة وعشرة وإن كان مع الربع سدس
 أو ثلث فاضلها من اثني عشر وتقول إلى ثلثة عشرة خمسة
 عشر وسبعة عشر وإذا كان مع الثمن ثلثان أو سدس
 فاضلها من أربعة وعشرين وتقول إلى سبعة وعشرين وإذا
 انقسمت العدد على الورثة فقد حقت ولذا لم ينقسم سهام فارق
 عليهم فاضل عدد في أصل المسئلة وعولها إن كانت عايدة
 فخرج منه حقت كأمراة وأخوة للمرأة الربع سهم
 وللأخوين ما بقي ثلثة أسهم لا يستقيم عليها فاضل اثنين
 في أصل المسئلة فيكون ثمانية ومنها تفتح المسئلة فان وافق
 يسها سهم عددهم فاضل وقف عددهم في أصل المسئلة كأمراة وستة
 أخوة للمرأة ربع سهم وللأخوة ثلثة فاضل ثلث عددهم في أصل
 المسئلة منها تفتح المسئلة فان لم ينقسم سهام فوقيين أو أكثر
 فاضل أحد الفريقيين في الآخر ثم ما اجمع في أصل المسئلة فان

وإذا كان موالد نصف
 ثلث وسدس فاضلها
 من ستة عشر

لا اعداد اجزا احدهما في الآخر كالحائنين واخويهما فاقرب
 اثنين اصل المسئلة فان كان احدا العددين خروا من الاخر فاعلم
 الاكثر عن الاقل كارب سنوة واخوي اذ اخذت الاربعه
 اجزا كذا على الاخوي واذا وافق احد العددين الآخر فاعلم
 وقفا احدهما في جميع الآخر ثم اجتمع في اصل المسئلة كارب سنوة
 واخذت سنه اعوام فاسته توافق الاربعه بالتصوف فاقرب
 احدهما في جميع الآخر ثم فاصل المسئلة تكون غايه واربعين
 فاقرب منها نصيب فاذا اخذت من الغرضه يخرج حتى ذلك الوارد
 واذا لم تنقسم التركة حتى ما اذا كان الوارثه فاذ كان ما يصيبه
 من الميت الاول تنقسم على عدده ورثته فقد تحت المسئلان
 ما صحت الاول واذا لم تنقسم تحت فريضة الميت الثاني بالطريقه التي
 ذكرها ثم خربت احدي المسئلتي في الاخرى اذ لم تكن بين سهام
 الميت الثاني وما تحت منه فريضة موافقه فاما كانه بينهما موافقه
 فاقرب وقف المسئلة الثانيه في الاولى فاجتمع تحت من
 المسئلان وكل ما كان له شئ من المسئلة الاولى مضروب

صحته اي
 فاقرب سهام
 وارثه في التركة
 شريفا ما اجتمع
 على ما

في المسئلة الثانيه

في المسئلة الثانيه وما كانت له شئ من المسئلة مضروب
 في وقف تركة البيت الثاني واذا تحت مسئلة اهلنا سعة
 و اردت معرفة ما يصيب كل واحد من حساب الدمع
 فسمت ما تحت منه المسئلة على غايه واربعين بينهما
 فخرج اخذت له من بينهما كل وارثه حصة
 حصة الفقير الحقي محمد بن حسن العبد الضعيف
 القليل قد وقع الفزع من تحريره هذا الكتاب
 القدير في يوم الثلاثاء سعة والعشرين
 من شهر شوال المبارك في يوم جمعه في
 حروسه ويلاق سيور من

شوال سنة ثلث
 ٥٤٦٠



Süleymaniye U. Kütüphanesi

İZMİR

169